جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : التجارة الدولية تخصص: مالية و التجارة الدولية

عمليات تطبيق المقاصة الإلكترونية بين بنوك

دراسة حالة بنكBNA مستغانم

من إعداد الطالبان :

بشريف الصادق عزيل إسماعيل

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	يسعد عبد الرحمان	استاذ رئيسي	جامعة مستغانم
مقررا		أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

تحت إشراف الأستاذ : يسعد عبد الرحمان

السنة الجامعية : 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

" و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

(سورة هود الآية 88)

قال الأصفهاني :

"إني رأيت أنه لا يكتب الإنسان كتابا في يومه إلا قال في غدة : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن، و ل قدك هذا لكان أفضا، ولو ترك هذا لكان اجمل، وهذا من أعظم العبر وهو خير دليل على إستلاء النقص على جملة البشر"

إهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلي المتواضع إلى :

من أضاءت لي الطريق بكل عزم واصرار صاحبة القلب الكبير أطال الله في عمرها

والدتي الحبيبة.

رجل المواقف الشامخة والكرم الذي أنار لي دروب النجاح وكان سندا و معلمي أطال الله في عمره.

والدي الحبيب.

إلى من جمعتنا المسرات وعنوان الصدق والوفاء أهديهم محبتي واخلاصي ودعائي أشقائي وشقيقاتي.

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذه المذكرة .

الشكر

الحمد والشكر لله على دعائمه التي لا تحصى الذي أعطى كل شيء بقدر فمنحني العلم والمعرفة و القدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأستاذي الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل عليا بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعداده.

ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية لجامعة عبد الحميد إبن باديس والإداريين والعاملين فيها على حسن وطيبة المعاملة، كما و أشكر كل من أسهم في أنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة الجامعة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهدهم الكبيرة في رعاية طلبة الجامعة.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء والشكر	
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاصة الإلكترونية	**08**
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية المقاصة التقليدية	**08**
المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاصة التقليدية	**08**
الفرع الأول: نشأة المقاصة التقليدية	**08**
الفرع الثاني: تعريف المقاصة التقليدية	**09**
المطلب الثاني: غرفة المقاصة التقليدية ودورها في عمليات التسوية	**10**
الفرع الأول: غرفة المقاصة التقليدية	**10**
الفرع الثاني : دور المقاصة التقليدية	**12**
الفرع الثالث: وظائف غرفة المقاصة التقليدية	**12**
المطلب الثالث: الإجراءات العملية في غرفة المقاصة	**13**
الفرع الأول: نظام العمل بغرفة المقاصة	**13**
الفرع الثاني: إجراءات المقاصة التقليدية في غرفة المقاصة	**15**
المطلب الرابع: فوائد غرفة المقاصة والمستندات اللازمة لإتمامها	**17**
فرع الاول: فوائد غرفة المقاصة	**17**
الفرع الثاني:المستندات المستخدمة في غرفة المقاصة	**18**
المبحث الثاني: دور وأهداف المقاصة الإلكترونية	**23**
المطلب الأول: ماهية المقاصة الإلكترونية	**23**
الفرع الأول: تعريف المقاصة الإلكترونية	**23**

الفهرس

الفرع الثاني: مزايا المقاصة الإلكترونية وما يميزها عن المقاصة التقليدية	**24**
الفرع الثالث: دور نظام المقاصة الإلكتروني	**25**
المطلب الثاني: فوائد تطبيق المقاصة الإلكترونية والآثار الإقتصادية لها	**26**
الفرع الأول: فوائد تطبيق المقاصة الإلكترونية	**26**
الفرع الثاني:أهداف المقاصة الإلكترونية	**27**
الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للمقاصة الإلكترونية	**29**
المطلب الثالث: وظائف ومبادئ عمل نظام المقاصة الإلكترونية	**29**
الفرع الأول: وظائف نظام المقاصة الإلكترونية	**29**
الفرع الثاني: مبادئ عمل المقاصة الإلكترونية	**31**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني:واقع المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية الإجمالية في الجزائر	
تمهيد	**43**
المبحث الأول:نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS	**44**
المطلب الأول:مفهوم نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبرى ARTS	**44**
الفرع الأول:التعريف بالنظام ال **ARTS**	**44**
الفرع الثاني:خصائص النظام ال **ARTS**	**46**
المطلب الثاني: مبادئ وعمليات نظام ال ARTS	**47**
الفرع الأول:بنية نظام التسوية الإجمالية الفورية **ARTS**	**47**
الفرع الثاني: مبادئ وآثار نظام ARTS	**48**
المطلب الثالث: قواعد العمل بنظام ARTS	**51**
الفرع الأول: نماذج الرسائل الخاصة بنظام **ARTS**	**52**

الفهرس

الفرع الثاني: قواعد إستخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية **ARTS**	**53**
المطلب الرابع:مرتكزات "ARTS" و كيفية معالجة أوامر الدفع	**53**
الفرع الأول:مرتكزات نظام التسوية الإجمالية الفورية **ARTS**	**53**
الفرع الثاني :كيفيات معالجة أوامر الدفع	**53**
المبحث الثاني : تطور نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.	**56**
المطلب الأول:المقاصة الإلكترونية وتجربة دول المغرب فيها	**57**
الفرع الأول:التجربة التونسية في المقاصة الإلكترونية	**57**
الفرع الثاني:تجربة المغرب _ النظام المغربي للمقاصة الإلكترونية	**61**
المطلب الثاني: نظام المقاصة الالكترونية بين البنوك في الجزائر	**64**
الفرع الأول:بوادر المقاصة الإلكترونية في الجزائر	**64**
الفرع الثاني: الحلقة الزمنية للمقاصة الإلكترونية	**65**
الفرع الثالث: كيفية عمل النظام" **ATCI** "	**65**
المطلب الثالث:الطبيعة القانونية للمقاصة الإلكترونية	**69**
الفرع الأول: أطراف المقاصة الإلكترونية	**69**
الفرع الثاني : كيفية تسيير المقاصة الإلكترونية وتنفيذها في الجزائر	**70**
الفرع الثالث:مقارنة تجارب الدول المغربية مع تجربة الجزائر في المقاصة الإلكترونية	**72**
خلاصة الفصل الثاني	**74**
الفصل الثالث:المقاصة الإلكترونية ودورها في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك _ دراسة حالـة _	**75**
تمهيد	**76**
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	**76**
المطلب الأول:نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري BNA	**76**
الفرع الاول:تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA مستغانم	**78**

الفرع الثاني الهيكل التنظيمي للوكالة BNA ووظائفها	**79**
المطلب الثاني: مفاهيم مبدئية حول نظام المقاصة الإلكترونية	**81**
الفرع الأول: المبادئ الأولية في نظام المقاصة الإلكترونية	**83**
الفرع الثاني: ضبط آليات وسائل الدفع حسب مقاييس إقتصادية دولية	**83**
المطلب الثالث:العلاقة بين البنكين المقدم والمسحوب عليه و مركز المقاصة الإلكترونية	**84**
الفرع الأول: علاقة البنك المقدم بمركز المقاصة الإلكترونية	**84**
الفرع الثاني :علاقة البنك المسحوب عليه بمركز المقاصة الإلكترونية	**85**
الفرع الثالث:علاقة البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه	**86**
المبحث الثاني: ميكانيزمات تطبيق المقاصة الإلكترونية	**86**
المطلب الأول : نظام الدفع الشامل(SPM)	**86**
الفرع الأول: وصف نظام SPM	**86**
الفرع الثاني: نظام التسيير	**87**
المطلب الثاني : تشغيل التطبيق B. Générateur de clés et Barberousse -Capture	**88**
الفرع الأول: التطبيق B.Générateur de clés	**88**
الفرع الثاني: التطبيق Barberousse-Capture	**89**
المطلب الثالث : تشغيل Gip- Barberousse وVirements	**93**
الفرع الأول: Gip- Barberousse	**93**
الفرع الثاني:تشغيل تطبيق Virements	**100**
المطلب الرابع: الأسس المتبعة بين البنوك في تطبيق المقاصة الإلكترونية	106
الفرع الأول: البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية الجزائرية	**106**

الفرع الثاني: الرموز المستخدمة في عمليات التسوية في ATCI	**108**
الفرع الثالث: أوقات المعالجة و التسوية في نظام المقاصة الإلكترونية	**110**
خلاصة الفصل الثالث	**112**
الخاتمة:	**113**
قائمة المراجع	**118**
الملاحق :	**124**
الملخص بالعربية:	**128**
ملخص بالفرنسية	**129**

الفهرس

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	حجم الشيكات المقدمة للمقاصة خلال الفترة 2003-2005	14
(2-1)	حجم أوامر التحويل المقدمة للمقاصة خلال الفترة 2003-2005	14
(3-1)	حجم السندات الأخرى المقدمة للمقاصة خلال الفترة 2003-2005	15
(4-1)	نموذج الإرسالية شيكات المقاصة	18
(5-1)	نموذج لحافظة إيداع شيكات لأحد البنوك	19
(6-1)	نموذج تقديم شيكات للمقاصة	19
(7-1)	نموذج تقديم جدول التصفية	21
(8-1)	أهم الإختلافات بين المقاصة التقليدية و المقاصة الإلكترونية	**24**
(1-2)	تسميات نظام الARTS	45
(2-2)	نماذج للرسائل الخاصة بنظام ARTS	52
(3-2)	شروط تغيير الوضعية للمشاركين	55
(4-2)	مستويات الأولية في النظام ARTS	56
(5-2)	أهم الفروقات بين الدول المغاربية و الجزائر للمقاصة الإلكترونية	72
(1-3)	تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم	78
(2-3)	وسائل الدفع المعالجة في النظام المقاصة الإلكترونية	82
(3-3)	خاص بحالات إختيار كل فئة من الفئات معالجة التحويلات	**102**
(4-3)	البنوك المشتركة في النظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر	106
(5-3)	فترة معالجة الشيكات في نظام المقاصة الإلكترونية	110
(6-3)	فترة معالجة التحويلات في نظام المقاصة الإلكترونية	110

(7-3) فترة معالجة الكمبالة في نظام المقاصة الإلكترونية 111

فهرس الأشكال :

الفهرس

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نموذج لغرفة المقاصة	11
(2-1)	إجراءات التسوية عبر غرفة المقاصة	17
(1-2)	بنية و هندسة نظام ARTS	47
(2-2)	عمليات السحب في نظام التسوية الإجمالية الفورية	49
(3-2)	عمليات الإيداع في نظام التسوية الإجمالية الفورية	50
(4-2)	رسم تخطيطي للنظام التونسي للمقاصة الإلكترونية	60
(5-2)	المتدخلين الرئيسين في النظام المصرفي المغربي للمقاصة الإلكترونية	63
(6-2)	سيرة معالجة العمليات في نظام ATCI	66
(7-2)	تسوية أرصدة المقاصة الإلكترونية في نظام ARTS	67
(1-3)	صفحة الويب للبنك الوطني الجزائري	78
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم BNA	79
(3-3)	صفحة نظام المعلومات الخاصة بالبنك BNA	82
(4-3)	بيان التعريف البنكي	83
(5-3)	أيقونة تشغيل B. Générateur de clés	88
(6-3)	كيفية إدخال كلمة السر و إسم المستخدم في النظام B.Générateur de clés	88
(7-3)	صفحة الرئيسية المتعلقة بالتطبيق B.Générateur de clés	89
(8-3)	كيفية غلق التطبيق Générateur de B.clés	89
(9-3)	كيفية إدخال كلمة السر و إسم المستخدم في النظام Barberousse-Capture	90

(10-3)	**صفحة الرئيسية الخاصة بالتطبيق Barberousse-Capture**	90
(11-3)	كيفية إدخال صور الشيكات وفق التطبيق **Barberousse-Capture**	91
(12-3)	كيفية تحميل المعلومات الخاصة بالشيكات وفق التطبيق **Barberousse-Capture**	91
(13-3)	آلية الإرسال و التسليم الشيكات وفق التطبيق **Barberousse-Capture**	92
(14-3)	**شكل يوضح عملية المصادقة علي عمتيات تسليم الشيكات**	**92**
(15-3)	إخـتتام الدورة لتوليد الملفات	93
(16-3)	كيفية إدخال إسم المستخدم و كلمة المرور وفق التطبيق GIP-Barberousse	93
(17-3)	الصفحة الرئيسية للتطبيق-GIP Barberousse	94
(18-3)	النافذة التي تسمح ببداية جلسة GIP جديدة	94
(19-3)	إستقبال الشيكات و الأوراق التجارية وفق التطبيق GIP-Barberousse	95
(20-3)	كيفية المعالجة الآلية للشيكات الواردة	95
(21-3)	مختلف أنواع الشيكات التي تظهر بعد المعالجة الآلية	96
(22-3)	**نافذة تدل علي إنتهاء مرحلة المعالجة الآلية للشيكات**	**96**
(23-3)	**نافذة التي تدل علي مختلف المعلومات الحملة بعد إنتهاء عملية المعالجة الآلية**	97
(24-3)	**يوضح كيفية معالجة الأخطاء الشكلية للشيكات الواردة**	98
(25-3)	**يوضح الشيكات الواردة في يومية المقاصة**	98
(26-3)	**يوضح حالة صحة و المصداقية الشيكات الواردة**	98
(27-3)	**يوضح حالة عدم صحة و المصداقية الشيكات الواردة**	98

(28-3)	خطوة الأولى لغلق التطبيق GIP- Barberousse	99
(29-3)	المرحلة الثانية لغلق التطبيق GIP- Barberousse	99
(30-3)	المرحلة الأخيرة لغلق التطبيق GIP- Barberousse	**99**
(31-3)	كيفية الولوج إلى التطبيق **Virements**	100
(32-3)	فئات التطبيق **Virements**	101
(33-3)	فئات القائمة الخاصة بمعالجة التحويلات	102
(34-3)	البيانات الخاصة بمرحلة معالجة التحويلات	102
(35-3)	تفاصيل التحويلات	103
(36-3)	إرسال المدخلات إلي مركز المقاصة الإلكترونية	104
(37-3)	رسالة الإنتظار لتأكيد إستلام الأموال التي أرسلت إلي مركز المقاصة الإكترونية	104
(38-3)	النافذة التي تؤكد الإرسال من مركز المقاصة الإلكترونية	**104**
(39-3)	النافذة التي توضح بيانات الإرسال	105
(40-3)	الخروج من التطبيق**Virements**	106
(41-3)	الرموز المستخدمة في عمليات التسويق في نظام المقاصة الإلكترونية	109

فهرس الملاحق :

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	**الماسح الضوئي –السكانير-**	124
02	**List des chéques Reçus/rejetétés par les confréres**	125
03	**List des chéques Reçus/ Acceptés après control visuel**	126

جدول المختصرات:

ARTS	Algeria Real Time Settlement
ATCI	Algéria Télécompensation Interbancaire
ATOS	Automated Technical Order System
BFI	Banque de financement international
BNP	Paribas Assurance
CPI	Centre pré compensation Interbancaire
E.P.L.F	Entreprise Publique du Logement Familia
FIFO	First In First Out
FR	Frame Relay
GIP	Gestion des Incidents de paiment
GPBM	Groupement Professionnel Des Banques du Maroc
LEL	Livret d'Epargne Logement
LEP	Livret d'Epargne Populaire
MDN	Ministére de la Défense Nationale
OCRB	Optical Caractére Recognition Band
RIB	Relevé d'Identité Bancaire
RNIS	Réseau Numérique à Intégration de service
RTGS	Real Time Gross Settlement
SI	Systéme d'information
SIMI	Société d'Importations Meuniéres et Industrielles

المقدمة

يعرف الإقتصاد العالمي تحولات هامة من أبرزها التطورات التكنولوجية السريعة التي ساهمت بشكل ملحوظ في التأثير على النشاط الإقتصادي، ويعد هذا التطور التكنولوجي من بين المواضيع الهامة التي تفرض نفسها وبقوة داخل البنوك والمؤسسات المصرفية،ذلك بعد حصول على إنسجام كبير في التزاوج بين البنوك والتطور التكنولوجي،خاصة فيما يخص صناعة الخدمات المصرفية

إن هذه الإبتكارات التقنية المتواصلة أفرزت تيارا من المنافسة،خاصة على مستوى المؤسسات البنكية التي أبدعت في تقديمها للخدمات البنكية الإلكترونية،لتعزيز حصتها في السوق البنكي من ناحية وتوسيع نشاطها من ناحية أخرى،وبإتخاذ النظم البنكية الإلكترونية وإعتمادها تحققت عدة مزايا مهمة أبرزها تحسين التدفق النقدي والتقليل من الفساد الإداري والأهم تسهيل إتمام وإنجاز العديد من العمليات بسرعة وأمان،بحيث أصبحت أغلب هذه العمليات تتم بإستخدام هذه التقنية البنكية التي تعد محور التطور الإقتصادي ومؤشر جودة الخدمات البنكية،وذلك لتسوية مدفوعات عمليات البنوك ومن ضمنها المقاصة الإلكترونية.

يعتبر نظام المقاصة الإلكترونية من أحدث الأنظمة البنكية وأكثرها تطورا،حيث يتم تنفيذ عملية التقاص الشيكات إعتمادا على صور ومعلومات الشيكات المتداولة من خلال شبكة إتصالات آمنة وسريعة تربط فروع البنوك المشتركة فيه ومراكزها الرئيسية بمركز التقاص الرئيسي في البنك المركزي،ومنه قد تم التوقف عن تداول الشيكات الورقية بنية التقاص التقليدي،حيث إستلزم ذلك إعادة طباعة شيكات ضمن مواصفات مناسبة تحدد القياسات ونوع الورق ومواصفات خط الترميز و نوع الطباعة ..الخ.

تجدر الإشارة من أن عملية المقاصة الإلكترونية هي حلقة تصل بين ثلاثة بنوك_ بنكين تجاريين و البنك مركزي_،كل طرف في هذه الحلقة الإلكترونية له علاقة بالطرف الآخر وذلك نتيجة تفعيل هذا النظام،فلابد على البنوك العمل على التنسيق مع مركز المقاصة الإلكترونية وذلك بصورة دورية ومستمرة كمرحلة أولى، والعمل على دراسة الأخطاء المتكررة و العمل على تصحيحها أو تجنبها كأقل تقدير كمرحلة ثانية.

إن عولمة الخدمات المصرفية قد أدركت جيدا من قبل الدول العربية عامة والدول المغرب_ تونس والمغرب ـ خاصة،حيث أقاموا الدول الجيران شراكة مع الإتحاد الأوروبي لوضع نظام مقاصة إلكترونية أحدثت ديناميكية جديدة على مستوى المنظومة البنكية ونظرا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل البنكي خاصة في الصناعة المصرفية،وسعيها لو الصيرفة الإلكترونية شرعت الجزائر في تقديم وتبا بع وسائل الدفع الحديثة حلا لا تبقى بعيدة عن المستجدات.حيث شرعت أنظمة الدفع الحديثة بين البنوك الجزائرية في العمل خلال سنة 2006،فدخل نظام التسوية الفورية

للمبال الكبيرة والدفع المس تعجل منذ فيفري 2006 في حين دخلت المقاصة الإلكترونية في ماي 2006،وقد تعلقت أم الكبيرة عليها من تحسين لأداء المنظوم ة البنكية و تنظيم علاقتها وكذا ترقية المعاملات بين المتعاملين.

مشكلةالبحث:

فعالية تطبيق المقاصة على ضوء ما سبق،يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: مامدى الإلكترونية في تحسين تنظيم العلاقة ما بين البنوك؟ التساؤلات الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

1. **ما المزايا المتوقعة من تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك؟**
2. **ما مستقبل المقاصة التقليدية أمام إنتشار إستخدام المقاصة الإلكترونية؟**
3. **هل تنفرد المقاصة الإلكترونية بتسوية المدفوعات ؟**
4. **كيف تساهم المقاصة الإلكترونية في تنظيم وتحسين عمل البنوك؟**
5. **ما واقع المقاصة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر؟**

فرضياتالبحث:

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع البحث،قمنا بوضع إجابات تصورية لها.نصوغها في الفرضيات التالية لإختبارها لاحقا:

- **الفرضيةالأولى:**

تميزت المقاصة الإلكترونية عن التقليدية بأنها الأسرع والأقدر على معالجة مختلف التحويلات المالية.

- **الفرضيةالثانية:**

تسير المقاصة الإلكترونية جنبا إلى جنب مع المقاصة التقليدية تحدف تحقيق الجودة في الخدمات البنكية وزيادة كفاءة البنوك .

- **الفرضيةالثالثة:**

تعتمد المقاصة الإلكترونية في تسوية المدفوعات على نظام آخر.

- **الفرضيةالرابعة:**

تمكنت البنوك من التعامل وفق قواعد و نظم تسويات جديدة تكون ذو فائدة للإقتصاد ككل،وكذا إجراء معاملات بنكية بتكلفة أقل و سيولة أكبر..إلخ.

- **الفرضيةالخامسة:**

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في المقاصة الإلكترونية خاصة بعد صدور التعديلات البنكية.

أهميةالبحث:

تنبع أهمية البحث مما يلي:

من ناحية تسليط الضوء على أه م الوسائط الإلكتروني والمستخدمة في تسوية المدفوعات "المقاصةالإلكترونية"،التي سارعت كافة البنوك إلى إنتهاجها واللجوء إليها بدلا من المقاصة التقليدية،لمواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة البنكية والمالية،و في إطار نظام اقتصادي جديد يتطلب تجاوز الوظائف التقليدية والعمل على تطوير وسائل الدفع والسداد الإلكتروني، الذي يشجع على قيام خدمات بنكية إلكترونية تسعى لرفع كفاءة وأداء البنوك بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة، ومن ناحية أخرى محاولة الوصول إلى فكرة واضحة - ولو بشكل مختصر- حول فعالية هذه التقنية الحديثة في تحسين تنظيم العلاقات مابين البنوك . أهدافالبحث:

تعتبر المقاصة الإلكترونية ضرورة حتمية لمواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في القطاع البنكي ،لما تقدمه من إمتيازات من تقليص للوقت وتخفي للتكاليف والجهد وتحقيق الأمان وتحديد كفاءة البنوك الحديثة،لهذا يمكن إجمال أهداف البحث في:

1. **زيادة الإهتمام بالموضوع خاصة في السنوات الأخيرة _منذ 2006 إلى الآن_**
2. **التعرف على مفهوم التقاص الآلي والسبب الرئيسي لظهوره.**
3. **التعرف عن قرب على واقع المقاصة الإلكترونية و مميزاتها.**
4. **محاولة إعطاء نظرة ولو بسيطة على كيفية مساهمة المقاصة الإلكترونية في تنظيم عمل البنوك**
5. **معرفة موقع البنوك الجزائرية من هذه التطورات التكنولوجية ومدى الإستفادة منها.**

أسبابإختيارالموضوع:

هناك أسباب عدة دفعتنا لإختيار الموضوع،يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **أسباب موضوعية:**

1. **تنامي الإهتمام بالمقاصة البنكية حيث أصبح من الضرورة تتبع الظروف المتغيرة التي تشهدها.**
2. **إستمرارية ظهور الإبتكارات المتعلقة بوسائل الدفع والخدمات البنكية المختلفة.**
3. **تميز العمل البنكي في هذا العصر بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغية تطوير نظم وسائل تقديم الخدمات البنكية، ورفع كفاءة أداء الخدمة البنكية بما يتماشى والتقدم المتسارع في الصناعة البنكية.**

- **أسباب شخصية:**

1. تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص،كونه يتطرق إلى ما هو جديد في أعمال القطاع البنكي وتقنياته.

2. قلة الدراسات التي تناولت الموضوع،وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نثري في هذا الموضوع.

الدراساتالسابقة:

بعد إطلاعنا على الدراسات السابقة ومختلف المراجع لم يصادفنا أي مرجع يتناول الموضوع من نفس الجانب،إلا أنه هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بع النقاط،ولعل أهم هاته النقاط هي التركيز على المفاهيم النظرية للمقاصة الإلكترونية دون إبراز فعاليتها في تنظيم العلاقة بين مستخدميها من خلال آليات التنفيذ أو الاختلافات بينها وبين المقاصة التقليدية على غرار ما قمنا به عند إعداد مشروع البحث حيث قمنا بإبراز جميع جوانب المقاصة التقليدية وكذا الإلكترونية مبرزين نظام تطبيق المقاصة الاإلكترونية في و الجزائر وآلية عمله وجميع خطوات الإنضمام إليه وإستخدامه، موضوعه وكذلك حالات إلغاء العضوية ضمنه،بالإضافة إلى تحسين تنظيم عمل البنوك.بالنسبة لأهم الدراسات السابقة التي إطلعنا عليها نورد ما يلي:

1. **حدوم ليلى،"أنظمة الدفع ما بين البنوك"،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر1،(2011-2012)،كلية الحقوق،تعرضت لنظم الدفع التي تبناها القطاع البنكي الجزائري حيث إستعرضت جوانب الدراسة من الناحية القانونية،ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي أن تطبيق المقاصة الإلكترونية يتطلب إعادة طباعة الشيكات ضمن مواصفات تحدد القياسات،ونوع الورق ومواصفة خط التمييز ونوع الطباعة،بينما الشيكات والسندات الأخرى الغير موافقة للمواصفات المطلوبة،فلا يمكن تقديمها للمقاصة الإلكترونية.**
2. **السعيد بريكة،"واقععمليات الصيرفةالإلكترونية وأفاق تطورها فيالجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- (2010-2012)،عالجت هذه الأطروحة تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر فتناولت تعريف والإجراءات العملية الخاصة بالمقاصة الإلكترونية بإعتبارها من الوسائط الإلكترونية في الصيرفة الإلكترونية، كما تعرضت إلى نظم الدفع _نظام المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية الإجمالية_ المعتمدة في الجزائر من حيث الأهداف والخصائص والمرتكزات.**
3. **دراسة صفاء يوسف القواسمي،"المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانونالأردني" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا (2009)، إستعرضت هذه الدراسة جوانب المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات**

بإعتبارها صورة من صور العمليات المصرفية الإلكترونية وقد تناولت المسؤولية القانونية بالنسبة لأطراف المقاصة الإلكترونية،ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي أن الأساس الذي تقوم عليه فكرة المقاصة الإلكترونية هو تبادل البيانات الخاصة بالشيك إلكترونيا،فهو موعة من المعايير المستخدمة في تبادل معلومات العمل بين أجهزة الحاسوب التابعة للبنوك التجارية وتنفيذ عملية تحصيل بطريقة إلكترونية ولا تعتمد على الورق.

4. **معطي سيد أحمد، "واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على الأنشطة البنوك الجزائرية(دراسة تحليلية إستبانية،حالة بنوك سعيدة)"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسا 2011-2016،تناول الباحث تأثير الإعلام والإتصال على أعمال البنك ،حيث تعرض إلى مبادئ ووظائف المقاصة الإلكترونية وإكتفى بتعريف المقاصة التقليدية.**

المنهج المستخدم في البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا،والإجابة على الأسئلة المطروحة وإختبار صحة الفرضيات من عدمها،تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،تماشيا مع نوعية الدراسة.فقد أستخدم المنهج الوصفي من أجل وصف عملية المقاصة من جميع جوانبها وأبعادها هذا من جهة،وواقع نظم الدفع المعتمدة في الجزائر من المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية الإجمالية الفورية من جهة،في حين تم إنتهاج المنهج التحليلي لتحليل وشرح آليات تنفيذ المقاصة الالكترونية وفعاليتها في تنظيم العلاقة ما بين البنوك،مع الإعتماد على أسلوب دراسة حالة للتعرف على كيفية تطبيق المقاصة الإلكترونية.

محتويات البحث:

إقتضت الدراسة تقسيم الموضوع إلى:مقدمة تتبعها ثلاثة فصول وتنتهي بنتائج وتوصيات، حيث:

الفصل الأول:"الإطار النظري للمقاصة الإلكترونية"،حيث خصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للمقاصة، بحيث سنتطرق من خلاله إلى النقاط التالية:

1. **ماهية المقاصة التقليدية.**
2. **دور وأهداف المقاصة الإلكترونية.**

إن حديثنا عن المقاصة التقليدية ونسختها الإلكترونية يقودنا للتساؤل عن واقع نظام المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية في الجزائر،لذا جاء الفصل الثاني.

الفصل الثاني: "واقع المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية الإجمالية الفورية في الجزائر"،حيث خصص لدراسة ما يلي:

1- نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS.

2- تطور نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.

بعد أن تم التطرق لنظم الدفع المتبناة في المنظومة البنكية الجزائرية،بقي التطرق إلى دورها في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك.ومن ثم جاء الفصل الثالث.

الفصل الثالث:"المقاصة الإلكترونية ودورها في تحسين تنظيم العلاقة ما بين البنوك"،حاولنا في هذا الفصل دراسة العلاقة الناشئة عن تفعيل النظام التقاص الآلي في الجزائر كبديل عن التقليدي،ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1.دراسة تعريفية عن البنكين محل الدراسة والعلاقة الناشئة عنى تفعيل النظام.

2.ميكانيزمات المقاصة الإلكترونية في بنكBNA

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة البحث مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للمقاصة الإلكترونية

تمهيد:

تعتبر التكنولوجيا مفتاح النجاح، ويشكل التقدم فيها تحديا وفرصا لكل البنوك، بما يكفل أداء الخدمات البنكية بكفاءة عالية، واستخدام تقنيات الصيرفة الإلكترونية من العوامل المطلوبة لعصرنة المنظومة البنكية ومواكبة تحديات العصر، ومواجهة ضغط منافسة البنوك الأجنبية الموجهة أساسا لجذب العملاء، لذلك نجد أن البنوك التجارية تقوم بالتوجه نحو تطوير وظائفها التقليدية بالإعتماد على وسائل أكثر حداثة من بينها التوجه نحو الإعتماد المتزايد على المقاصة الإلكترونية كبديل على نسختها التقليدية، بما يضمن سرعة في أداء الخدمات والتقليل من المخاطرة والتكاليف على حد السواء، هذا ما سنحاول التعرض له من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى المحاور التالية:

1. **ماهية المقاصد التقليدية.**
2. **دور وأهداف المقاصد الإلكترونية.**

المبحث الأول: ماهية المقاصة التقليدية.

يقوم العملاء يوميا بالإيداع في البنوك التي يتعاملون معها، العديد من الشيكات المسحوبة في حساباتهم على بنوك محلية غيره، حيث تتولى البنوك تحصيلها نيابة عنهم وتسجيلها في حساباتهم الجارية لديها، وذلك بمساعدة البنك المركزي ، وتتم هذه المهمة في قسم خاص في البنك هو " قسم المقاصة" ومن خلال هذا البحث سنتطرق إلى مختلف جوانب المقاصة التقليدية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاصة الإلكترونية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة المقاصة التقليدية من خلال الفرع الأول، التعريف الخاص في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نشأة المقاصة التقليدية.

يعود تاريخ عمليات المقاصة إلى المراحل المتقدمة لنشأة الأعمال البنكية في مطلع القرن العشرين وإن كانت تمارس هذه العمليات على نطاق ضيق لم يكن كافيا لرسم الصورة الكاملة وراء مكاتبهم الخشبية التي تعرف بإسم * ليتبادلوا أعمال الصرافة فيما بينهم وبين فئات التجار في ذلك الحين، وكان الدور الذي قامت به بعض المنظمات الكنائسية في ذلك العهد لاسيما " رهبنات رجال المعبد" التي أسست عام 1118م في إيطاليا يدل بوضوح على أن هذه الرهبنات كانت تمارس عمليات التصفية أو التقاص بإعتبارها كانت تتلقى الودائع وتقوم بدور الوسيط في تسوية الديون بين المدن المختلفة بطريقة الحوالات. وقد جاء مولد فكرة المقاصة تابعا لنشأة وتطور العمليات البنكية، وعرفت عمليات التقاص بمفهومها الحديث بعد ظهور الشيكات بمراحل وإن كان أول شيك

* banco كلمة إيطالية تعني المنضدة أو الطاولة، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة " بنك" ذات الأصل الأوروبي والمشتقة من الكلمة الإيطالية.

بالشكل المتعارف عليه ظهر عام 1275م وهو الشيك الذي سحب على أحد الصياغة في لندن، إلا أن عمليات المقاصة جاءت لاحقة لظهور الشيكات المطبوعة عام 1722م.[1]

تقوم المقاصة بتسوية الأرصدة عن طريق نقل الحسابات على دفاترها بين حسابات البنوك، حيث تقيد فيها قيمة الشيكات المسحوبة على أي بنك من البنوك مع قيمة الشيكات المسلمة إليه للتحصيل من سائر البنوك، وكما تكون النتيجة بالنسبة للبنوك جميعا أن مقدار ما عليها يساوي مقدار ما لها وتنحصر نتيجة المقاصة في تغير مراكز البنوك دون تغير في مركز الجهاز المصرفي في المجموعة.

الفرع الثاني: تعريف المقاصة الإلكترونية.

- **لغة: تقاص، مقاصة، تسوية وتعويض.**
- **المقاصة: بضم الميم وفتح الفاف، وشد الصاد، وهي مصدر للفعل قصص وهو من الألفاظ المشتركة في اللغة، إذ يدل على : المساواة والمقابلة في الحساب: يقال تقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبة في الحساب، أي مماثلة دينك على فلان لديه عليك، ومساواته له ، والمقابلة بينهما[2]**
- **في لغة البنوك: عملية تبادل الشيكات البنكية ونحوها بين بنك وأر، بمعنى هي طريقة لإتقصاء الإلتزامات بين شخصين كل منهما دائن لأخر زمدين له، وإذا كان الساحب والمستفيذ يتعملان مع بنوك مختلفة، فإن تسوية قيمة الشيكات المسحوبة عليها تحصل بينهما بطرق المقاصة كذلك،[3] حيث يعبر عنها الإقتصاديون بـ:" التسوية بين المتماثل".[4]**
- **إصطلاحا: المقاصة العادية عملية تبادل الشيكات والتحويلات بين البنوك، أين يتم خلالها تسديدات متبادلة بين البنكين المعنيين بالمقاصة في ذلك اليوم لإصدار نتيجة إما البنك يسدد أو يستلم والأخر العكس، وسميت بنظام المقاصة العادية لأن عملياتها تتم بطريقة إن صح التعبير تقليديا، أي أن في يوم إجراء عملية المقاصة يذهب كل موظف من بنك ما إلى البنك المركزي لتبادل الشيكات مع موظف أخر من بنك أخر[5]، ويوجد نوعين من المقاصة العادية:**
- **مقاصة محلية: أين يكون مقر البنوك بعيدة عن البنك المركزي.**
- **مقاصة مركزية: أين يكون مقر البنوك بجانب البنك المركزي.**

كخلاصة للتعريفات السابقة:

من خلال النظر في هذه التعريفات المتعددة للمقاصة، يمكن تعريفها بأنها:

مساواة دين بدين وإسقاطها في مقابل بعضها البعض.

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، "المحاسبة المصرفية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 1996، ص75.

[2] نعيم جهاد عيادة اللحام، " المقاصة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيقها في مصارف قطاع غزة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الفقه المقارن ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص43.

[3] http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ح ت،ك / (20/01/2015; 17:36)

[4] نعيم جهاد عياد اللحام، مرجع سابق، ص47.

[5] معطي سيد أحمد ، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على أنشطة البنوك: دراسة تحليلية استبيانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأفراد وحكومات الشركات، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012، ص68.

المطلب الثاني: غرفة المقاصة التقليدية ودورها في عمليات التسوية.
سنتطرق في هذا المطلب إلى غرفة المقاصة، ثم دورها في عمليات التسوية، وفي الأخير سنتعرض إلى وظائف غرفة المقاصة.

الفرع الأول: غرفة المقاصة.
غرفة المقاصة أو قسم المقاصة هو مكان في البنك المركزي يلتقي فيه يوميا وفي ساعة محددة مندوبين يمثلون البنوك الأعضاء في الغرفة، وذلك لتبادل الشيكات المسحوبة على كل بنك من هاته البنوك الأعضاء، إذا يأتي كل مندوب حاملا الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى أو على فروعها والمقدمة للبنك نفسه أو أحد فروعه،حيث يتم في غرفة المقاصة تبادل هاته الشيكات بإشراف مدير غرفة المقاصة وهو عادة أحد موظفي البنك المركزي.[6] وإجراء التصفيات اللازمة بين البنوك، ليقوم البنك المركزي يعد ذلك بقيد النتيجة النهائية لصالح البنك أو عليه في نهاية جلسة المقاصة، وبعد إنتهاء الجلسة يعود مندوب كل بنك وفي حوزته جميع الشيكات المسحوبة على بنكه وفروعه ليتم إدخالها في سجلات البنوك وقيدها.
تنفيذا للائحة البنك المركزي المنظمة للمقاصة يتحتم على كل بنك إنشاء قسم أو غرفة مقاصة داخلية بالبنك يتم فيها تجميع شيكات المقاصة الواردة والصادرة لكل فروع البنك، الموجودة في نفس المدينة بإجتماع مندوبي تفريغ شيكات الفروع ومن ثم يتم تسجيل مجاميع كشوفات المقاصة الخاصة بالفروع في كشف مقاصة موحد يحمله ممثل البنك إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزي لتكمله عملية تبادل الشيكات مع ممثلي البنوك المختلفة للتسوية النهائية، وذلك بإشراف رئيس الغرفة ومن ثم يعود بالمقاصة الواردة ويتم توزيع مجاميع الكشف الموحد في كشوفات المقاصة الخاصة بالفروع وتتم التسوية النهائية بين الفروع بإشراف غرفة المقاصة الداخلية.[7]
وهكذا تؤدي غرفة المقاصة خدمة جلية للبنوك الأعضاء، إذ لولاها لأصبح كل بنك ملزما بمراجعة العديد من البنوك بفروعها المختلفة لصرف الشيكات المسحوبة عليها[8]، وفيما يلي شكل يوضح نموذج لغرفة المقاصة:

الشكل رقم (1-1) نموذج لغرفة المقاصة :

. Illustration d'une chambre de compensation

[6] حسين عبد الجليل أل غزوي، الإتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة، أطروحة دكتوراه فلسفة المحاسبة، الأكادمية العربية بالدنمارك، 2011، ص29.

[7] http://eltaareq.blogspot.com/2010/04/blog-post_22.html

[8] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية- الطرق المحاسبة الحديثة، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014، ص2013.

Source: Lucien r.camara;impact de la mise en place d'un systéme de reglement brut en temps reel (RTGS) sur l'organisation le systéme d'information et la gestion de la liquidite d'un banque commerciale: expérience Française et enseignements pour la zone UMOA (union monétaire ouest africain),Centre African d'étude Supérieur en Gestion (CESAG), Banque de France, mémoire de fin d'études en mastere banque et finance, Promotion 2002, P21.

الفرع الثاني: دور المقاصة التقليدية.

يقتصر دور المقاصد التقليدية فيما يلي:[9]

1. **تفادي مخاطر نقل النقود المحصلة من بنك إلى أخر.**
2. **تفادي عملية تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى بشكل مباشر، لأنه ليس من الممكن عمليا تفادي أن تقوم البنوك بإرسال محصلين لتحصيل الشيكات المتجمعة لديها والمحسوبة على البنوك الأخرى، ولذلك لعدم توافر العدد الكافي من المحصلين هذا العدد الكبير من الشيكات.**
3. **تتم التسوية بين الشيكات المسحوبة على كل بنك والشيكات المسحوبة لصالحه دون الحاجة إلى انتقال الأموال فعليا من بنك إلى أخر.**
4. **تحديد النتيجة النهائية لكل بنك على حدى في وقت واحد ومكان واحد، لإنعكاس النتيجة على أرصدة البنوك لدى البنك المركزي.[10]**
5. **تجنب البنوك مشاكل المراجعة والصرف والقبض والنقل وما يترتب على ذلك من مضيعة للوقت والجهد علاوة على المخاطر المختلفة.[11]**

الفرع الثالث: وظائف غرفة المقاصد التقليدية.

الجدير بالذكر هو أن الجزائر وبموجب التنظيم 03/97 نظم في مادته الثالثة تسيير ومهام غرفة المقاصة، التي تهدف أساسا الى تسهيل العمليات المالية اليومية

[9] جعفر عبد الإله نعمة، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المنهاج عمان، 2010، ص113.

[10] أسماء بنت لشهب، باسم محمد ملحم، التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللعلاقات القانونية الناشئة عنها في القانون الأردني، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد02، الأردن، 2013، ص458.

[11] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، نفس الصفحة، 113.

للمشتركين فيها حسب الشروط المقررة من طرف الجزائر.[12] ويمكننا تلخيص وظائف ومهام غرفة المقاصة فيما يلي:[13]

- **استلام الشيكات المودعة من قبل عملاء البنك بحساباتهم والمسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى وفروعها.**
- **تبويب هذه الشيكات وفروعها إلى مجموعات حسب البنوك المسحوبة عليها كل مجموعة.**
- **تفريغ هذه الشيكات في كشف خاص بكل بنك يسمى إرسالية شيكات المقاصة، فمثلا إذا كان لدى البنك شيكات مسحوبة على خمس بنوك أخرى فيجب تنظيم خمس إرساليات.**
- **بعد تنظيم الإرساليات السابقة لكل بنك ولكل فرع يتم تنظيم إرسالية موحدة بتلك الشيكات المسحوبة على البنك المعني فروعه.**
- **تعبئة نموذج " تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة" المعد لهذه الغاية على نسختين ويتضمن هذا النموذج أسماء جميع البنوك في غرفة المقاصة، وبمحاذاة إسم كل بنك عدد ومبالغ الشيكات المسحوبة عليه، بالإضافة إلى خانة أخرى تتضمن مبلغ الشيكات المستلمة منه، علما بأن هذه الخانة الأخيرة تتم تعبئتها أثناء جلسة المقاصة.[14]**
- **بعد عودة مندوب البنك من غرفة المقاصة معه نسخة ثانية من نموذج التقديم يتم إعداد المستندات والإشعارات اللازمة تمهيدا لإثبات قيود اليومية، تمهيدا لإستكمال إجراءات المعاينة- قيوم المحاسبة- اللازمة.**

المطلب الثالث: الإجراءات العملية في غرفة المقاصة.
سنتطرق في هذا المطلب إلى نظام العمل بغرفة المقاصة، ثم الإجراءات المتعلقة بالمقاصة التقليدية بغرفة المقاصة.

الفرع الأول: نظام العمل بغرفة المقاصة.
إن أكثرية العمليات المحاسبية التي تقوم بها البنوك تنتج عن عمليات مقاصة الشيكات فيما بينها وعملية المقاصة تهتم بتنظيم عملية التحصيل ما بين البنوك.[15]
تبعا للمادة 18 من قانون 97-03 فإن جلسات المقاصة تجري إجباريا في مقر غرفة المقاصة للمنطقة بحضور الأعضاء تحت رئاسة ممثل بنك الجزائر، الذي يسهر على احترام الأعضاء للسير الحسن لهذه الجلسات، ويحق للأعضاء حق تحديد عدد الجلسات

---

[12] واقد يوسف ،" النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في القانون جامعة تزيزيوزو، الجزائر، 2011، ص64.

[13] فائق شقير وأخرون، محاسبة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000، ص56.

[14] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص114.

[15] ناجي جمال، المحاسبة والعمليات المصرفية، الطبعة الثانية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002، ص141.

اليومية ويتعين على كل واحد أن يرسل في كل جلسة ممثلا واحد على الأقل إلى هذه المصلحة، ولو لم يكن لديهم أظرفة يسلمونها.
أما عن مجموع وطبيعة وسائل الدفع المقدمة إلى غرف المقاصة للفترة الممتدة بين 2003-2005 فإن الشيك فيها يمثل 80 بالمئة من مجموع الوسائل بينما التحويلات 10 بالمئة، في حين تأتي السندات الأخرى كالمبيالة والسند لأمر في المرتبة الأخيرة.[16] ذلكما تؤكد الإحصائيات المبنية حسب الجداول التالية:

الجدول رقم (1-1): حجم الشبكات المقدمة للمقاصة خلال الفترة 2003-2005.

السنة	2003	2004	2005
الشيكات المدفوعة	4.262.974	4.172.795	4.301.608
الشيكات الغير مدفوعة	136.380	135.967	116.267
المجموع	4.399.355	4.308.762	4.417.875

المصدر: حدوم ليلى، أنظمة الدفع ما بين البنوك"، أطروحة دكتوراه تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013، ص68.

الجدول رقم (2-1): حجم أوامر التحويل المقدمة المقاصة خلال الفترة 2003-2005.

السنة	2003	2004	2005
التحويلات المدفوعة	487.891	468.522	451.183
التحويلات الغير المدفوعة	1863	1556	1732
المجموع	489.754	470.078	452.915

المصدر: حدوم ليلى، "أنظمة الدفع ما بين البنوك"، نفس المرجع السابق، ص69.

الجدول رقم (1-3): حجم السندات الأخرى المقدمة للمقاصة خلال الفترة 2003-2005

[16] حدوم ليلى، أنظمة الدفع مابين البنوك، أطروحة الدكتوراه تخصص قانون خاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2013، ص66.

السنة	2003	2004	2005
السندات المدفوعة	39.414	42.009	42.058
السندات الغير مدفوعة	3792	4621	6213
المجموع	43.206	46.720	48.271

المصدر: حدوم ليلى، "أنظمة الدفع ما بين البنوك"، نفس المرجع السابق، ص69

الفرع الثاني: إجراءات المقاصة التقليدية في غرفة المقاصة.

يقصد بعمليات المقاصة، مجموع عمليات التبادل اليومية بين بنك الجزائر والأعضاء وفيما بين هؤولاء الأخيرين لصالح أصحاب الحسابات المدونة في سجلاتهم، بما في ذلك وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية ومن ضمنها الشيكات والسندات التجارية الأخرة المستحقة يوميا لبعض الأعضاء وكذا التحويلات، وتتم هذه العمليات إجباريا في مقر غرفة المقاصة بحضور ممثلي الأعضاء،[17] وهناك عدة إجراءات تتم في قسم المقاصة يمكن توضيحها فيما يلي:[18]

1- عندما ترد الشيكات تحت التحصيل لقسم المقاصة مرفقا بها صورة حوافظ إيداع شيكات تحت التحصيل يتم الأتي:

- **فرز الشيكات، وتجميع الشيكات المسحوبة على كل بنك على حدى.**
- **إعداد حافظة إضافة تفضيلية بالشيكات المسحوبة على كل بنك مصحوب بأصل وصورتين لكل مجموعة من هذه الشيكات، ويوضع بالحافظة أرقام الشيكات ومبلغ كل شيك والمجموع الكلي وإسم البنك المسحوبة الشيكات لصالحه والبنك المسحوب عليه.**
- **إعداد حافظة إضافية إجمالية من أصل صورتين تحتوي البيانات الواردة بالحوافظ التفصيلية، كما يوضح بها أسماء البنوك المسحوبة عليها الشيكات والمبلغ المستحق على كل بنك، ويعبر مجموع هذه الحافظة الإجمالية عن المبلغ المستحق للبنك على البنوك الأخرى.**
- **يرسل مع مندوب البنك في غرفة المقاصة الشيكات مرفقة بأصل ونسخة من حافظة إضافة التفصيلية الخاصة بكل بنك على حدى ويحتفظ قسم المقاصة بأصل وصورة حافظة الإضافة الإجمالية.**

2- <u>في غرفة المقاصة بالبنك المركزي يتم فيما يلي:</u>

[17] المادة 18 من النظام 97-03 مؤرخ في 16 جب عام 1418 الموافق 17 نوفمبر 1997، يتعلق بغرفة المقاصة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة بتاريخ 26 ذو القعدة عام 1418 الموافق ل 25 مارس 1998، ص40.

[18] حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوارق للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص ص 86-88.

- **يتبادل مندوبي البنوك الشيكات المسحوبة على بنوكهم مقابل التوقيع على أصل مسير الإضافة التفضيلية، مع إحتفاظ منذوب البنك بالأصل بعد التوقيع عليه وتترك الصورة في غرفة المقاصة كمستند بتسليم الشيكات المذكورة بالحافظة.**
- **في الإجتماع اليومي الأخير لغرفة المقاصة يرد مندوب كل بنك الشيكات المرفوضة ويقوم بعمل حوافظ إضافية تفصيلية بالشيكات المعادة لكل بنك من البنوك، كما يقوم بعمل حافظة إجمالية بمجموع الحوافظ التفصيلية ويتسلم من البنوك الأخرى الشيكات المعادة منهم ويعمل بمجموعها حافظة خصم إجمالية.**
- **يقوم مندوب كل بنك بتسليم لقسم المقاصة في بنكه الشيكات المسحوبة على عملاء البنك مرفقا بها أصل مسير الخصم، حيث تتم مطابقته مع بيانات الشيكات.**
- **يلتزم مندوبي البنوك بتسليم نسخة من حافظة الإضافة والخصم الإجمالية إلى مراقب غرفة المقاصة مقابل التوقيع على الأصل.**

3- <u>يقوم مراقب غرفة المقاصة بما يلي</u>:

- **إعداد كشف عام لحركة المقاصة من واقع حوافظ الإضافة والخصم الإجمالية.**
- **تسليم صورة من هذا الكشف الإجمالي لمندوب كل بنك.**
- **إرسال صورة من الكشف الإجمالي للبنك المركزي.**

4- <u>يقوم البنك المركزي بما يلي</u>:

- **تحديد المركز الصافي للمقاصة لكل بنك على حدى من واقع الكشف الإجمالي للمقاصة.**
- **إرسال إشعارات إضافية للبنوك ذات المراكز الصافية الدائنة وإشعارات خصم البنوك ذات المراكز الصافية المدنية.**
- **تسوية حسابات البنوك عن طريق الحسابات الجارية الدائنة المفتوحة لدى البنك المركزي.**

وفيما يلي شكل توضيحي لإجراءات التسوية عبر غرفة المقاصة:

الشكل رقم (2-1) إجراءات التسوية عبر غرفة المقاصة

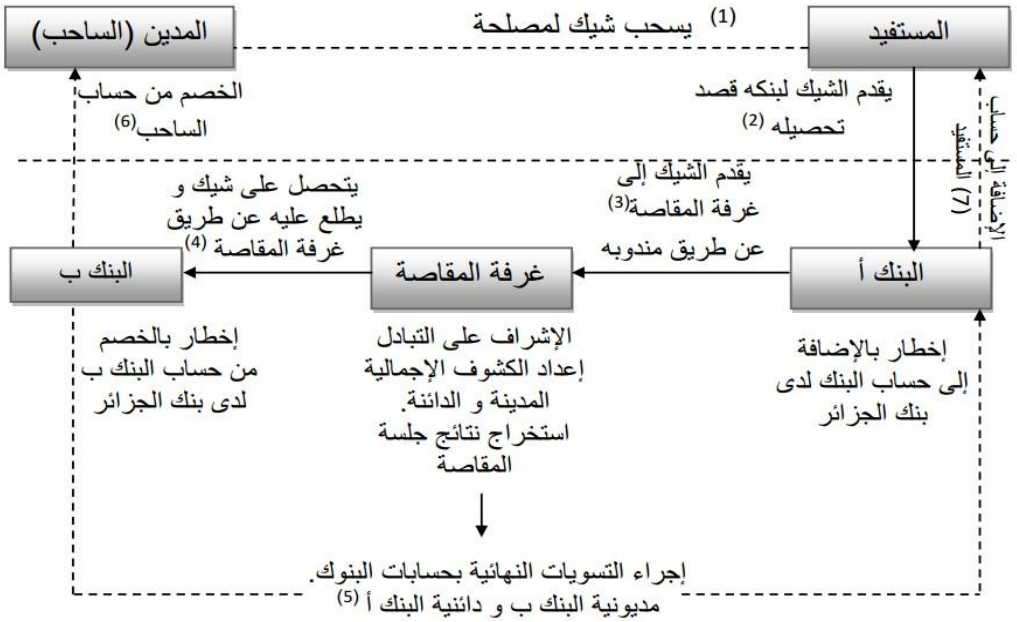

<u>المصدر:</u> حدوم ليلى، "أنظمة الدفع ما بين البنوك"، نفس المرجع السابق، ص69.

المطلب الرابع: فوائد غرفة المقاصة والمستندات اللازمة لإتمامها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى فوائد غرفة المقاصة، ثم المستندات المستخدمة فيها.

الفرع الأول: فوائد غرفة المقاصة.

تحقق البنوك المشتركة بنظام المقاصة منافع وفوائد كثيرة إذ يكفي أن تتصور أن لدى البنوك 50 شيكا مسحوبا على عدة بنوك بالمدينة ومبالغ كبيرة جدا، فما هو الوقت اللازم لصرفها وتحصيلها من البنوك وما هي المخاطر الناتجة عن نقل النقود، إلا أن غرفة المقاصة تخلصنا عن هذه المتاعب والأخطار وبشكل عام فإنها تحقق الفوائد التالية:[19]

1. **إختصار الوقت والإقتصاد بالنفقات.**
2. **تجنب مخاطر نقل النقود.**
3. **تنمية الودائع لدى البنوك.**
4. **تخفيف الأعباء والقيود المحاسبية.**

الفرع الثاني: المستندات المستخدمة في غرفة المقاصة.

أ- المستندات المستعملة في التقاص.

مما سبق نستطيع أن نحدد ما هي المستندات والكشوفات التي استعملت في غرفة المقاصة والتي تم العمل عليها وهي:[20]

1. **إرسالية شيكات للمقاصة ، وفق النموذج الأتي:**

[19] فائق شقير وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2000، ص ص 62-63.
[20] فائق شقير وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2000، ص ص 62-63.

الجدول رقم (4-1):إرسالية شيكات للمقاصة

البنك- اسم البنك الذي يعد الإرسالية **إرسالية شيكات المقاصة** **التاريخ././2015** **شيكات مسحوبة على بنك (إسم المسحوبة عليه)**		
رقم الشيك	**مبلغ الشيك** **د**	**ف**
المجموع	***	***
فقط مبلغ ------ المبلغ كتابة		
نظمها ---------- ختم وتوقيع البنك مقدم الشيكات.		

المصدر: فائق شقيرون وأخرون " محاسبة البنوك" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2000، 56.

2. حوافظ ايداع شيكات للمقاصة، وفق النموذج الأتي

الجدول رقم(5-1): حاقظة إيداع شيكات للمقاصة

مصرف: .....

41

التاريخ:.....

الموافق: 20م

الفرع: .....

حافظة ايداع نقدا
أصل للحسابات الجارية

يقيد لحساب : .....

		رقم الحساب		
رقم الحساب	**رقم الصك**	**المصرف المسحوب عليه**	**فلس**	**دينار**

		المجموع		

المبلغ بالحروف: .....

توقيع الموظف

أودع من قبل: ....

المصدر: د/زهير حدوب، د/لؤي وديان، " محاسبة البنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون عمان، الأردن، 2010،ص71.

3. نموذج تقديم شيكات للمقاصة، حسب النموذج التالي:

الجدول رقم (6-1): نموذج تقديم شيكات للمقاصة

مكتب المقاصة- البلد

اسم البنك مقدم النموذج---------- اليوم ----- جلسة المقاصة الأولى/ والثانية---- الساعة--- التاريخ ---

حسابنا (شيكات محسوبة علينا)		أسماء كل البنوك المشتركة بالمقاصة	لحسابنا (شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى)		عدد الشيكات المسحوبة على البنوك
ف	د		ف	د	
	***	المجموع			

خاتم البنك وتوقيع مندوبه توقيع مدير المقاصة

المصدر: فائق شقيرون وأخرون،" محاسبة البنوك" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2000، 56.

4. جدول التصفية، وفقا للنموذج التالي:

الجدول رقم (7-1): نموذج تقديم جدول التصفية

مكتب المقاصة - الجزائر

دول التصفية رقم .....

اليوم ..... التاريخ:-**-**** الجلسة المفاوضة الأولى/ الثانية**

	الشيكات المستلمة (عليهم)		الشيكات المسحوبة (لهم)		الرصيد (عليهم)		الرصيد (لهم)		عدد الشيكات
اسم البنك	فلس	دينا	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	
ج									

إلى البنك المركزي: قيدو الحسابأو على حساب كل بنك من البنوك المذكورة أعلاه المبالغ المبنية في الرصيد النهائي مقابل إسم كل بنك

توقيع مدير غرفة المقاصة.....

المصدر: خالد أمين عبد الله،"العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص124.

ب- المستندات القابلة للتقاص

المستندات القابلة للمقاصة[21] وهي:

- **الشيكات المسحوبة على وكالات البنوك الموجودة في المناطق التي توجد في المناطق التي توجد فيها غرفة مقاصة.**
- **الكمبيالات المواطنة لدى وكالات البنوك المقيمة في المناطق التي توجد بها غرفة مقاصة .**
- **التحويلات.**

المبحث الثاني: دور وأهداف المقاصة الإلكترونية.

إن التطور التكنولوجي المستمر والزيادة في حجم المعاملات المالية وسرعتها بين البنوك والمؤسسات المالية، جعل المقاصة التقليدية عاجزة غير قادرة على مواكبة هذه التغيرات وتلبية إحتياجات القطاع البنكي والإستجابة لمتطلبات البنوك الحديثة، لهذا أصبحت المقاصة الإلكترونية- بصورتها الإلكترونية للمقاصة التقليدية- أنجع حل تلجأ اليه البنوك الحديثة في ظل تألية النظام النقدي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للمقاصة الإلكترونية وفوائد تطبيقها وكذا أهم الوظائف التي تؤديها.

المطلب الأول: ماهية المقاصة الإلكترونية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المقاصة الإلكترونية ثم المزايا التي تتحيها وما يميزها عن المقاصة التقليدية ، وفي الأخير إلى دور نظام المقاصة الإلكتروني.

الفرع الأول: تعريف المقاصة الإلكترونية.

تأسست خدمات المقاصة الإللكترونية عام 1960، ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات الأشخاص أو هيئات أخرى في فروع ولأي بنك في دولة أخرى، كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العمل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز[22] ...، وبالعودة إلى مصطلح المقاصة الإلكترونية نجده ذو مفهوم واسع ومرن، يرافق الإبتكارات من جهة والتقدم العلمي والتكنولوجي من جهة أخرى، وهنا نورد توليفة من التعاريف للمقاصة الإلكترونية:

- **" المقاصة الإلكترونية نظام لتسوية مدفوعات الصكوك بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط"[23].**

---

[21] حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2001-2002، ص46.

[22] منصور الزين، وسائل الدفع والسداد الإلكتروني: عوامل الإنتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011، ص ص 3-4.

[23] نبيل ذنون، منال مرهون، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 25، بغداد العراق 2010، ص08.

- **في تعريف أخر جاء فيه أن المقاصة الإلكترونية " هي أحدث وسائل الدفع في تاريخ محدد ولصالح شخص محدد بناء على طلب العميل، حيث يتم من خلالها تحويل النفوذ من حساب العملاء إلى حساب أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي فرع بنكي في الدولة، والآن أصبحت تتم خدمات مقاصد مقاصة الدفع الإلكتروني للتسوية الإلكترونية في المدفوعات"[24].**
- **وهناك تعريف ثالث جاء فيه " المقاصة الإلكترونية نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرفة المقاصة، وتسجل المدفوعات إلكترونيا على شريط ممغنط، وهي عملية منح الصلاحية من بنك لبنك أخر للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدنية الكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي أخر، فهي تتم من خلال أجهزة الحاسب الألي وهي جزء من نظام التحويلات المالية الإلأكترونية، فهذا النظام تتم فيه التحويلات بعدة وسائل إما أجهزة الحاسوب أو أجهزة المودم".[25]**
- **وتعريف أخر ورد فيه " المقاصة الإلكترونية عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى بنوك مشتركة بنظام التحويلات المالية".[26]**
- **وورد تعريف أخر للمقاصة الإلكترونية تقوم العديد من البنوك الأن بمشاركة في شبكة تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة البنكية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة"[27]**
- **كما عرف في المادة 18 من النظام 97-03 المقاصة بنصه" يقصد بعمليات المقاصة مجموع التبادل اليومية بين بنك الجزائر والأعضاء، وفيما بين هؤولاء الأخرين لصالح أصحاب الحسابات المدونة في سجلاتهم بما في ذلك وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية من ضمنها الشيكات والسندات التجارية الأخرى المستحقة يوميا لبعض الأعضاء على أعضاء آخرين وكذا التحويلات"[28] .**

الفرع الثاني: مزايا المقاصة الإلكترونية وما يميزها عن المقاصة التقليدية.

من بين المزايا التي تتيحها المقاصة الإلكترونية نذكر:[29]

- **تسهيل المبادلات المالية بين المشاركين من خلال تخفيض عدد الإجتماعات بين ممثلي البنوك.**

---

[24] أحمد عبد الله العوضي، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 06، الكويت، 2010، ص ص 168-169.

[25] صفاء يوسف القواسمي، المسؤولية القانونية الناشئة في عمليات المقاصة الإلتونية للشيكات في القانون الأردني"، مذكرة لنسل شهادة الماجستر في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، 2009، ص12.

[26] محرز نور الدين، صيد ريم، نظلم الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة الى حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26/27 أفريل 2011، ص06.

[27] أحمد بوراس السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والمخاطر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2014، ص223.

[28] حدوم ليلى، أنظمة الدفع بين البنوك، أطروحة دكتوراه تخصص قانون خاص، كلة الحقوق جامعة الجزائر، 2013، ص69.

[29] محرز نور الدينن صيد مريم، مرجع سابق ذكره، ص07.

- **المقاصة الإلكترونية تقضي على مشكلة ضياع أو تلف الشيكات.**
- **تخفيض الوقت اللازم والتكلفة التي يتطلبها إيداع ومعالجات الشيكات.**
- **توفير أداة فعالة وأمنة للدفع خاصة وأنها أصبحت بديلا أنمنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة وهذا بفضل الحسينات المستمرة في هذه التقنية إستعمال تقنية التشفير، هذا في مقابل تنامي مشكلة الشيكات المزورة.**
- **تحسين إدارة النقد.**
- **الحفاظ على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارة.**
- **تألية العمليات بين البنوك للعمليات التي يقوم بها المشاركون.**
- **مركزة أرصدة التسوية وتحسين الخزينة.**
- **تستعمل كبديل في تسوية المبالغ الكبيرة وذلك من خلال وضع المؤسسات البنكية لألية يتم من خلالها التحكم في التدفقات ذات القيم الكبيرة.**
- **التحويل السريع للمبالغ بين البنوك في أوقات قياسية دون تأخر.**
- **الإيداع الإلكتروني المباشر للأموال يزيل خطر الضياع أو الأخطاء الممكن إرتكابها أثناء التحويلات[30].**
- **تنطوي المقاصة الإلكترونية على عنصر اليقين، حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم دون إلغاء أو تأخير وبنفس قيمة اليوم.[31]**

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن إجمال أهم الفروقات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8-1): أهم الإختلافات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية

وجه المقارنة	المقاصد التقليدية	المقاصد الإلكترونية
الجهاز	-نظام يدوي	- نظام الي
الإتصال	- اتصال مباشر بين أطراف الخدمة	-إتصال غير مباشر بين أطراف الخدمة.
الرقابة	- صعوبة في تنفيذ الرقابة	-تسهيل عملية الرقابة من طرف البنك المركزي. - تنطوي على عنصر اليقين.
الأدوات	- يتم التعامل تعويضها بوسائب الدفع	- يتم التعامل مع صور بوسائل الدفع.
الوقت	- تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا لإتمامها	- إختصار الوقت والجهد مها.
التكاليف	- إرتفاع حجم التكاليف لأن كل عملية تعالج على حدى	- تخفيض التكاليف وتنمية الودائع
الأمن والأخطاء	- تنطوي على مخاطر نقل النقود - خاضعة للأخطاء نظرا للحجم المتزايد للشيكات	- تحقيق الأمان والسرعة في تتبع الشيكات وطباعة الكشوفات (كل شيء مسجل إلكترونيا). - تقليل الأخطاء
الغش والإحتيال	زيادة إحتمالات التزوير والغش	- تقليل عمليات النصب والإحتيال

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على المراجع السابقة التالية:

[30] محرز نورالدين، صيد مريم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[31] لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الواحد والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2008-2009، ص33.

لوصيف عمار،" استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الواحد والعشرين مع الإشارة إلى تجربة الجزائرية، ص33.
محرز نور الدين، صيد ريم، " نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر".ص07.

الفرع الثالث: دور نظام المقاصة الإلكتروني.

للمقاصة الإلكترونية وظائف عديدة تميزها عن المقاصة التقليدية نذكر منها:[32]

- **تؤدي عملية التقاص إلى تفادي عملية الوفاء المزدوجة الفعلية فتوفر الوقت والجهد وتقلل من المخاطر، فهي تعد نظاما عالي الفائدة لتوفيرها إستعمال النقود ونقلها بسرعة.**
- **بالنسبة للمعاملات التجارية تلعب المقاصة دورا خاصا في الحسابات الجارية، إذ يقتصر الأمر فيها على الوفاء بالصيد بعد قطعه، فعلى سبيل المثال تظهر المقاصة الإلكترونية تعامل التاجر مع البنك أو مع الوكيل المعمول.**
- **بالنسبة للأعمال البنكية فهي تحدث داخل البنوك في غرفة تسمى المقاصة، إذ تجرى فيها تسوية المطالب بين مختلف البنوك وتصفية الحقوق والديون فيما بينها.**
- **من ناحية أخرى تستعمل في تنفيذ الأوامر بحيث يمكن للبنك أن يتلقى أمرا من التاجر بتحصيل ديونه له على الغير أو بدفع ديون عليه للغير وتصدر هذه الأوامر بصفة رسمية من خلال الأوراق التجارية أو الصكوك.**

المطلب الثاني: فوائد وأهداف تطبيق المقاصة الإلكترونية والأثار الإقتصادية لها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى فوائد تطبيق المقاصة الإلكترونية، ثم أهداف المقاصة الإلكترونية ، وفي الأخير إلى الآثار الإقتصادية لها.

الفرع الأول: فوائد تطبيق المقاصة الإلكترونية.

نظرا للمزايا التي يتمتع بها نظام المقاصة الإلكترونية فمن الطبيعي أن يحقق جملة من الفوائد لمختلف الأطراف التي ترتبط به:[33]

1- فوائد تعود على البنوك:

- **معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقا.**
- **تقليل المخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة وفقدان الشيكات أثناء النقل.**
- **إدارة أفضل الأموال.**
- **تخفيف الأعباء عن كاهل البنك المركزي والبنوك الأخرى.**
- **الحد من الإستغلال السيء للشيكات.**
- **تعزيز وزيادة الثقة في التعامل بالشيكات.**
- **توفير إحصائيات دقيقة عن عدد الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها.**

[32] صفاء يوسف القواسمي، مرجع سابق ذكره، ص ص 11-12.

[33] وسيم محمد الحداد وشقيري نوري موسى، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص127.تسهيل أعمال البنوك.

- **توفير أرشيف وطني لصور الشيكات ومعلومات لمدة 15 سنة.**

2- فوائد تعود على المستفيدين من الشيكات:

- **أصبح تحصيل الشيك في نفس اليوم الذي تم إيداعه فيه.**
- **يصبح الشيك أداة دفع فورية مثل الإيداع النقدي.**
- **تحصيل قيمة الشيك خلال فترة وجيزة في نفس يوم تقديم الشيك.**
- **زيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي.**
- **معرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم.**

3- فوائد تعود على موظفي البنوك المسؤولين عن أعمال المقاصة:

- **إكتساب مهارات جديدة حيث أن نظام المقاصة الإلكترونية يوفر مهارات مختلفة من حيث التعامل مع جهاز الحاسوب وأنظمة الصور والإستفسار عن فوائد البيانات.**[34]

4- فوائد تعود على البنك المركزي والإقتصاد الوطني، تتمثل فيما يلي:[35]

- **تحسين مستوى إدارة أرصدة البنوك.**
- **تبسيط وتوحيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بالشيكات.**
- **تقليل عدد الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد أو لأسباب أخرى.**
- **تقليل الأعمال المكتبية وبالتالي زيادة إنتاجية المستخدم.**
- **زيادة عدد الشيكات التي يتم انجازها مقارنة بالطريقة التقليدية.**

وبصفة عامة يمكننا إختصار الفوائد التي تحققها المقاصة الألكترونية في النقاط التالية:[36]

- **توفر طرق متعددة للتعامل مع وسائل الدفع.**
- **تقليل إحتمالات النصب والإحتيال وبالتالي تقليص المخاطر.**
- **سرعة أكبر في تتبع الشيكات وإعادة طباعة الكشوفات، حيث أن جميع الشيكات محفوظة إلكترونيا.**
- **تحسين إدارة رأس المال.**
- **تقليل التكلفة والوقت والجهد.**

الفرع الثاني: أهداف المقاصة الإلكترونية

يسمح نظام المقاصة الإلكترونية بتحقيق مجموعة من الأهداف ينحصر مجملها في:

- **التسيير الماسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقة عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.**

---

[34] http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php) 23-01-2015 16 :42(.

[35] وسيم محمد الحداد وشقيري نوري موسى، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2013، ص128.

[36] شيشة نوال، زنيني فريدة،" المقاصة الإلكترونية وتجارب الدول المغاربية"، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 افريل 2011، ص03.

- **تقليص أجال المعالجة حيث يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 05 أيام، على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 03 أيام ثم 48 ساعة.**
- **تأمين أنظمة الدفع العام.**
- **إعادة الثقة للزبائن في وسال الدفع خاصة الصكوك.**
- **مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر[37] .**
- **تخفيض مدة تغطية القيم وحماية التبادلات.[38]**
- **تسهيل الإجراءات وتخفيض خطر الخطأ.**
- **تحسين تسيير الخدمة.**
- **التوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك.**
- **الحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.**
- **تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية.[39]**
- **تخفيض ملموس لمصاريف التقاص.[40]**

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك، إذ سيمكن البنوك المحلية من تقديم خدمات أفضل العملاء حيث تمكنها التسوية الفورية من دفع وتحصيل الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها. [41]

الفرع الثالث: الأثار الإقتصادية للمقاصة الإلكترونية.

يرى مسئولو البنوك أن للمقاصة دور في الإقتصاد الوطني وتنميته من خلال ما يلي:

- **إن تطبيق النظام سيعود بمردود مادي ومعنوي على البنوك من جهة والعملاء من جهة أخرى.**
- **يسمح التقاص الآلي من تقليص حجم الإحتيال.**
- **تقليل من خسائر البنوك من الشيكات الخاطئة.**
- **إن تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية يمكن البنوك من توفير مبالغ كبرى، من خلال تحويل تقاص الشيكات بين بنوكها إلى التقاص الإلكتروني وبتالي زيادة ودائع البنوك.**

المطلب الثالث: وظائف ومبادئ عمل نظام المقاصة الإلكترونية.

---

[37] بن عزة محمد زوهري جليلة، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011، ص11.

[38] بأيت زيان كمال وايت زيان حورية، " الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011، ص12

[39] http://rahalmoustafa.blogspot.com (11/12/2012; 17:19).

[40] - http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php (17/11/2012; 19:36).

[41] السعيد بريكة ، واقع عمليات الصيرفة الألكترونية وأفارقاها تطورها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في البنوك والتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010-2011، ص153.

سنتطرق في هذا المطلب من جهة إلى وظائف نظام المقاصة الإلكترونية ، من جهة أخرى إلى مبادئ عمل هذا النظام.

الفرع الأول: وظائف نظام المقاصة الإلكترونية.

للنظام المركزي للمقاصة الآلية أربعة وظائف أساسية هي:[42]

1- تسيير المساهمة: النظام يسمح بتسيير نوعين من المشاركين، المشاركين المباشرين الذين لديهم قاعدة مساهمة مرتبطة بالنظام المركزي، المشاركين غير المباشرين الذين يستعملون قاعدة المساهم المباشر.

2-تسيير المبادلات:

أ/ تحديد طبيعة التدفقات:

- **تدفقات نقدية أوامر الدفع.**
- **تدفقات مالية.**
- **صور الشيكات صور الشيكات المعالجة ضوئيا.**
- **رسائل المعلومات الخاصة والعامة.**
- **تدفقات الخلاصة اليومية من مستحقات التسوية مع ملخصات الذهاب والإياب وكذلك خلاصة التسوية لكل مشارك.**
- **التدفقات الإحصائية الدورية إحصائيات المبادلات.**
- **التدفقات التقنية.**

ب/ رسائل الذهاب: رسائل الذهاب هي ملفات ناشئة عن قاعدة المساهمة، ترسل إلى النظام المركزي وترتب حسب نوعية عملية الدفع، فكل عملية إرسال تكون سهم أو إيداع فرعي للملفات العمليات المتعلقة بنفس المشارك.

ج/ رسائل الإياب : رسائل الإياب هي ملفات العمليات التي أنشأها النظام المركزي حسب المشارك المرسلة إليه وحسب نوعية العملية.

د/ التنظيم اليومي للتبادلات:

- **فترة المبادلات وهي لمدة التي يكون فيها النظام المركزي مفتوح لمعالجة المعطيات والرد على طلبات المشاركين.**
- **فترة التسوية تبدأ بإرسال ملفات الأرصدة المتعددة الجوانب لنظام R.T.G.S[43] من أجل التسوية وتنتهي بإستقبال إشعار إثبات التسوية.**
- **فترة الإستغلال حيث يتم تسجيل وتخزين أرشفة قاعدة المعطيات وإدارتها.**

3- مراقبة المبادلات: النظام المركزي ينفذ المعالجات والمراقبات الآتية:

- **مراقبة المداخلات والتدفقات.**
- **مراقبة وصول الرسائل، والمساهمات والعمليات.**
- **المراقبة المالية.**

---

[42] -http://chababmascara29.ahlamontada.com (79/01/2011; 10:49).

[43] نظام جزائري للتسوية إجمالية الفورية للمبالغ والدفع المستعجل، بسيرة ويراقبه البنك المركزي. REAL TIME GROSS SETTLEMENT :

في حالة وجود خطأ يلغي النظام كليا أو جزئيا الرسائل المعنية بالخطأ ويرسل محضر للمشارك الذي أرسلها.

4- تسيير المقاصة:

- **النظام المركزي يحسب الوضعيات الجارية للمشاركين حسب تاريخ التسوية.**
- **ينشئ النظام المركزي كل يوم ملف ما قبل التسوية للأرصدة ويقدمه إلى R.T.G.S**
- **عند إستقبال إشعار التسوية يرسل لكل مشارك خلاصة التسوية الخاصة به.**
- **في حالة عدم كفاية مؤونة حساب المشارك لتغطية عملية ما عند التسوية في R.T.G.Sالمقاصة لهذا اليوم تطرح، والنظام المركزي يعيد حساب المقاصة مع إقصاء العمليات الملغاة.**
- **إنشاء ملف جديد للأرصدة ويحوله إلى R.T.G.S.**

الفرع الثاني: مبادئ عمل المقاصة الإلكترونية: تتمثل فيما يلي:[44]

1- **نظام واضح ومؤمن ذاتيا:**

- **نظام واضح: يحسب يوميا مقاصة الأرصدة متعددة الأطراف لكل مشارك، التي تحول للنظام الإجمالي بالوقت الحقيقي R.T.G.S المسير من طرف بنك الجزائر من أجل التسوية.**
- **نظام مؤمن ذاتيا: بحدود عليا مسموح بها للأرصدة متعددة الأطراف المدنية التي في حالة تجاوزها، ينبه القائم بالعمليات من أجل أخذ الترتيبات اللازمة، وهو مؤمن ضد الأخطار الغش بواسطة تقنيات التشفير وضد الأخطار العملية.**

2- **نظام ألي وغير مادي: فهو نظام يرتكز على تبادل المعلومات الإلكترونية ويلغي المبادلات التقليدية للشيكات في حدود مبلغ معين من طرف لجنة ما بين البنوك محدد بـ 5 ألاف دينار جزائري.**

3- **تسوية الأرصدة: الأرصدة متعددة الأطراف للمقاصة تحسب داخل نظام R.T.G.S في حسابات التسوية للمشاركين تبعا لمبدأ " الكل أو اللاشيء".**

4- **دور مركز ما قبل المقاصة بين البنوك:**

بين البنوك في *CPIكجزء من تحديث نظام المدفوعات في الجزائر، أنشأ بنك الجزائر أوت 2004[45]**، هو العامل التقني لنظام المقاصة عن بعد في الجزائر، إنه إذا المسير لعمليات الدفع المرسلة من قبل النظام، ويسمى كذلك بالموزع لأن عمله الرئيسي ترتيب كل الشيكات حسب البنك المرسل إليه، تماما مثل موزع البريد الذي يقوم بترتيب الأطراف وإرسالها كل إلى عنوانه الخاص، أما دوره فيتمثل في:**

- **فتح تشغيل وغلق النظام.**

---

[44] معطي سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69-71.

* CENTRE DE PRE COMPENSATION INTERBANCAIRES مركز المقاصة المسبقة المصرفية وهي شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر.

[45] Rapport annuel de la banque d'algerie 2005.p120.

- **حساب صافي الأرصدة الناتجة عن المقاصة متعددة الأطراف وإرسالها إلى نظام التسوية الإجمالية الفورية.**
- **تسيير التبادل.**
- **السهر على حسن سير النظام وأرشفة المعطيات.**
- **الإشراف على تدخلات الصيانة الوقائية والعلاجية.**
- **القيام بإختبارات منتظمة ودورية لمخططات الإحتياط أو الإستمرارية العمل.**
- **التنسيق بين مساهمات الأطراف الأخذة في حالة عطب كبير لأحد مكونات نظام الإعلام الآلي أو الإتصالات وبالتحديد تسيير المخطط الإحتياطي.**

5- أدوات الدفع المعالجة: وسائل الدفع التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة الإلكترونية:

- **الشيكات: نظمته المادة 492 من القانون التجاري الجزائري، وهو عبارة عن أمر شخص يسمى الساحب إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه يأمر بدفع مبلغ من النقود مجرد الإطلاع عليه.[46]**
- **التحويلات: نقل الأموال من حساب إلى حساب أخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين سواء كان هذين الحسابين شخص واحد أو لشخصين مختلفين وتتجسد هذه العملية بإقتطاع مبلغ معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن. يتم التحويل من حساب لأخر داخل نفس البنك بواسطة عملية محاسبية أي بمجرد تسجيل محاسبي دون أن يؤثر ذلك على الرصيد الكلي للبنك، بينما يتم التحويل ما بين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين بتحويل حقيقي للأموال ويتأثر رصيد البنكين حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل بينما ينقص رصيد البنك الذي سحبت عليه الأموال[47].**
- **الإقتطاعات: نوع من المعاملات البنكية الخاضعة لحساب بنكي ينتج عنها خصم أي مبلغ من رصيد الزبون، يتم تحويلها لحساب بنكي أخر أو لمشروع تجاري أو تستخدم لدفع مستحقات عن خدمات معينة.[48]**
- **الكمبيالية: من الأعمال التجارية بحسب الشكل حيث نصت عليه المادة 03 من القانون التجاري الجزائري، وهي ورقة تجارية يصدرها شخص يسمى الساحب يأمر بموجبها شخص أخر قد يكون شخص طبيعي أو بنط يسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص ثالث يسمى المستفيد في تاريخ معين أو قابل للتعيين يسمى تاريخ الإستحقاق[49].**
- **سند لأمر: ورقة مكتوبة وفقا لشكل معين حددها المشرع الجزائري ضمن المادة 465 من القانون التجاري الجزائري، وهي ورقة يحررها شخص يسمى المحرر أو المتعهد يلتزم بمقتضاها يدفع ثمن من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين**

---

[46] مدونة الحقوق: http://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html

[47] الطاهر لطرش،" تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص19.

[48] http://www.egytips.com/؟ما-هو-الاقتطاع-البنكي.htm l،0242/21/02، 14 :45.

[49] مدونة الحقوق:0242/21/02 ، http://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html

لشخص أخر يسمى المستفيد، وهو يختلف عن الكمبيالية من حيث الأطراف فهذه الأخيرة تتكون من ثلاثة أطراف أما السند لأمر يتكون من طرفين المحرر والمستفيد،.

- **عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية.**

6- **نظام مؤمن ضد الأخطار: كالغش عن طريق الختم والرمز وضد الأخطار العملية.**[50]

[50] بن عزة محمد، زوهري جليلة، " واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مرجع سبق ذكره، ص11.

خلاصة الفصل :

نظرا للتغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الحافظة النقدية والبنكية، لقد أحدثت المقاصة الإلكترونية قفزة نوعية في مجال العمل البنكي، إذ انها تعتمد على الإستخدام الأمثل والفعال لتقنيات المعلومات والإتصالات، فقد ظهرت المقاصة الإلكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها المقاصة التقليدية والتي يمكن تعدادها في الخضوع للأخطار، وجود تأخير في عمليات التسوية مما يؤثر على المتعاملين مع البنك، علاوة على الحجم المتزايد للشيكات الورقية في اليوم الواحد، نظرا لهذه السلبيات إحتلت المقاصة الإلكترونية مكانة مرموقة في الأعمال المالية بصفة عامة، ولدى أعمال القطاع البنكي بصفة خاصة، ليطلق عليها اسم " خدمة العصر" لما تحققه من فوائد لمختلف الأطراف المستفدين منها، والمزايا المختلفة التي تتمتع بها من إختصار للوقت وتقليل الأخطاء والتكاليف...الخ.

كما يمكننا القول أن المقاصة الإلكترونية ماهي إلا نسخة الكترونية للمقاصة التقليدية، وتعد من المشاريع التي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع البنكي، فعندما تقوم العديد من البنوك بالمشاركة في شبكة كومبيوتر تتولة التداول الإلكتروني لملايين القيود لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، فهي بذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة البنكية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، حيث يتم حساب أرصدة الحسابات على مستوى نظام المقاصة الإلكترونية، بغية تسوية هذه التدفقات على مستوى نظام أخر مكمل لها يدعى بنظام التسوية الإجمالية الفورية، يقودنا ذلك للتساؤل عن واقع كل من نظام المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية في الجزائر.

الفصل الثاني
واقع المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر نظام الدفع المصرفي عجلة الاقتصاد لما يوفره من أساليب للتمويل والدعم وتسهيل عمليات إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي لذلك يتعين على القطاع البنكي مواكبة كل التطورات خاصة التكنولوجية والاستفادة منها في تطوير أساليب نشاطها ونظرا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتغيرات ، رغم أن العديد من الدول العربية قد سبقتها وقطعت أشوطا كبيرة في هذا المجال سعت الجزائر لمجاراة هذه الدول للنهوض بالمنظومة البنكية ، حيث قامت بعصرنة نظام دفعها بتبني نظام المقاصة الالكترونية الذي يعتمد بدوره على نظام جديد يتمثل في نظام التسوية الإجمالية الفورية، حيث دخل نظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل منذ فيفري2006 في حين دخلت المقاصة الالكترونية في ماي[51] 2006 بهدف تنمية اقتصادها الوطني من جهة ، ومن جهة أخرى لتحقيق الفعالية المالية والاقتصادية معا، وهذا ما سنحاول التعرض له من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى المحاور التالية:

- **نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجلARTS.**
- **تطور نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر.**

[51] Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,p117

المبحث الأول: نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل

يعتبر نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه بنك الجزائر والمسمى " نظام الجزائر للتسوية الفورية *ARST" نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل الذي يقوم بع المشاركون في هذا النظام[52]، ويهدف هذا النظام إلى تعريف وضع التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، بالإضافة إلى هذا فإنه يحدد مسؤوليات المتعامل والمشاركين في هذا النظام وكذا قواعد إشتغاله[53]، وفي ما يلي سنتعرف على نظام التسوية الإجمالية الفورية، حيث سيتم التطرق إلى مفهوم نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبرى وقواعد العمل بالنظام وكذلك أهم المرتكزات التي يقوم عليها.

المطلب الأول: مفهوم نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبرى

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بنظام التسوية الإجمالية الفورية، ثم خصائص نظام.

الفرع الأول : التعريف بالنظام

هناك العديد من التعاريف لنظام التسوية الإجمالية نذكر منها الآتي:

"نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي "

كما يعرف أيضا على "أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي ، نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما ، من خلال الحسابات المركزية للبنوك"[54].

عرف نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ المالية المرتفعة والدفع المستعجل في المادة رقم 02 من القانون 04-05، الذي أنشأه بنك الجزائر والمسمى نظام نسبة إلى

---

* ARTS :Alegria Real Time Settlement

[52] المادة 02 من النظام 04/05 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 2005، المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية العدد 05، الصادرة 15 جانفي 2006، ص29.

[53] المادة 01 من نظام 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، نفس المرجع السابق،ص29

[54] العاني إيمان ،"البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكتروني"، مذكرة لنيل شهادة ماجستر علوم اقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007/2006، ص213.

الأحرف الأولى من تسميته (Alegria Settlement Real Time) بأنه :"نظام للتسوية مابين البنوك لأوامر الدفع المتعلقة بتحويل مبالغ ما بين الحسابات، أو سحب مبالغ مرتفعة أو القيام بعمليات الدفع المستعجلة للمشاركين به"[55].

وتقتضي المادة الثالثة من القانون 04/05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 بأنه" عمليات الدفع بين البنوك في نظامARTS تتم على أساس إجمالي وفي الوقت الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة في هذا النظام لصالح المشاركين"[56].

وبالنسبة للتسوية: le règlement brut فإنها تعرف كالآتي:" التصرف الذي بموجبه ينقضي الالتزام المالي بين شخصين أو أكثر "، كما أن التسوية نوعان إما إجمالية أو صافية، بحيث تعرف[57]:

التسوية الإجمالية: le règlement net هي التسوية التي تتم على أساس إجمالي دون اللجوء إلى المقاصة الثنائية ولا المتعددة الأطراف وعادة ما تكون لحظية أو فورية كما يمكن أن تكون مؤجلة.

التسوية الصافية : هي التسوية التي تتم على صافي المبدلات من خلال المقاصة بين القيم المدينة و الدائنة.

وبالإطلاع على بعض الأنظمة الرائدة في كل من أوروبا ، أمريكا وغيرهم ، نجد أن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبرى أو نظام دفع للمبالغ الكبيرة المستخدم في إفريقيا الشمالية، حيث تستعمله الجزائر منذ 09 سنوات تقريبا، كما يعرف بتسميات أخرى في بعض البلدان كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): تسميات نظام الـARTS

البلدان	تسمية نظام الـ ARTS
فرنسا	TBF/RTGS
بلجيكا	ELLIPS
ألماني	EIL-ZV وحاليا RTGS
إيطاليا	BI-REL
اليابان	BOJ-NET
هولندا	TOP
السويد	RIX
سويسرا	SIC
بريطانيا	CHAPS EURS و GBP
الولايات المتحدة	FEDWIRE

Source : Lucien r.camara ;impact de la mise en place d'un système de règlement brut en temps réel (RTGS) sur

---

[55] غياظ الشريف، عبد المالك مهري، "إشكالية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات"، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 03 و02 ديسمبر 2013،ص22

[56] المادة 03 من النظام 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، نفس المرجع ،ص29.

[57] حدوم ليلي،"أنظمة الدفع ما بين البنوك"،أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر،2013،ص ص 13-14.

l'organisation le système d'information et la gestion de la liquidité d'un banque commerciale :expérience Française et enseignements pour la zone UMOA (union monétaire ouest africain),Centre Africain d'étude Supérieur en Gestion (CESAG)Banque de France, mémoire de fin d'études en master banque et finance, promotion 2002 ;p11.

الفرع الثاني:خصائص نظام التسوية الإجمالية الفورية

من بين أهم خصائص هذا النظام ما يلي[58] :

- **يتماشى مع المعايير الدولية فيما يخص التحويلات المالية،**
- **يقلل من الأخطار وخاصة الأخطار النظامية،**
- **يزيد من فعالية السياسة المالية،**
- **يضمن أمان وسرعة المبادلات وفقا للمعايير الدولية،**
- **يقلل من زمن تسوية أوامر الدفع ما بين البنوك؛**
- **التسيير المركزي للسيولة من طرف المشاركين؛**
- **التسوية الإجمالية والفورية لأوامر الدفع[59]؛**
- **التسوية النهائية وغير قابلة للرجوع فيها؛**
- **عدم إمكانية إجراء عمليات المقاصة بين العمليات البنكية المنجزة[60]؛**
- **تنفذ كل عملية بجعل الحساب الذي تقتطع منه قيمتها مدنيا ثم جعل الحساب الآخر دائنا، وذلك بمجرد كون الرصيد كاف لإتمام العملية؛**
- **يخصص حساب للتسوية لكل مشترك بالنظام؛**
- **التحقق من وجود رصيد كاف على مستوى حساب التسوية يتم آليا.**

المطلب الثاني: مبادئ وعمليات نظام ARTS

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول بنية وهندسة نظام الـ ARST من خلال الفرع الأول، ثم مبادئ وأثار الخاصة بالنظام في الفرع الثاني.

الفرع الأول: بنية نظام التسوية الإجمالية الفورية.

بنية وهندسة نظام التسوية الإجمالية الفورية يتحصل كل مشارك في نظام ARST على الرموز السرية التي تمكنه من إجراء عمليات الدفع بعد تقديم طلب الإنخراط ومرافقته

---

[58] شايب محمد، ""أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائري،دارسة حالة الندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطي، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك واقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2007/2006، ص166.

[59] حدوم ليلي، " مرجع سابق" ص ص79-80.

[60] العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-232.

من طرف بنك الجزائر، ويمكن توضيح بنية وهندسة نظام ARST من خلال الشكل لموالي:

الشكل رقم(1-2): بنية وهندسة نظامARST

الشكل رقم (2–1): بنية وهندسة نظام ARTS

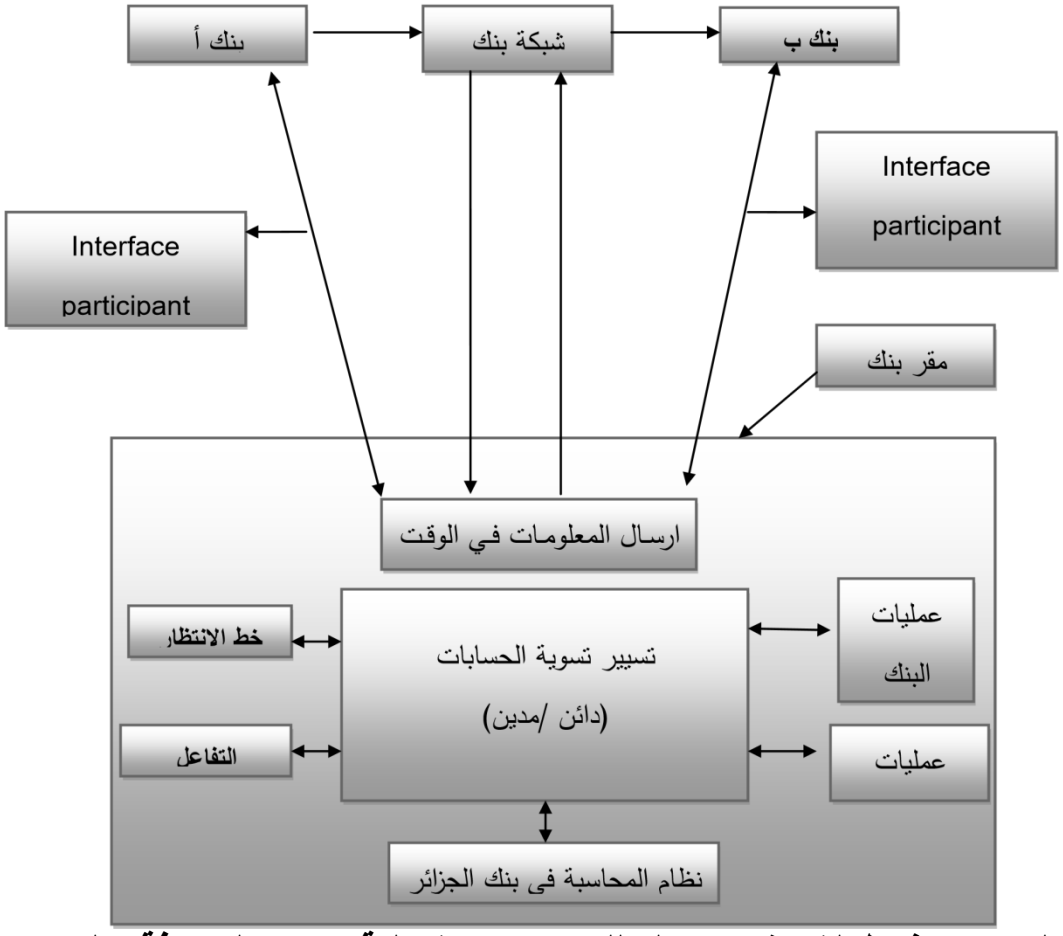

المصدر: غياظ الشريف،عبد المالك مهري،"إشكالية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات"، الملتقى الوطني الثالث حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الحيد، جامعة العربي بن مهيدي أو البواقي، يومي 02و03 ديسمبر 2013 ،ص22.

الفرع الثاني: مبادئ وأثار نظامARST

1-مبادئ سير نظام ARST : تتمثل مبادئ الـ ARST في [61]:

- **<u>عدم رفض التحويلات</u> :**

✓يمنع البنك المستفيد من رفض الأوامر المرسلة وبالمقابل يمكن أن يطلب من البنك المرسل أن يقوم بتصحيح الخطأ الموجود على أمر التحويل الأولي؛

✓لا يمكن لبنك الجزائر الرجوع في قراره بأن يمس حساب البنك المستفيد دون إذنه في حالة دخول قيمة التحويل في حساب هذا الأخير.

[61] http://dc153.4shared.com/doc/'hEcj2w/preview.html ;

❖ **احترم قاعدة الأولوية(FIFO+)*:حسب القاعدة كل تحويل بنكي في النظام يعالج حسب الأولوية في الأهمية مع مراعاة نظام الترتيب الزمني للإستلام ARST**

❖ **تسيير الحسابات: إن استخدام النظام ARST يفرض على البنك أن يملك:**

✓ **حسابات على مستوى النظام؛**

✓ **حسابات فرعية موجهة للحفظ وإلى العمليات المعنية أو المحددة أو الخاصة.**

❖ **تسيير السيولة: إن تسيير السيولة يتعلق بالنقاط التالية:**

✓ **الإشراف على متابعة أرصدة الحسابات.**

✓ **مراقبة* WEB**

✓ **رسائلSWIFT***

❖ **تسيير سلسة التحويلات قيد الانتظار:**

✓ **إن النظام يضع في سلسة الانتظار التحويلات البنكية التي يمكن أن يؤثر على رصيد حساب البنك سلبا؛**

✓ **إن الأوامر الموضوعة في سلسة الانتظار تكون مرتبة حسب مستوى أوليتها وحسب الترتيب الزمني لوصولها؛**

✓ **التحسين في معالجة سلسة الانتظار: إن النظام ARST مجهز بميكانيزمات موجهة قصد كشف نظام إغلاق الحساب أو احتياج البنك المشارك إلى سيولة، حيث أن المسؤول الإداري للنظام يتكلف بحل نظام الإغلاق باستعمال مختلف اللوغاريتميات(الخوارزميات).**

2-الآثار التنظيمية عن استخدام النظام:

تنحصر في أربعة عمليات تتمثل في[62] :

أ/ عمليات السحب: تتم عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري تبعا للخطوات الموضحة بالشكل التالي :

الشكل رقم (2-2) : عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية.

الشكل رقم(2-2): عمليات السحب في نظام التسويا الإجمالية الفورية

* FIFO :First In First Out

* WEB: World Electronic Base

*شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة ومحكمة توفر للإتصال السهولة والسرعة والأمان وهي إختصار لـ Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication

[62] العاني إيمان،"مرجع سبق ذكره"،ص ص 234-235.

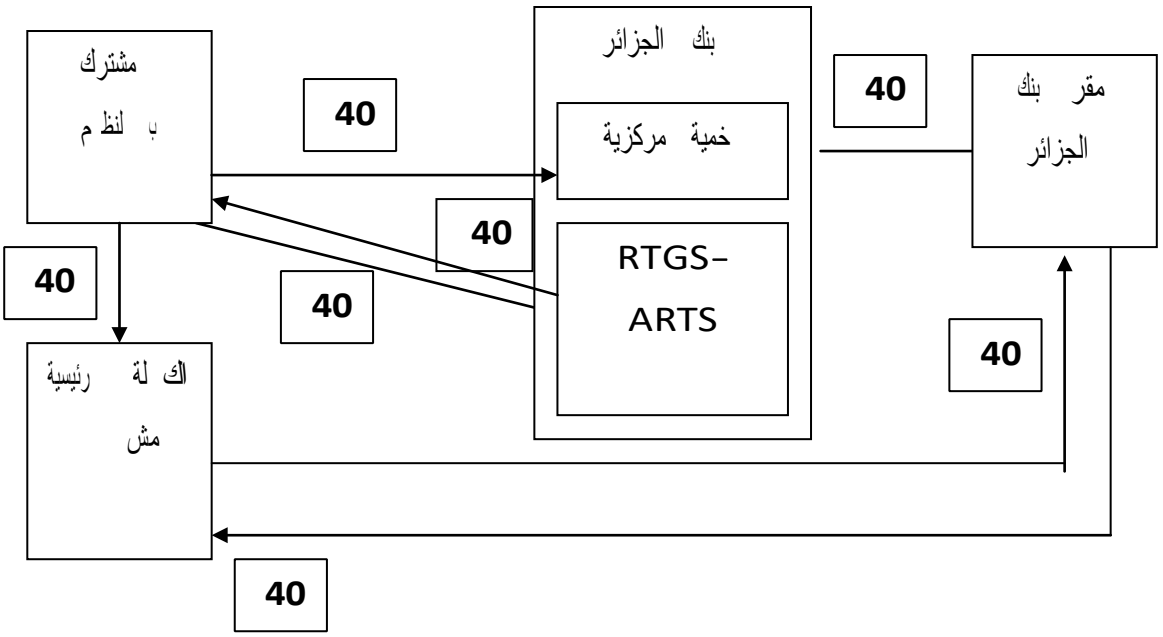

المصدر: العاني إيمان:"البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية "، مذكرة لنيل شهادة ماجستر علوم اقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص234.

تتم عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية حسب ما يبينه الشكل وفق الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى: يقوم المشتركون بالنظام بتحويل احتياجاتهم المتوقعة من النقود الإئتمائية إلى البنك المركزي.**
- **الخطوة الثانية: يقوم البنك المركزي بجمع الاحتياجات الخاصة على مستوى كل ولاية لمختلف المقرات .**
- **الخطوة الثالثة: يرسل المشاركون بنظامARST أوامر التحويل الخاصة بعملية الحجز**
- **الخطوة الرابعة: يقوم نظامARST بإقرار عملية الحجز مع إشعار بجعل الحساب مدين، يحتوي هذا الإشعار على قيمة المبلغ وكذا رقم التصريح؛**
- **الخطوة الخامسة: يتحمل المشاركون بالنظام مسؤولية إبلاغ رقم التصريح والمبالغ أيضا إلى فروعها المختلفة؛**
- **الخطوة السادسة: تتقدم فروع البنوك المشتركة بالنظام إلى الشبابيك بمقرات بنك الجزائر مع رقم التصريح والمبلغ الذي سيتم سحبه؛**
- **الخطوة السابعة:يحوز أمين الصندوق في بنك الجزائر الوثائق عند المراقبة الأولية، ثم يقوم إدخال رقم التصريح ،إسم البنك، رقم العملية الإنتمائية وذلك للتأكد من تطابقها مع الحجز.**

ب/عمليات الإيداع: تتم عملية الإيداع كما هي موضحة بالشكل التالي:

شكل رقم (3-2): عمليات الإيداع في نظام التسويات الإجمالية الفورية

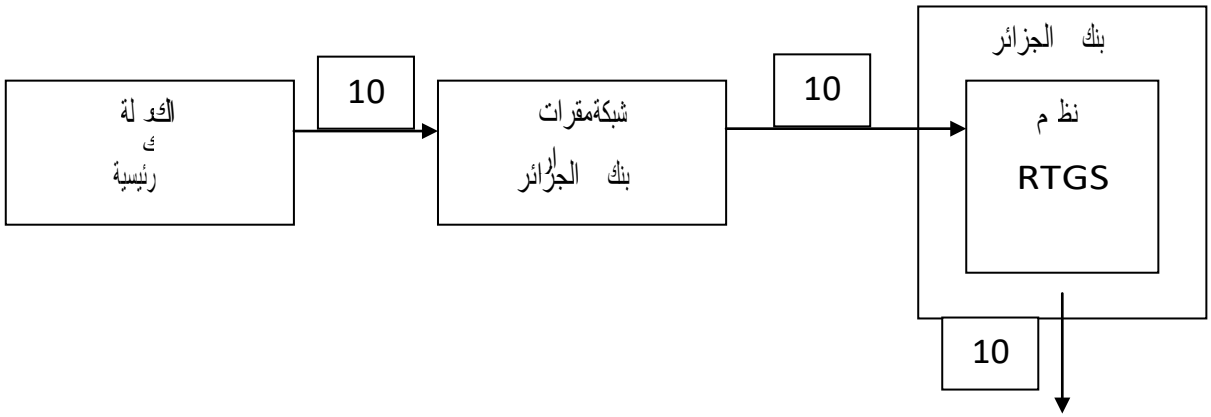

المصدر: العاني إيمان "البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص235.

تتم عمليات الإيداع حسب نظام التسويات الإجمالية الفورية حسب ما يبينه الشكل وفق الخطوات التالية :

- **الخطوة الأولى: يقوم الأطراف المشاركون بنظام التسويات الإجمالية الفورية بإجراء عملية إيداع الأموال- عن طريق الفرع الرئيسي لها- لدى شبالك بمقر بنك الجزائر وفق كشف الإيداع.**
- **الخطوة الثانية: يقوم أمين الصندوق ببنك الجزائر بفحص الوثائق ثم إدخال رقم العملية ، إسم البنك وقيمة المبلغ المالي المودع؛**
- **الخطوة الثالثة: يقوم نظام ARST بإبلاغ المشاركين بإشعارات الحسابات الدائنة الخاصة بكل عملية إيداع و القيام مباشرة بجعل الحسابات دائنة بقيمة المبالغ المودعة.**

جـ/العمليات التنظيمية: تنشأ عن تلقي بنك الجزائر للأموال من عمليات الإيداع حالتين تتبع كل منهما بعملية تنظيمة.

- **الحالة الأولى: تظهر بعد إتمام عملية الإيداع حيث يظهر المبلغ المودع يتجاوز القيمة المحددة بكشف الإيداع ،و عليه يتم تعديل الحسابين وذلك بجعل حساب تسوية بنك الجزائر مدين بالقيمة الإضافية وجعل حساب المشترك بالنظام دائنا بنفس القيمة.**
- **الحالة الثانية: فيتبين فيها أن المبلغ المودع أقل من القيمة المحددة بالكشف، وذلك ناتج إما عن خطأ في عملية الحساب أو وجود نقود مزورة أو نقود تم سحبها من التداول، في مثل هذه الحالة يتم أولا التأكد من رصيد حساب التسوية الخاص بالمشترك المعني، فإن المعني فإن كان كاف يتم جعله دائنا بقيمة المبلغ المتبقي وجعل حساب التسوية بنك الجزائر دائنا بنفس القيمة، أما إذا لم تكن السيولة بحساب التسوية المعني كافية فإن هذه العملية تسجل ضمن خطوط الانتظار.**

3- تركيب نظام ARST

إن نظام الـ ARST يتكون من [63]:

[63] http://dc153.4shared.com/doc/'hEcj2w/preview.htm

- **قاعدة إنتاج (معدات وبرامج للدفع) مرتبطة بقواعد أخرى تسمى "المشاركين"،**
- **قاعدة متأهبة للطوارئ تتكفل أوتوماتيكيا بالتحويلات التي تتلقى صعوبات في تنفيذها على مستوى قاعدة الانتاج؛**
- **قاعدة طوارئ أخرى عن بعد(قاعدة طوارئ غير الأولى) تضمن وضع العمليات المرتبة تاريخيا في شكل أرشيف وذلك لمجابهة أي خطر غير متوقع كالزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، كذا المشاكل الالكترونية وذلك في المنطقة التي أنشأت بها قاعدة الإنتاج وقاعدة الطوارئ المتأهبة.**
-

المطلب الثالث: قواعد العمل بنظام ARTS

سنتطرق في هذا المطلب إلى نماذج الرسائل الخاصة بالنظام "ARTS "، ثم قواعد إستخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية.

الفرع الأول: نماذج الرسائل الخاصة بنظام ARTS

في نظام "ARTS " يتم إعداد وإرسال أوامر الدفع من قبل المشاركين وفقا لنماذج الرسالات من نوع MT(....900 MT202.) ،هذه الأخيرة ترتكز على شبكة سويفت أو الشبكة الخاصة، كما يصدر وبصفة آلية بيانات الحسابات بالنسبة لكل حساب تسوية ويوزعها إلكترونيا على المشاركين المعنيين، وفيما يتعلق بمعالجة أوامر الدفع في نظام المدرجة في قائمة الانتظار، فإنها تعالج حسب التسلسل التاريخي وفقا لمبدأ FIFO في عمليات المحاسبة العامة.

الجدول رقم (2-2) : نماذج للرسائل الخاصة بنظام" ARTS "

الإرساليات من نوع MT	نماذج الرسائل
MT 103	الأمر بالدفع لحساب زبون معين
MT 2020	الأمر بالدفع لمؤسسة ما
MT900	تأكيد الخصم/إشعار خصم
MT910	تأكيد الإئتمان/ إشعار الإئتمان
MT 941	كشف مؤقت للتحويلات
MT942	كشف وضعية الحساب
MT 940 ouMT950	كشف حساب يحتوي على كافة العمليات المؤداة
MT 971	الأرصدة الصافية الناتجة عن التقاص الآلي
MT195/stat ou MT295/stat	تعليمة متعلقة بطلب الدفع
MT196/stat ou MT296stat	رد على التعليمة المتعلقة بطلب الدفع
MT195/DUPL ou MT295/DUPL	طلب للحصول على نسخة من دفع مرسل سابقا إلى نظام
MT 196/DUPL ou	الرد على الطلب للحصول على نسخة

MT296/DUPL	
طلب لتغيير الأولوية للدفع المتميز	MT 195/PRTY ou MT295/PRTY

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد علي الوثائق الممنوحة من طرف البنك BNA

إن إرسال واستقبال أوامر الدفع وتبادل المعلومات بين المشاركين في النظام، تتم في محيط آمن وفق الشروط التي يحددها بنك الجزائر، وإن أوقات إقفال النظام هي أوقات عمل بنك الجزائر أي من يوم الأحد إلى يوم الخميس.

الفرع الثاني: قواعد إستخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية.

يقتضي تسوية أوامر التحويل الصادرة عن البنوك المشتركة في نظام التسوية الإجمالية الفورية أن تتوفر فيها شروط معينة لقبولها داخل النظام، حيث يشترط في أوامر التحويل المراسلة داخل نظام التسوية الإجمالية الفورية ما يلي[64] :

- **أن يكون التحويل إئتماني: بمعنى أن تتم بناءا على طلب وتعليمات الأمر نفسه، دون تدخل أو طلب المستفيد(عكس التحويلات بالخصم) ويقوم البنك المصدر بتحصيل مبلغ الأمر المراد تحويله من العميل الآمر، حيث ينتهي التحويل الإئتماني بإضافة قيمة المبلغ إلى حساب المستفيد.**
- **أن يتضمن الأمر بالتحويل دفع مبلغ معين: يعادل أو يفوق 1 مليون دج وذلك حسب المادة 21 من النظام 05-04 على أن العمليات المصرفية البينية المقبولة في نظام الـARST هي تلك العمليات المتعلقة بتحويل لكل مبلغ يعادل أو يفوق أو يعادل المليون دج.**
- **أن لا يكون الأمر بالتحويل معلق على شرط: إن نظام التسوية الإجمالية الفورية نظام قوامة، السرعة، تتم عمليات الدفع فيه بين البنوك في الوقت الحقيقي، حيث يتعين تنفيذه في ذات اليوم الذي يصدر فيه، ومن ثم لا يجوز تعليق أمر الدفع على شرط ما وإلا كان من شأن ذلك إعاقة تنفيذ الأمر مما يخل بالسرعة الواجبة لإنجازه.**
- **أن يرسل الأمر بالتحويل إلكترونيا: يستدعي التبادل الإلكتروني للبيانات وجود لغة إلكترونية موحدة لتفادي سوء الفهم والاختلاف والتفسير، فالرسالة الإلكترونية المرسلة عن طريق نظام تبادل البيانات إلكترونيا، تكون لها طريقة التشفير معينة متفق عليها مسبقا بين طرفي العلاقة.**

بالإضافة إلى توافر رصيد كاف في حساب تسوية الأمر لقيد المبلغ في الجانب المدين له والجانب الدائن لحساب المستفيد منه.

[64] حدوم ليلى،مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

المطلب الرابع: مرتكزات الـARST وكيفية معالجة أوامر الدفع

سنتطرق في هذا المطلب مرتكزات نظام التسوية الإجمالية الفورية الـARST، ثم كيفيات معالجة أوامر الدفع.

الفرع الأول: مرتكزات نظام التسوية الإجمالية الفورية.

يتوقف تشغيل نظام التسوية الإجمالية الفورية على توافر ثلاث ركائز نذكرها فيما يلي :

1. **المشاركين في النظام؛**
2. **حسابات التسوية؛**
3. **العمليات التي يعالجها النظام؛**

سنتعرض لكل من هذه الركائز بنوع من التفصيل فيما يلي :

1)المشاركين في نظام الـ ARST

إن البنية الأساسية لنظام ARST ملكا لنبك الجزائر، ويوفر هذا الأخير بصفته متعاملا في هذا النظام للمشاركين الخدمات التالية[65]:

- **تبادل أوامر الدفع؛**
- **تسيير حسابات التسوية؛**
- **تسيير قائمة الإنتظار؛**
- **تسيير نظام التزويد بالسيولة؛**
- **تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع أو اشتغال النظام.**

حيث يتم تقديم هذه الخدمات وفقا وفي حدود التوجيهات الواردة في هذا النظام.

يتمثل المشاركون في بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية وبريد الجزائر، إن الانتماء لنظام ARST يجب أن يسبق بطلب قبول من طرف بنك الجزائر، وفي حالة الايجاب يسلم كل مشترك في هذا النظام إثباتا للشخصية السرية التي تسمح له بتنفيذ عمليات الدفع، كما أنه عند تقديم طلب القبول في هذا النظام وحسب المادة 11 من النظام 05-04 يمكن للمشاركين في نظام ARST أن يختار وضعية مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر.

- بالنسبة للمشارك المباشر.

هو مشارك يجوز حساب تسوية في نظام ARST وتربط أرضيته المسماة بأرضية "مشارك" بنام التسوية الإجمالية الفورية[66]، فهو على إتصال مباشر بهذا الأخير شبكة SWIFTأو شبكة خاصة.

- بالنسبة للمشارك غير المباشر:

يعتبر مشارك غير مباشر مشاركا يحوز على حساب تسوية في نظامARST غير أنه لا يمكنه الإتصال بهذا النظام إلا عن طريق أرضية "مشارك" خاصة بمشارك مباشر[67].

---

[65] المادة 04 من النظام 05-04 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 2006، المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية العدد 2، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2006،ص29.

[66] المادة 12 من النظام 05-04، المرجع نفسه،ص30.

[67] المادة13 من النظام 05-04، المرجع السابق،ص30

وتجدر الإشارة أن وضعية المشاركين لا تعتبر نهائية فحسب المادة 14 من النظام 05-04 يمكن للمشاركين أن يغيروا وضعياتهم الحالية إلى الوضعية البديلة بمعنى من مشارك مباشر إلى مشارك غير مباشر والعكس، ويتم تغيير الوضعية كما يلي:

الجدول رقم(3-2): شروط تغيير الوضعية المشاركين.

من مشار غير مباشر إلى مشارك مباشر	**يجب على المشارك الغير المباشر الخضوع للتحقيقات وإجراءات الفحوص العادية على مستوى أرضيته "مشارك"**
من مشارك مباشر إلى مشارك غير مباشر	**يجب أن يقترح حلا يضمن إستمرارية الخدمة لصالح المشاركين غير مباشرين الذين يشكل بالنسبة لهم الوسيط الفني.**

المصدر : المصدر :من إعداد الطالبان بالإعتماد علي الجريدة الرسمية.الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2006 ,29ص30

2)حسابات التسوية:

يجب على كل مشارك مباشر أو غير مباشر في نظام التسوية الإجمالية الفورية أن يوقع على إتفاقية حساب التسويات مع البنك الجزائر وأن يتقيد بأحكامها[68]، حيث يتم فتح حساب التسوية فور التوقيع على هذه الاتفاقية ويسجل هذا الحساب مجموع عمليات الدفع لصالح المشارك المعني وعلى نفقته، ولا يمكن أن يكون هذا الحساب مدينا، بل يلتزم كل بنك بتوفير الرصيد الكافي في حسابه طوال يوم العمل[69].

3)العمليات التي يعالجها النظام:

حسب المادة 22 من النظام 05-04 فإنه لا يقبل نظام ARST إلا العمليات المصرفية البينية التالية[70]:

- **✓العمليات المصرفية البينية للحساب الخاص؛**
- **✓العمليات المصرفية البينية لحساب الزبائن؛**
- **✓العمليات على النقد الورقي مع بنك الجزائر؛**
- **✓عمليات بنك الجزائر المرتبطة بالسياسة النقدية؛**
- **✓صافي أرصدة نظام المقاصة للتسديدات المسمى بنظام التسديدات للجمهور العريض أو التسديدات بالتجزئة؛**
- **✓صافي أرصدة نظام تسوية النقد مقابل تسليم السندات؛**
- **✓كل عملية أخرى رخص بها بنك الجزائر.**

ولابد على المشاركون من التأكد من توفر الأموال الكافية قصد تصفية عملياتهم[71].

الفرع الثاني: كيفيات معالجة أوامر الدفع.

يتم إعداد وإرسال أوامر الدفع إلى النظام وفقا لنماذج الرسالات التي يقبلها نظامARST ولهذا يجب على المشاركين أن يحترموا التعليمات الواردة غي مرشد

---

[68] المادة 17 من النظام 05-04 المرجع نفسه،ص31.
[69] المادة 18 من النظام 05-04 ، نفس المرجع ،ص ص31.
[70] المادة 22 من النظام 05-04 نفس المرجع،ص31.
[71] المادة 24 من النظام 05-04 ،نفس المرجع،ص31.

استعمال نظام الـ ARST، كذلك يجب أن تحمل أوامر الدفع رمز الأولية، وتستفيد بصفة آلية أوامر الدفع، التي تستدعي حجزا مسبقا، من رمز لأولية أعلى[72]، والجدول الموالي يبين تطابق رموز الأولوية المقبولة من طرف النظام مع المستويات التالية:

الجدول رقم (4-2): مستويات الأولوية في نظام ARST:

المستوى	رقم الأولوية
الخصوم التي تسقط من حسابات المشاركين لصالح بنك الجزائر	01
أوامر الدفع لصالح ببنك الجزائر مصحوبة بحجز	01
صافي أرصدة المقاصة لنظام الدفع للجمهور العريض	02
صافي أرصدة نظام التسوية-تسليم سندات-	02
أوامر الدفع المستعجلة لصالح المشاركين الآخرين	03
أوامر الدفع الأخرى	04

المصدر :من إعداد الطالبان بالإعتماد علي الجريدة الرسمية.الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2006 ,2ص32

المبحث الثاني:تطور نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر

عرفت عملية عصرنة نظام الدفع دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام لتسوية الإجمالية الفورية هو نظام المقاصة الإلكترونية المسمى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك* ATCI دخل في الإستغلال بداية من شهر ما 2006، حيث يسمح تبادل مختلف الوسائل دفع (الشيكات والأوراق التجارية، والتحويلات والاقطاعات بالإضافة إلى معاملات بطاقات الإلكترونية)[73] ولقد أدركت جيدا هذه الخدمة المصرفية من قبل المنظومة البنكية للدول المغاربية-تونس و المغرب-، سيتم أولا عرض تجارب بعض الدول المغاربية في المقاصة الإلكترونية، ومقارنتها بالتجربة الجزائرية وذلك بعد عرض تجربة الجزائر في المقاصة الإلكترونية.

المطلب الأول: المقاصة الإلكترونية وتجربة دول المغرب فيها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التجربة التونسية في المقاصة الإلكترونية، ثم النظام المغربي للمقاصة الإلكترونية.

الفرع الأول: التجربة التونسية في المقاصة الإلكترونية

تقوم التجربة التونسية على ما يلي[74] :

إختيارات جذرية للنظامين "نظام الإعلامي "و "تجريد الشيكات من طابعها المادي"، حيث يعتبر أهم جزء في عملية المقاصة الإلكترونية هو عملية تجريد

---

[72] المادة 34-33 من النظام 05-04 المرجع السابق،ص31.

* ATCI : algerie telecompensation interbancaire.

[73] Rapport annuel de la banque d'algerie 2009p131.

[74] حميزي سيد أحمد، "تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل المصرفي الجزائر"،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 135-137.

المبادلات من طابعها المادي والإقتصار على تبادل المعطيات وحتى الصور فقط – الصور الإلكترونية-

وتجسيد إلتزام السلطات العمومية الحاسم لإنجاح هذا النظام في إشراك :

- **كل النظام المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية والمجموعة المصرفية)؛**
- **الإدارة العمومية (وزارة المالية ووزارة البريد و المواصلات ووزارة العدل)؛**
- **كما ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار التأهيل الإستراتيجي من خلال عصرنة القطاع البنكي التونسي في ديسمبر 1996 ولتجسيد ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية لعصرنة القطاع المصرفي برئاسة محافظ بنك تونس من أجل القيادة.**

ومن آثار عملية التجريد من الطابع المادي ما يلي:

- **الأثر على الانتاجية وكلفة المعالجة أي تحسين الإنتاجية وتقليص تكاليف المعالجة وارتفاع التدفق من جراء تعجيل التبادل.**
- **العلاقة بين مختلف المتدخلين بتقليص آجال التحصيل؛**
- **يهدف هذا النظام مجموعة ممن الأهداف:**
- **عصرنة وسائل التبادل بين البنوك؛**
- **تحسين حلقات التداول المادي للقيم؛**
- **إكتساب نظام مقاصة إلكترونية عصرية وناجع؛**
- **ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل، علما أن المستفيد من الشيك أو القيمة لا تضاف مستحاته إلى حسابه إلا بعد مضي أسبوعين أو ثلاثة؛**
- **غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية؛**
- **إنشاء مركز مقاصة إلمترونية.**

ويقوم هذا المشروع على مجموعة من المبادئ تكمن في :

- **تجريد السندات من طابعها المادي؛**
- **تسوية المقاصة على أساس تسجيلات إلكترونية؛**
- **تبادل المعطيات المعلوماتية، والقيم كذا صورها المحصل عليها عن كريق "السكانير"؛**
- **إنعدام التبادل المادي لأن القيم (الشيكات على سبيل المثال) يحتفظ بها البنك لمسلم؛**
- **الإطلاع على صور القيم بفضل الأرشيف الإلكتروني القائم؛**
- **شفافية عمل النظام بالنسبة لجميع المشاركين إذ أن جميع البنوك تعلم بكل الحوادث التي يتعرض لها أحد زملاؤها.**

إن المبدأ الأخير والأهم هو "التعاون بين البنوك"، أي تحقيق التعاون بين المؤسسات المتناسبة من أجل ضمان مقبولية (Accpetabilité) وسائل الدفع توفير خدمات ذات نوعية جيدة للزبائن، وفي الأخير الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

إن النشاطات المختلفة التي استغرقت مدة إنجازها خمس سنوات كانت إجابية، وما يلاحظ هو تأخر إنشاء شركة مصرفية مشتركة للمقاصة الإلكترونية إلى غاية 1 نوفمبر 1999 علما أن نظام المقاصة الإلكترونية بدأ العمل في 1997.

أشركت إتصالات تونس-Tunisie Telecom – في المشروع بتوفيرها لشبكة الاتصالات، وكانت SIBTEL[75] تستعمل تكنولوجيات هامة تتمثل في : الألياف البصرية، الشبكة المرقمة المندمجة للخدمات (RNIS)* التي يجب ألا تتعرض لأي عطب لأن الأمر يتعلق بالمقاصة الإلكترونية ، شبكة (X25)*التي تغطي كل تونس،FR*.

من أهم النتائج المتحصل عليها خلال سنة 1999 تسجيل تغطية في إطار المقاصة الإلكترونية 89%فيما يخص الشيكات 9% فيما يخص الكمبيالات و 2% فيما يخص التحويلات .

أهم العبر المستخلصة من التجربة التونسية:

- ✓ **تعقد المشروع بسبب تدخل عدة أطراف؛**
- ✓ **المشاركة الفعالة للمسؤولين عن الخزينة؛**
- ✓ **الإلتزام بإحترام مقاييس القيم؛**
- ✓ **تبني حل تقني قابل للتعديل.**

وصف بنية النظام التونسي للمقاصة الإلكترونية:

- **المؤسسة المسلمة: البنك .**
- **المؤسسة المسلم بها : بنك آخر، البنك المركزي ، شركة سيبتال.**

ويملك كل مقر بنك جهاز المنخرط، كما أن للبنك المركزي جهازه الخاص ويؤدي بالتالي دورين بما أنه مؤسسة تصدر الشيكات فالدور الأول يتمثل في أنه عضو مشارك في عمليات المقاصة الإلكترونية والثاني في أنه يستقبل الخلاصات في آخر اليوم من أجل إدراج القيود في حسابات البنوك المفتوحة لديه.

إن البنك ملزم بإيداع بياناته إبتداء من الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال في جهاز المنخرط الخاص به.

وإبتداءا من هذه الساعة يشرع نظام SIBTEL في عملية التجميع الإلكتروني للبيانات بحيث كلما عثر على بيانات إلتقطها بعد ذلك تشرع الشركة SIBTEL في المعالجة و المراقبة ثم ترسل النتيجة إلى البنك المرسل، والشكل رقم (4-2) يلخص ذلك.

الشكل (4-2) النظام التونسي للمقاصة الإلكترونية

---

[75] لمزيد من المعلومات الاطلاع على الموقع http://www.sibtel.com.tn/?lang=fr

* _ RNIS : Réseau Numérique à Intégration de service

*شبكة تراسل المعطيات بواسطة نظام X25 وخطوط مختصة وشبكة رقمية تقنية دمج الخدمات

frame relay * تعتبر تقنية من تقنيات تبديل الحزم وهي تسمى بهذا الإسم لأن البيانات المرسلة يتم إرسالها على شكل وحدات تسمى إطارات Frames

الشكل رقم 7 - النظام التونسي للمقاصة الإلكترونية

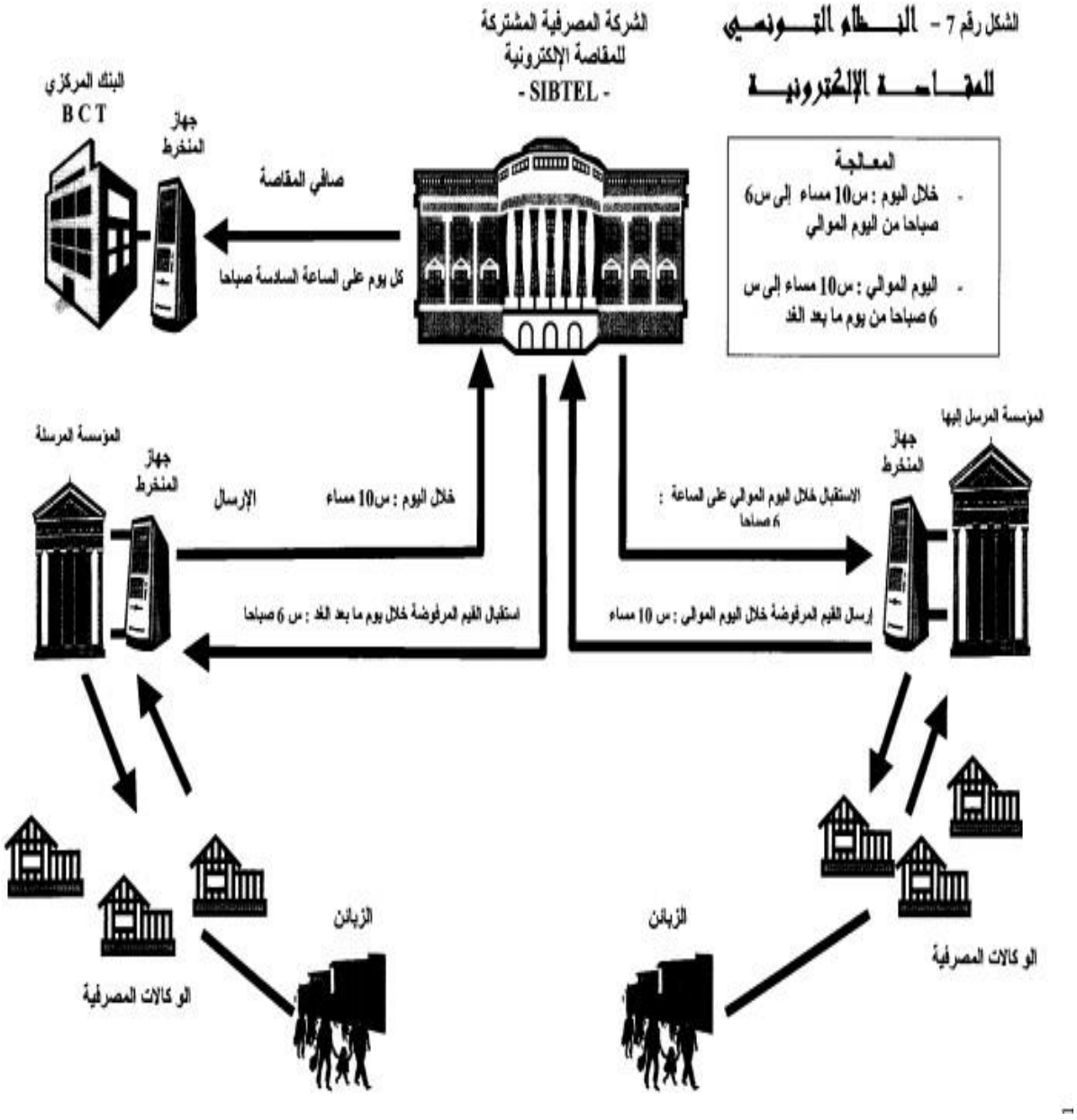

المصدر:حميزي سيد أحمد،"تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري"، مذكرة شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص141.

الفرع الثاني: تجربة المغرب-النظام المغربي للمقاصة الإلكترونية-

إن لجنة القيادة للتجمع المغربي المهني للبنوك المغربية قد حصرت نجاح النظام في فرضيات أساسية[76]:

- **التبادل المعلوماتي يتم على مستوى المركزي؛**
- **لا يهدف في المرحلة الأولى إلى نزع الطابع المادي كليا من وسائل الدفع؛**
- **لا توجد مراقبة صارمة على مستوى نظام المقاصة الإلكترونية بين المبادلات المادية؛**
- **عمليات التسوية تتم على المستوى المركزي لدى بنك المغرب؛**
- **وجود ساحة المقاصة تحسب فيها خلاصات Synthése نظام المقاصة؛**
- **النظام المصرفي المغربي للمقاصة SIMI* هو نظام متعدد العملات الصعبة؛**
- **يشارك في هذا النظام مجموع البنوك التجارية المتمثلة على مستوى التجمع المهني للبنوك المغربية *GPBM إضافة إلى البنك المركزي ، البريد، والخزينة العمومية.**

قامت هيئة لجنة للتجمع المهني للبنوك المغربية بتحديد ثلاثة مستويات للمشاركة في المقاصة الإلكترونية هي :

- **المشارك المباشر: هو ذلك الذي لديه إتصال إعلامي مباشر مع نظام المقاصة الإلكترونية أي أنه عارض ومستقبل لتدفق البيانات في آن واحد.**
- **المشارك الفرعي : هذا الأخير لا يقل أهمية عن الأول إلا أنه لا يملك إتصال مباشر وإلكتروني مع المقاصة الإلكترونية، غير أنه يستعمل أجهزة الإعلام ألآلي التي يستخدمها أحد المشاركين.**
- **المشارك الزبون: يدخل في إطار العمليات الإلكترونية المتبادلة غير أنه لا يوجد أي أثر على مستوى حساب أرصدة التسوية، ومبادلات نظام المقاصة الإلكترونية.**

يتكون النظام المصرفي المغربي للمقاصة الإلكترونية من أربعة مكونات:

النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية؛

الشبكة المصرفية المشتركة المؤمنة؛

شبكة الإتصال على مستوى المشاركين المباشرين؛

مركز التدوين وإعادة المعالجة على مستوى كل مشارك.

كحصيلة للتجربة المغاربية:

إن النتائج الأولية لهذا النظام المسير والمحتضن من طرف بنك المغرب، قد أدت بالسلطات العمومية والمجموعة المصرفية إلى إنشاء نظام مصرفي مشترك للمقاصة الإلكترونية من أجل تعميم الفائدة المترتبة عن المقاصة الإلكترونية ، إن التجربة المغربية التي تحقق في آجال قصيرة نوعا ما ، من الممكن أن تعتبر كنظام لم يعتمد

---

[76] شيشة نوال، زنيني فريدة، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011 ،ص ص 4-5.

* SIMI : Société d'Importations Meunières et Industrielles

* GPBM : Groupement Professionnel des Banques du Maroc

على نزع الطابع المادي إذ تطلب إنجازها التقني اللجوء إلى مساعدة أجنبية تكلفت بها مجموعةSEMAGROUP .

إن النظام في صيغته النهائية الذي أستغرق وقت إنجازه أقل من ثلاث سنوات قد تم تشغيله بفضل مساهمة بنك المغرب الذي :

- **وفر الإطارات**
- **المحلات لإنشاء الموزع الوطني قبل تحويله إلى الشركة المصرفية فيما بعد .**

تعتبر الإنجازات المحصل عليها في النهاية متوسطة نسبيا بالمقارنة مع النظام التونسي الذي تطرقنا له في الفرع السابق وبالمقابل فإن تكلفة المشروع لمنخفضة جدا وسرعة إنجازه تعدان من بين العوامل المحفزة.

وصف بنية النظام المغربي :

إن المشاركين المباشرين موصولون بنظام المقاصة الذي هو نفسه متصل ببنك المغرب بصفته وكيل التسوية، كما أن النظام متصل بكل ساحات المقاصة حيث يبعث لها خلاصات الذهاب والإياب وخلاصات التسوية التي تسمح بالمراجعة والتدقيق مع القيم المادية، والشكل رقم (5-2) يلخص ذلك.

الشكل رقم (5-2) المتدخلين الرئيسين في النظام المصرفي المغربي للمقاصة الإلكترونية

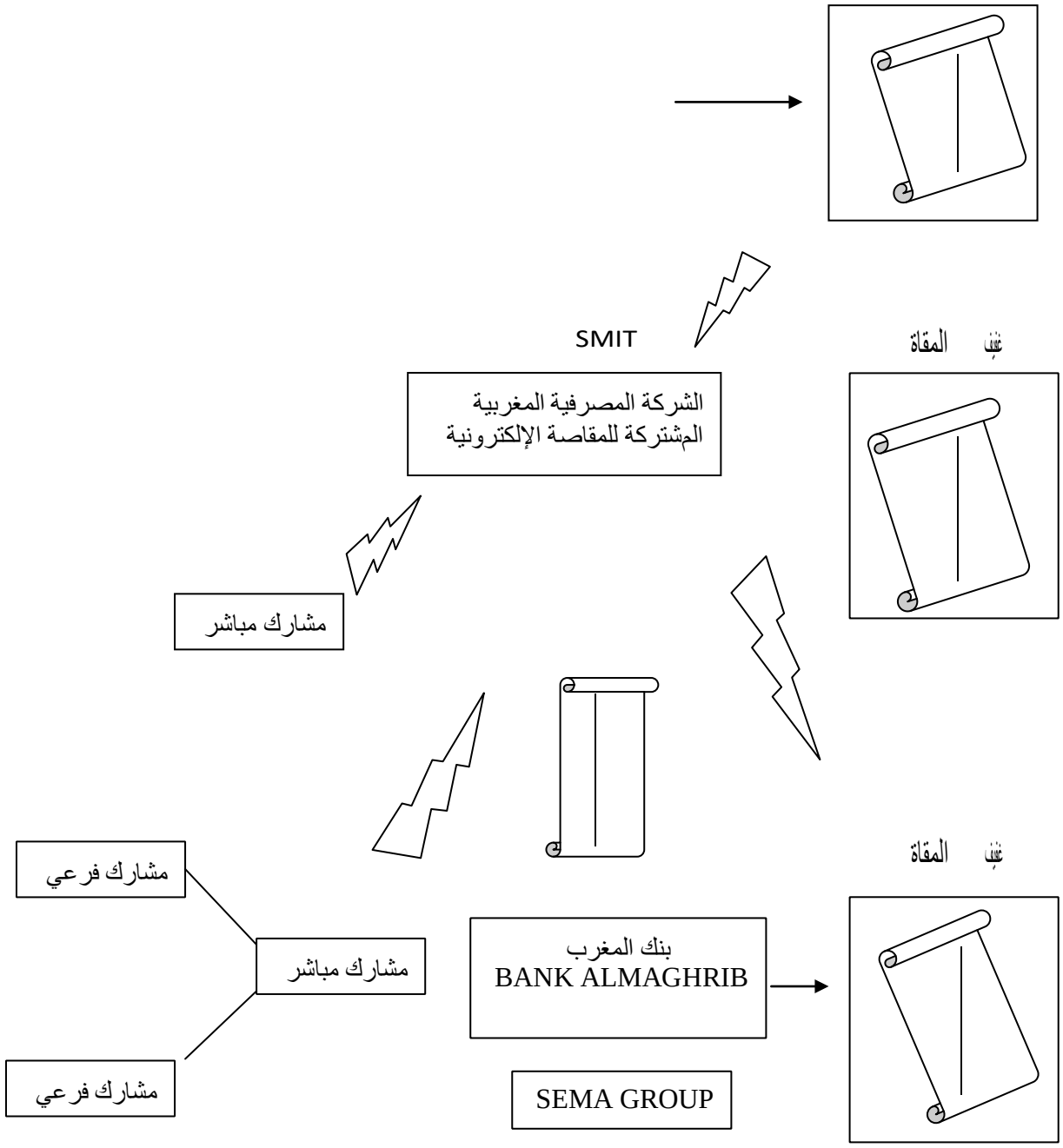

المصدر: شيشة نوال، زنيني فريدة، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011 ،ص ص 4-8.

المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى بوادر المقاصة الإلكترونية في الجزائر من خلال الفرع الأول ، ثم الحلقة الزمنية للمقاصة الإلكترونية في الفرع الثاني، وفي الأخير كيفية عمل نظام المقاصة الإلكترونية من خلال الفرع الثالث.

الفرع الأول: بوارد المقاصة الإلكترونية في الجزائر.

لقد قدم أول طلب لبداية تنفيذ المقاصة الإلكترونية في الجزائر في 14 جانفي 2004 وتم تحصليه بالفعل في 29 نوفمبر 2004 ،وفي نهاية مارس 2005 تم إمضاء العقد مع مجموعة *ATOS، وفي 16 جوان 2005 تم تعيين الوسطاء ما بين الربط والنظام المعلوماتي للمشاركين (البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية وبنك الجزائر)وهذا حسب المعلومات المقدمة من طرف *CIP وتم التنفيذ رسميا في 16 ماي 2006[77]،

وقد عرف بنك الجزائر نظام المقاصة بأنها:"نظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك والسندات والتحويلات والإقتطاعات الأوتوماتكية، عمليات السحب والدفع بإستعمال البطاقة البنكية، نظام مكمل لنظام التسوية الإجمالية الفورية[78]. حيث أستخدم النظام في بداية تشغيله لمعالجة الشيكات الموحدة وقد أدخلت وسائل الدفع الأخرى في النظام تدريجيا"[79].

ويمثل يوم 15 ماي 2006 أول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الشيكات وتطورت العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006، حيث عالج نظام "ATCI" 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 48943 عملية في ديسمبر من نفس السنة 2006 بقيمة 303.17 مليار دينار[80].

تتم معالجة القيم داخل نظام المقاصة الإلكترونية في إتجاهين من أرضية المشارك المقدم نحو النظام المركزي وتسمى المقاصة الصادرة ALLER COMPENSTION ومن أرضية النظام المركزي نحو أرضية المشارك إلى غاية القيد في الحساب وتمسى المقاصة الواردة COMPENSATION RETOUR وفيما يلي سنتعرف على الحلقة الزمنية لهذا البرنامج وآلية عمله وذلك بعد أن تعرفنا على المشاركين به والأدوات التي تكون موضوعه.

الفرع الثاني : الحلقة الزمنية للمقاصة الإلكترونية

يتم تقديم الصكوك، الكمبيالة والسندات لأمر في نظام ATCI في شكل عير مادي، ويفترض من المشارك المقدم أن يجوز مسبقا على أدوات الدفع في شكلها الورقي وأنه

---

* cpi: centre pré compensation interbancaire.

* gip: gestion des incidents de payment

[77] بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة، ""واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ووإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة ،يومي27/26 أفريل 2011،ص 10

[78] Rapport annuel de la banque d'Algérie 2006.p109

[79] Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.p120.

[80] شيروف فضيلة،"أثر التسويق الإلكتروني في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010،ص152.

تحقق من صحتها القانونية، وتمر المقاصة الإلكترونية لهذه الأدوات المالية بالمراحل الزمنية التالية[81]:

مرحلة الإرسال Aller Compensation : يقوم البنك(وكالة من الوكالات التابعة له) بإرسال البيانات وصورة أداة الدفع (من الجهتين) في شكل ملفات، فيتم نسخ أداة الدفع بواسطة الناسخ عن طريق وحدة الالتقافCapture Poste ترسل الملفات إلى نظام الموزع الإلكتروني للبنك قبل الساعة التاسعة 06 صباحا من اليوم والذي يرسلها بدوه إلى مركز المقاصة المصرفية المسبقة قبل الساعة 11 صباحا .

تعالج المعطيات في هذا المركز لمدة ساعتين لترسل هي الأخرى إلى النظام المركزي للبنك المرسل إليه قبل الساعة 13:00، ثم وحدة *GIPالتابعة لوكالة البنك المسحوب عليه، أين يتم استقبال الملفات على الساعة 13:30 من نفس اليوم.

مرحلة الإيابRetour Compensation: إلى غاية الساعة التاسعة من اليوم الموالي ليوم الإرسال (j+1) تقوم الوكالة بإرسال الرفوض المصرفية (في الاتجاه العكسي لعمليات الإرسال والإستقبال) وفي هذه المرحلة تكون بنفس توقيت مرحلة الذهاب من اليوم (j)وفي حالة عدم إستقبال الرفوض المصرفية تقوم وكالة البنك بتسوية القيمة التي هي موضوع التسليم مباشرة في اليوم (j+3).

الفرع الثالث: كيفية عمل نظام المقاصة الإلكترونية

إن العمل بنظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك يستدعي القيام بتجريد وسائل الدفع المستخدمة من طابعها المادي ، بمعنى أنه يتم تحويلها من شكلها الورقي إلى الشكل الرقمي الذي يتناسب مع طبيعة هذا النظام ولتحقيق ذلك تمرر الشيكات والأوراق التجارية على آلة المسح(Scanner) المعلومات (الرقمية) الصادرة عن البنك المودع للشيك أو الكمبيالة تحول إلى البنك المسحوب ليباشر بفحصها والتحقق منها(التوقيع، الرصيد ...) فإذا تبين أن المعلومات غير صحيحة تقنيا(فينا)، يقوم تلقائيا برفضها، أما إذا كان الرصيد غير كاف فيحدث رفضه من البنك حسب السبب في ذلك ،ويتم تحويل الرفض وأسببه آليا إلى البنك المودع للشيك أو الكمبيالة، إذن يمر النظام أثناء أدائه للمقاصة الإلكترونية بالعمليات التالية[82]:

معالجة البيانات: بمجرد تحويل الشيكات من طابعها المادي إلى الطابع الرقمي وقبولها من النظام، توجه إلى المسحوب عليه للتحقق منها، وبعد إثبات صحتها يقوم نظام المقاصة الإلكترونية بحساب الأرصدة الصافية لأطرافها المتعددة ،ويتحمل البنك المودع للشيك ضمان انتقال الصور الرقمية(Vignettés)إلى البنك المسحوب عليه لتوثيقها ، بالنسبة لسير عمليات المعالجة فإن يوم التداول يمتد في نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك على يومين مفتوحين كما هو موضح بالشكل التالي :

الشكل رقم (6-2): سير معالجة العمليات في نظام ATCI

---

[81] شايب محمد ،"أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف"،مرجع سبق ذكره، ص ص، 161-162.

* GIP: gestion des incidents de payment.

[82] العاني إيمان،مرجع سبق ذكره،ص238.

الشكل رقم 2- 6: سير معالجة العمليا في نظام ATCI

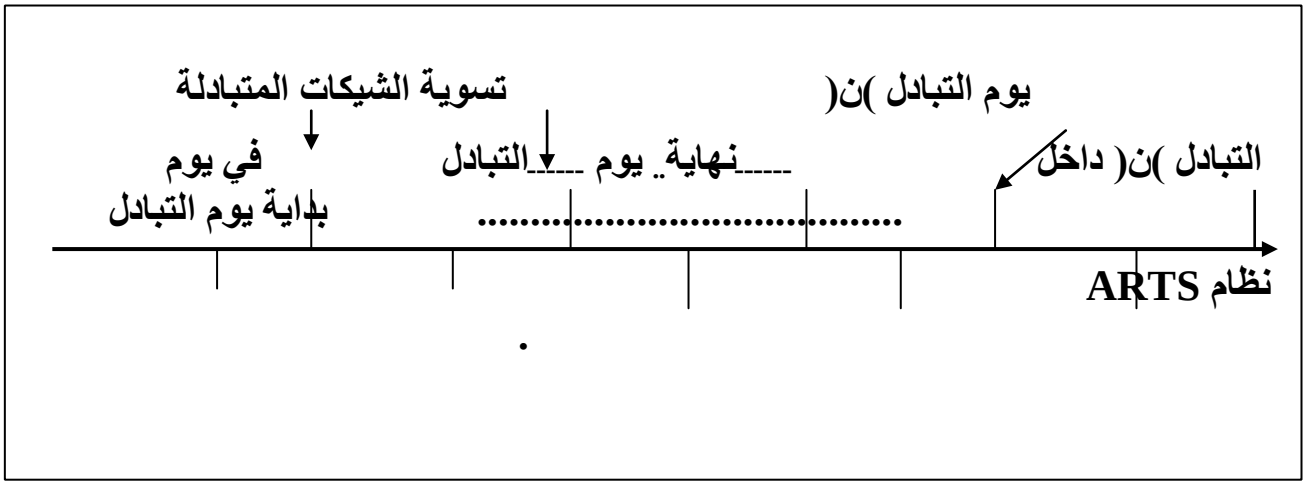

المصدر: العاني إيمان،"البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"،مرجع سبق ذكره ،ص239.

هذا التنظيم الموضح بالشكل رقم (6-2) يسمح بتعظيم سرعة معالجة وسائل الدفع حيث يتم في البداية أول يوم (J)إستلام الشيكات المقدمة من الزبائن، وخلال نصفي اليومين اللاحقين يجرى تحويلها إلى الشكل الرقمي وتجريدها من شكلها المادي وتسمى هذه الفترة بيوم التبادل.

عملية تسوية الشيكات في نظام ARTS الخاصة باليوم(J) تتم بعد يومين منذ ذلك التاريخ أي عند التاريخ (J+2) بهذا الخصوص توضع رزمانة لنظامي ARTS et ATCI تحدد أيام العطل من بداية السنة حتى يكون للمشاركين فيها نفس سير العمل، وعلى مستوى الجزائر العاصمة تتم معالجة الشيكات المقدمة من بنك الجزائر أو من الخزينة العمومية في حين أن بقية الفروع لا تعالج فيها سوى الشيكات لحساب الخزينة العمومية.

حساب أرصدة المقاصة وتسويتها: يستطيع أي طرف مشترك بنظام المقاصة الإلكترونية متابعة التغيرات التي تطرأ على رصيد المقاصة الذي تتم تسويته، فإن لم يكن الرصيد مطابقا لما هو متوقع للطرف المعني المشترك الاعتراض ،ويقوم النظام حينئذ بإجراء المراجعة الضرورية، هذه المتابعة للتغيرات الطارئة على الرصيد خلال اليوم تجنب التصادم عند الإعلان عن الرصيد الفعلي الذي سيسدد، إذن فكل مشترك له مدة كافية للقيام بمراجعة رصيد حساب التسوية الخاص به والتأكد إن كان يسمح بإقتطاع قيمة العمليات في نظام التسويات الإجمالية الفورية.

تحول أرصدة المقاصة الإلكترونية بين البنوك إلى نظام التسويات الإجمالية الفورية لكي تتم تسويتها ، كما هو موضح بالشكل :

الشكل رقم (2-7) تسوية أرصدة المقاصة الإلكترونية في نظامARTS

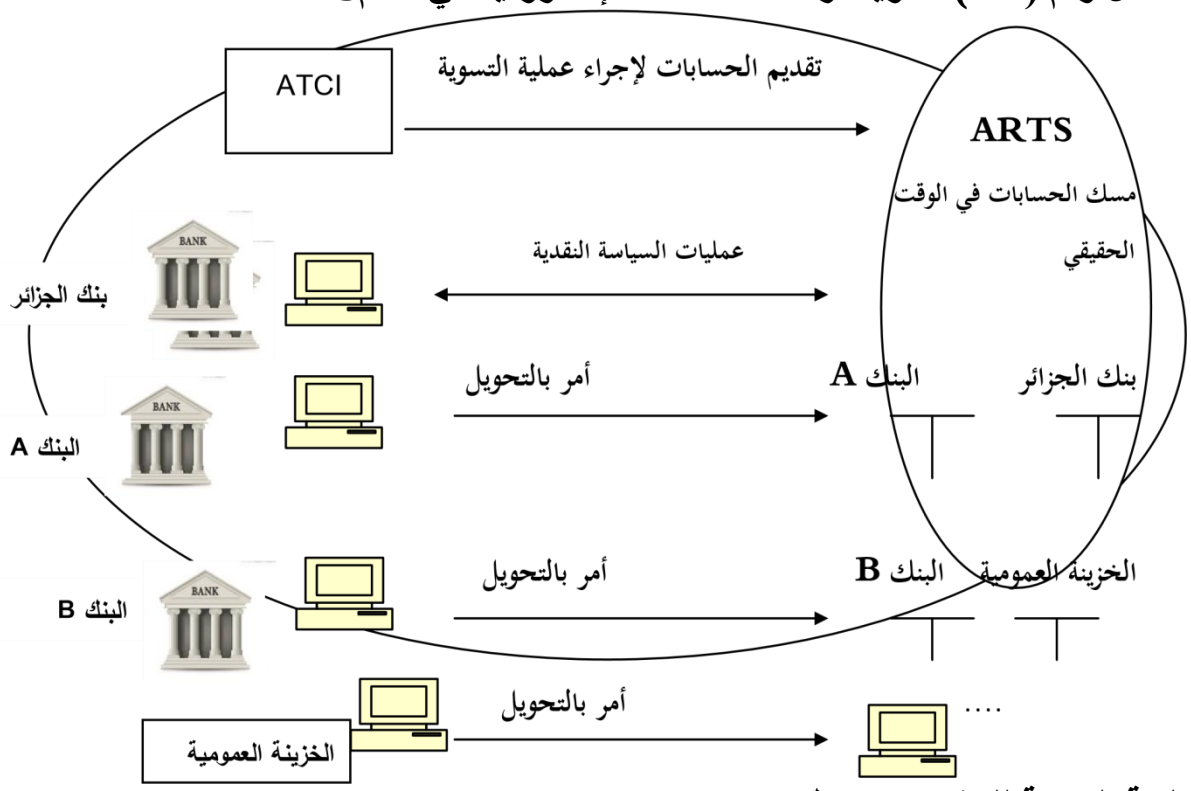

النية التحتية للمشتركين بنظام ARTS=

المصدر: العاني إيمان،"البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"،مرجع سبق ذكره ،ص240.

يتحقق نظام التسويات الإجمالية الفورية أولا إن كانت الأرصدة المدنية تسمح بالاقتطاع منها لفائدة حسابات التسوية المعنية، فإن كان ذلك تنفذ العملية وتسوى الأرصدة الدائنة والمدينة، في الحالة العكسية يحول نظام التسويات الإجمالية الفورية رفضه إلى نظام المقاصة الإلكترونية لإعادة تقديم هذه العملية لاحقا خلال نفس اليوم.

في الحالات التي يفشل فيها نظام التسويات الإجمالية الفورية في القيام بالاقتطاع من الأرصدة المدنية يقوم بإرجاع كل العمليات المرفوضة إلى نظام ATCI هذا الأخير يجري اتصال بأمين الصندوق المعني لإعادة المحاولة مرة أخرى خلال نفس يوم التسوية، فإن تكرر الفشل في إتمام العملية يتم تشكيل خلية أزمة لمناقشة الحلول الممكن.

متابعة العمليات وأمن النظام:

تسمح متابعة سير العمليات ب[83]ـ:

إجراء تقييم مستمر لإشتغال نظام المقاصة الإلكترونية وضعية المشاركين فيه، مستوى التقدم في العمليات المنجزة بواسطته ، تتبع واكتشاف الأخطاء، مدى احترام جدول المواعيد.

تقديم حجم هامش الأمان الذي سيتم تكوينه.

[83] العاني إيمان،مرجع سبق ذكره ،ص241.

في الأخير وضع حدود للأطراف المتعددة لتحسيس المشتركين بالنظام بالأخطار التي يتعرضون لها من التدفقات المالية التي تتم معالجتها.

كل هذه العناصر تسمح للأطراف المتعاملين بالنظام بإدارة دقيقة لأموالهم وذلك بفضل قدرتهم على تقدير التدفقات المالية الداخلة والخارجة من حساباتهم، وكذا حماية حقوقهم لأن كل البيانات يتم تحليها من قبل بنك الجزائر بإعتباره المكلف بالرقابة على نظام المقاصة الإلكترونية.

تؤمن الرقابة على نظام المقاصة الإلكترونية من قبل بنك الجزائر الذي يسهر على تطبيق القوانين والخضوع لها بدء من وضع النظام في التطبيق وعلى مدى السنوات التي يتطور فيها، بمختلف نسخه مع التغيرات التي تطرأ عليه.

يعتبر نظام التسويات الإجمالية الفورية ونظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المطبيقين في الجزائر تجربة وخطوة أولى في تبني الصرفة الإلكترونية في البنوك ومحفزا للانطلاق في التجارة الإلكترونية، كما أن القيام بوضع الشيكات ضمن المعايير الدولية وتحويلها إلى الشكل الرقمي هي بداية التحول إلى اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للمقاصة الإلكترونية في الجزائر

المقاصة الإلكترونية علاقة قانونية قائمة بين البنوك لإجراء المقاصة بين حقوقها وإلتزاماتها المتبادلة نتيجة عملياتها البنكية، فحقوق أحد البنوك على الاخر يقابلها بالضرورة دين البنك الآخر حياله، وعليه لابد من وجود أساس قانوني لهذه العلاقة[84]، ولمعرفة الطبيعة القانونية للمقاصة الإلكترونية قمنا بتسليط الضوء على أهم جوانبها وفقا للجريدة الرسمية الجزائرية.

الفرع الأول: أطراف المقاصة الإلكترونية.

بنك الجزائر : ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى بنظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك –ATCI- ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية (المادة 02)، كما يفوض بنك الجزائر بمهمة تسيير نظام ATCI لمركز المقاصة المسبقة المصرفية CPI وهي شركة أسهم تابعة لبنك الجزائر (المادة04) .

بإستثناء العمليات التي يكون بموجبها بنك الجزائر مشاركا مقدمات للعمليات أو مرسل إليه ، لا يعد بنك الجزائر الطرف المقابل بالنسبة الإلتزامات الدفع المرتبطة بالقيم المقدمة من طرف المشاركين الآخرين في نظام ATCI ولا بالنسبة للأرصدة الناجمة عن حساب المقاصة المتعددة الأطراف، كما أن بنك الجزائر لا يضمن التنفيذ الحسن لأوامر الدفع التي تمت معالجتها في النظام (المادة 09) وتنحصر مسؤولية مركز المقاصة المصرفية المسبقة CPI في تنفيذ الإجراءات اللازمة للتسيير الحسن للعمليات الفنية، التي تتحكم في إشغال نظام ATCI والواردة في مرشد المستعمل للنظام، أما التزام الأطراف للمقاصة ودفعها

[84] صفاء يوسف القواسمي، مرجع سبق ذكره،ص14.

في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل فيكون وفق نظام ARTS (المادة 10)[85].

المشاركون (غير بنك الجزائر):حسب المادة 07 فإنه يجب على البنوك ،الخزينة وبريد الجزائر، التي تم سحب الصكوك عليها أو التي أرسلت إليها الكمبيالات وسندات لأمر ،أن تشارك بصفة مباشرة أو عن طريق مشارك آخر في عمليات مقاصة وسائل الدفع هذه في إطار هذا النظام ،ويعتبر المشارك مسؤولا عن المعالجة الفنية للعمليات الخاصة بمشاركيه غير المباشرين كما هو الحال بالنسبة للعمليات التي تخصه (المادة 15)، كما يجب على كل مشارك أن يفوض عضوا واحدا أو عدة أعضاء من ضمن موظفيه بصفة المخاطبين الوحيدين مع النظام ATCI ومع مركز المقاصة المسبقة المصرفية(المادة 22) كما يؤسس المشاركون صندوق ضمان يستعمل لتغطية رصيد لتغطية المقاصة المدنية لمشارك واحد أو لعدة مشاركين في حالة ما لم تسمح أرصدة حاسباتهم للتسوية بتسوية أرصدة المقاصة ، وبطلب من المشاركين بتم تسجيل هذا الصندوق في دفاتر بنك الجزائر، ويقوم المشارك أو المشاركون المعنيون بالأمر بإعادة تكوين مبالغ الأموال التي تم سحبها من الصندوق في أجل أقصاه منتصف نهار اليوم الذي يلي استعمالها (المادة06).

إنهاء مهام المشاركين: حسب المادة 40 يتم الانخراط في نظام ATCI لمدة غير محددة يمكن أن تحدث نهاية إنخراط المشارك:

بطلب من المشارك : يرسل إلى مركز المقاصة المسبقة المصرفية CPI وتوجه نسخة منه للمديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع لبنك الجزائر قبل التاريخ الفعلي للإبطال بـ 30 يوما من أيام السنة.

بعد الاتفاق المتبادل للإبطال بين المشارك ومركز المقاصة المسبقة المصرفية CPI يدخل الإبطال حيز التنفيذ اعتبارا من التاريخ المتفق عليه، يوجد المقاصة المسبقة المصرفية CPI نسخة من هذا الاتفاق للمديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع لبنك الجزائر.

الفرع الثاني: كيفية تسيير المقاصة الإلكترونية وتنفيذها في الجزائر.

موضوع المقاصة الإلكترونية: تتم المقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية (المادة 02) ،ولكن يجب أن لا تتخطى القيمة الاسمية لهذه التحويلات مبلغ مليون دينار جزائري[86].

يتم حساب أرصدة المقاصة المتعددة الأطراف من قبل نظام ATCI بغرض تسويتها في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل المسمى ARTS (الفقرة الثانية من المادة 02) كما يتم تقديم الصكوك ، الكمبيالات والسندات لأمر في نظام ATCIفي شكل غير مادي ،ويفترض هذا أن المشارك المقدم يحوز مسبقا أدوات الدفع هذه في شكلها الورقي ، وأنه تحقيق من صحتها الورقية، وعلى المشارك أن يضمن أن المعطيات المقدمة في شكل غير مادي مطابقة للمعلومات الواردة في الصكوك والكمبيالات

---

[85] المواد 02-04-09-10 من النظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1426 الموافقـ 15 ديسمبر 2005 ، المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26 ،بتاريخ 23 أفريل 2006، ص ص 24-25.

[86] المواد 06، 07، 15، 40،22 من النظام 05-06 مرجع سبق ذكره،ص ص 24-27.

و السندات لأمر (المادة 08) ، كما أنه يمكن للحوالة وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام ATCI أن تكون موضوع رفض فني يصدر عن النظام أو رفض مصرفي يصدر عن المشارك المرسل إليه (المادة 29)[87].

خطوات تنفيذ المقاصة الإلكترونية:

حسب المادة 24و المادة 25، يبعث المشاركون إلى نظام ATCI حوالات القيم مقومة بالدينار في شكل رسائل إلكترونية طبقا للمقاييس الخاصة بالرسائل الإلكترونية (التي إعتمدتها لجنة التقييس لوسائل الدفع والتعليمات الواردة في مرشد المستعمل لنظام ATCI)

يعلم نظامATCIباستلام الحوالات التي أرسلها المشارك المقدم للعمليات ويحولها في كل جلسة للمشارك المرسل إليه، ويصبح تاريخ التقديم يوم التقديم(المادة28) إلى غتية أجل التسوية يمكن تقديم رفض فني للعمليات وبعد انقضاء هذا الأجل يتعذر إصدار الرفض المصرفي(الفقرة الأخيرة من المادة 29)،يكون تاريخ التسوية هو تاريخ إرسال أرصدة المقاصة في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS،بغرض التسوية يتم تحديد هذا التاريخ على النحو الآتي(المادة31):

- **بالنسبة للتحويلات: يوم التقديم.**
- **بالنسبة للبطاقة البنكية : يوم التقديم.**
- **بالنسبة للصكوك بما في ذلك الصكوك البنكية: يومان بعد يوم التقديم.**
- **بالنسبة للسندات (الكمبيالة والسندات لأمر): اليوم الذي يلي يوم التقديم.**
- **بالنسبة للاقتطاع الآلي: اليوم الذي يلي يوم التقديم.**

- **بعد إجراء المقاصة المتعددة الأطراف يرسل النظام معلومة للمشاركين حول أرصدتهم وفقا للكيفيات الواردة في "مرشد المستعمل"، ويعلن بعد ذلك مركز المقاصة المسبقة المصرفية عن نهاية يوم التبادل(المادة 33).**
- **نعد التسديدات في نظام ATCIنهائية بمجرد قيد الأرصدة المطابقة للمقاصة المتعددة الأطراف في حساب التسوية الخاص بالمشاركين(المادة 36).**
- **في حالة نقص في الرصيد الدائن لحساب التسوية الخاص بمشارك واحد أو بعدة مشاركين، تؤجل تسوية رصيد المقاصة لفترة قصيرة حتى يتسنى للمشارك المعني (أو المشاركين المعنيين)إحضار القروض اللازمة (المادة 37).**
- **في حالة نقص أو انعدام الأموال عند انقضاء الأجل الممنوح، يرسل مسير نظام ATCI للمديرية العامة لشبكة و أنظمة الدفع لبنك الجزائر، مسير نظام ARTS التعليمات الضرورية ليقوم هذا الأخير بقيد جانب المدين لحساب صندوق الضمان بغرض قيد الجانب الدائن لحساب التسوية الخاص بالمشارك المعني أو المشاركين المعنيين (المادة 38).**

[87] المواد 02-08-29 من النظام 05-06 المرجع نفسه،ص ص 23، 25.

- في حالة ما إذا تسمح الآلية المنصوص عليها في المادة 38 أعلاه بتسوية رصيد المقاصة المدين لمشارك معني أو لعدة مشاركين معنيين، تجتمع لجنة التحكيم التي تحدد تعليمة من بنك الجزائر كيفية إنشائها وإشتغالها بغية التوصل إلى حل في حالة انعدام الحل، يشرع النظام في عكس المقاصة (المادة 39).

الفرع الثالث : مقارنة تجارب الدول المغاربية مع تجربة الجزائر في المقاصة الإلكترونية.

من خلال ما سبق تبين أن تجربة الجزائر في هذا المجال ما تزال فتية مقارنة بغيرها من الدول –تونس والمغرب- حيث يمكن إجمال أهم الفروقات بين التجربتين المغاربية والتونسية بالنسبة للمقاصة الإلكترونية وتجربة الجزائر للمقاصة الإلكترونية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-2) أهم الفروقات بين الدول المغاربية والجزائر للمقاصة الإلكترونية

الجزائر	المغرب	تونس
المشاركين: 1-المشارك مباشر 2-المشارك غير مباشر	1-المشارك مباشر 2-المشارك غير مباشر 3-المشارك الزبون	1-كل النظام المصرفي 2-الإدارة العمومية بجميع مستوياتهم
الأعضاء: في البداية 16 عضو (بنك الجزائر، 13 بنك، الخزينة العمومية، بريد الجزائر)، بعد ذلك أصبح في مجملها 29 عضو بما في ذلك البنك الجزائري		في البداية 14 عضو(البنك المركزي التونسي، 11 بنك، قطاع البريد ، اتصالات تونس)، بعد ذلك أصبح في مجملها 22 عضو(21 بنك، إدارة البريد واتصالات تونس)
ترقية النظام البنكي : تقديم الطلب في 2004 والتنفيذ الرسمي في 2006.		الخطوة الأولى نحو تجريد كانت في ديسمبر 1996 والتنفيذ الرسمي في 6 نوفمبر 2003
تسمية النظام البنكي للمقاصة		
الانجازات المحصل عليها جراء تطبيق المقاصة الإلكترونية الشيكات 80%	نتائج التغطية متوسطة بالمقارنة مع النظام التونسي والجزائري	الشيكات 89% كمبيالة9% التحويلات2%

التحويلات 10% الأوراق التجارية – كمبيالة والسند لأمر10%		
أوقات معالجة الشيكات: المستفيد من الشيك أو القيمة لا تضاف مستحقاته إلى حسابه إلا بعد مضي خمسة أيام على الأكثر.	المستفيد من الشيك أو القيمة لا تضاف مستحقاته إلى حسابه إلا بعد مضي أسبوعين أو ثلاثة.	
نقاط التشابه: تجريد كافة وسائل الدفع من طابعها المادي والاقتصار على تبادل المعطيات والصور إلكترونيا. شفافية النظام بالنسبة لكافة المشاركين. توفر نظام معلوماتي للتنسيق بين تسوية المعاملات البنكية وملومات العملاء النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية-مركز المقاصة الموجود على مستوى البنك المركزي-		

المصدر :من إعداد الطالبان بالإعتماد علي المراجع السابقة :

شيشة نوال، زنيني فريدة، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011 ،ص ص 4-5.

حميز سيد أحمد،"تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل لنظام المصرفي الجزائري،مرجع سبق ذكره ،ص ص 135-137.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تبني الجزائر نظام التسوية الإجمالية الفورية والمقاصة الإلكترونية سيسمح للبنوك بمواكبة التطورات العالمية في ميدان الخدمات البنكية، خاصة وأنها تسعى للإندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي حيث تعتبر هذه الأنظمو فقزة نوعية في القطاع البنكي لمنحها امتيازات عديدة وهي في نفس الوقت تخلق إلتزامات جديدة على عاتق مسيره ،والبنوك المشاركة فيما يتعلق بمعالجة المعاملات البنكية الإلكترونية.

وبعد دراسة التجربتين المغاربية والتونسية في المقاصة الإلكترونية،و مقارنتها بالتجربة الجزائرية توصلها إلى أنها بالرغم من أن الجزائر لا تزال تجربتها فتية مقارنة بغيرها من الدول إلا أنها حققت نتائج إيجابية في هذا المجال فبعد ترقيتها للبنية التحتية المصرفية ودعم قطاع الاتصالات الالكترونية المرتبطة بها حققت الفعالية المالية للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية وتعويضها بالأجهزة الإعلام في حين تحققت الفعالية الاقتصادية –نوعا ما- بالتسيير الجيد للنظام تسوية المدفوعات وذلك باتباع تعليمات قوانين المسطرة من قبل البك الجزائري، ونجد أن كل من التجربيتين المغربية والتونسية تلقي مع التجربة الجزائرية في عدة جوانب أهمها التجريد المادي لوسائل الدفع والاقتصار على تبادل المعطيات والصور إلكترونيا وشفافية النظام بالنسبة لكافة المشاركين بالإضافة إلى توفر نظام معلوماتي بنكي ومع ذلك على القطاع البنكي الجزائري القيام بتتبع التطورات الحاصلة في الساحة البنكية بصفة مستمرة، وتطبيقها وإجراء التغيرات اللازمة لذلك

الفصل الثالث

المقاصة الإلكترونية ودورها في تحسين تنظيم العلاقة ما بين البنوك

تمهيد:

لقد تعرضنا فيما سبق إلى الجانب النظري للمقاصة بنوعيها التقليدي والإلكترونية، وتعرفنا إلى نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك في الجزائر ATCI كما تم التطرق إلى نظام الجزائر للتسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS ، سنحاول من خلال هذا الفصل محاولة تطبيق المفاهيم السابقة بحيث سنقوم بالتعرف على البنكين محل الدراسة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و البنك الوطني الجزائري كما سنقوم بالإطلاع على فعالية تطبيق هذا النظام في تنظيم العلاقة بين البنوك هذا من جهة ،من جهة أخرى سيتم التعرف على ميكانيزمات المقاصة .

1. دراسة تعريفية عن البنك و العلاقة الناشئة عن تفعيل النظام.
2. ميكانيزمات المقاصة الإلكترونية في BNA

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري، تعريف الوكالة البنك الوطني الجزائري مستغانم ، وفي الأخير الهيكل التنظيمي للوكالة ووظائفها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

1- تطور البنك الوطني الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب الأمر 178/66 الصادر في 13 جوان 1966 ،ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية[88] :

- القرض العقاري للجزائر وتونس ، الذي يحتوي على 133 وكالة،و أدمج في 1 جويلية 1966؛
- الفرض الصناعي والتجاري ، الذي يحتوي على 03 وكالات، الذي أدمج 01 جويلية 1967؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا الذي يحتوي على 06 والذي أدمج في 01 جانفي 1968؛
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على 06 وكالات الذي أدمج في ماي 1968؛
- مكتب معسكر للخصم الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي ادمج في جوان 1968؛

[88] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004،ص 188.

وفي عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص(بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت[89].

وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم وبفضل قانون النقد والفرض رقم 90-10 من 14 أفريل 1990 الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

2- عرض الصفحة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري :

تقوم الصفحة الرئيسية لموقع بنك BNA على الانترنيت باستقبال العملاء ، تحتوي على عدة صفحات ثانوية، يمكن الدخول لكل منها على حدا من خلال الخيارات الموجودة في أعلى الصفحة (الاستقبال، تقديم البنك، المنتجات والخدمات، الوكالات ، معلومات أكثر) كما تحتوي على خيارات أخرى مثل المستجدات والأحداث كما تعرض الصفحة الرئيسية أيضا لوحات إشهارية وحساب الحالة الافتراضية للقرض، والشكل الموالي يبين ذلك :

الشكل رقم (3-1): صفحة الويب للبنك الوطني الجزائري.

[89] موقع البنك الوطني الجزائري www.ban.dz

المصدر: http://www.bna.dz يوم 16-04-2015 على الساعة 14:53

الفرع الاول تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم من الوكالات للمديرية الجهوية لمستغانم 198، حيث أنشأت وكالة مستغانم 871(BNA) في فيفري2009 .يترأس الوكالة مدير يعين من قبل الرئيس المدير العام للبنك بإقترح من مدير شبكة الأشغال، وهي تمثل وحدة من وحدات هذه الشبكة على مستوى ولاية مستغانم.

والشكل الموالي بمثابة تعريف للبنك:

الجدول رقم (1-3) : تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم 871-:

الرمز	
شعار	البنك الوطني الجزائري La Banque nationale d'Algérie

النوع	بنك تتاري
الوكـالة رقم	
مدير الوكالة حاليا	M ADDA.MOHAMAD
تاريخ افتتاح الوكالة	2009-03
العنوان	
رقم الهاتف	(032) 42 95 87 - 42 84 77- 42 80 00
فاكس (FAX)	(032) 42 85 43
الموقا الإلكتروني	http://www.bna.dz
E-mail	agoumelbouaghi316@bna.dz
المديرية الجهوية	شبكة مستغانم
المقر الرئيسي للوكالة	8 Bd Ernesto Che Guevara - Alger

المصدر. وكالة مستغانم

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة ووظائفها

1- الهيكل التنظيمي للوكالة بنك الوطني الجزائري:

يقسم البنك الجزائري كما هو موضح في الشكل الموالي (الشكل رقم 3-4) الأنشطة بحيث تجزئتها إلى أقسام صغيرة والتي تتفرع إلى فروع وبواسطتها توضح الهدف النهائي البنك.

الشكل رقم (3-2) : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري مستغانم

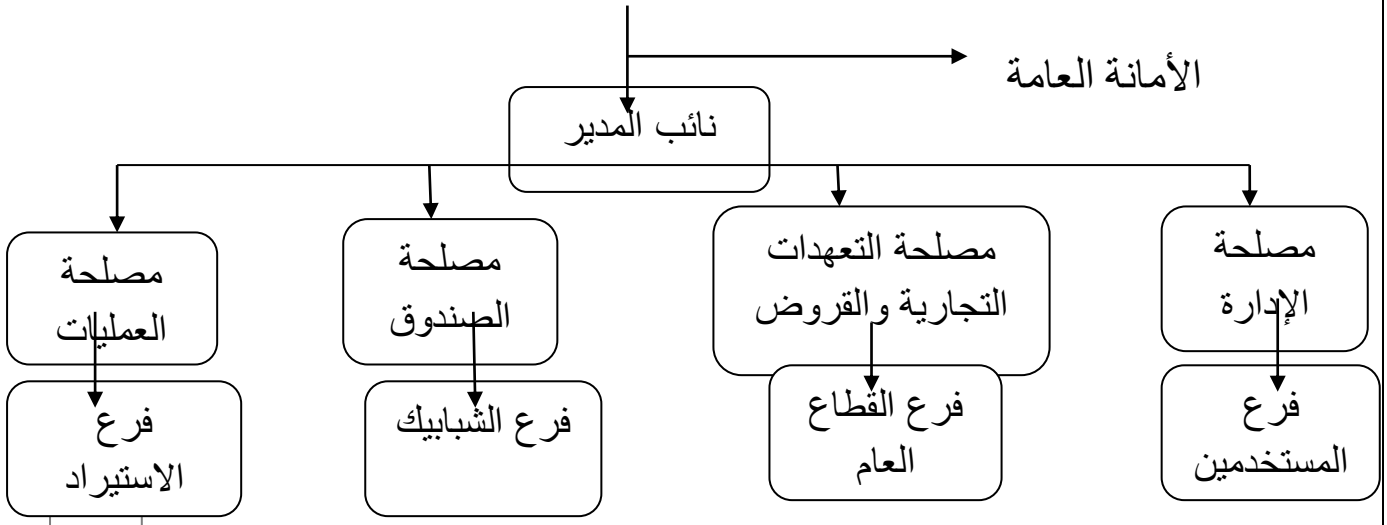

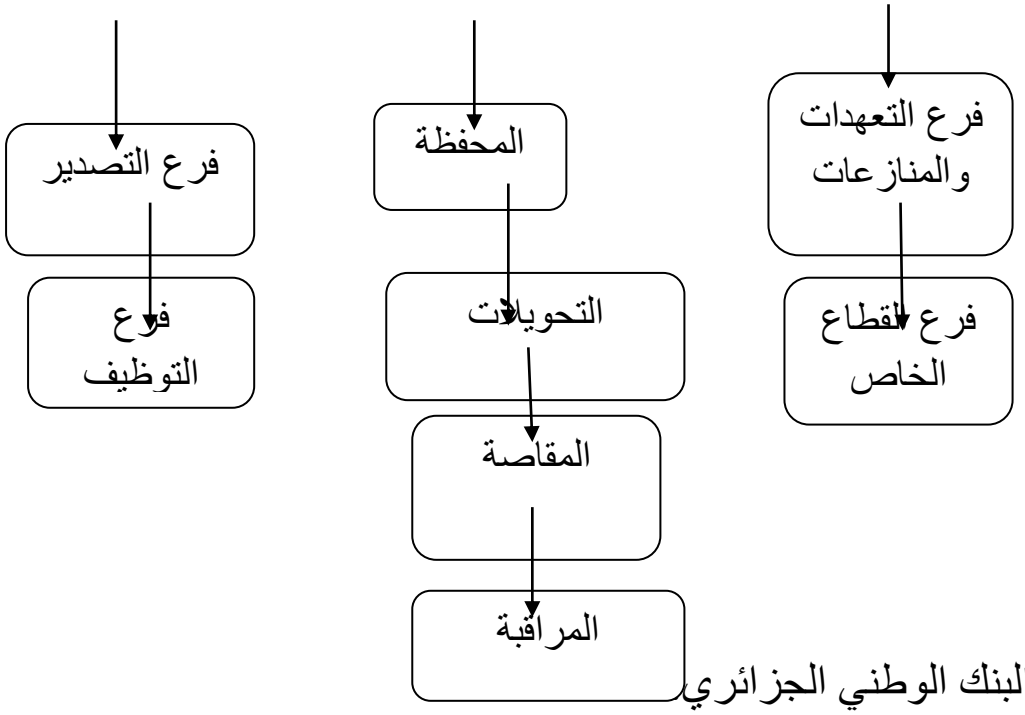

2- وظائف البنك الوطني الجزائري

تتمثل وظائف الوكالة البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- فتح حسابات بكل أنواعها.
- تقديم القروض بعد دراستها والتأكد من كفاية الضمانات
- خصم وتحصيل الأوارق التجارية؛
- تقوم بعمليات الصرف والتجار الخارجية في إطار القوانين المعمول بها؛
- تقوم بتحصيل الشبكات وعملية التحويل؛
- حفظ وبيع شراء الأوراق المالية(سندات وأسهم)

3- أهداف الوكالة:

تهدف الوكالة إلى :

- تحقيق الربح بصفته مؤسسة تجارية، ويتم ذلك بتحديث التقنيات، تقديم الخدمات كإدخال الإعلام الآلي وجهاز sad الذي يسهل المعاملات وذلك بالسرعة التي تتطلبها المعاملات البنكية؛
- المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك بالتوجيه العقلاني للقروض خاصة إذا كانت هذه الأخيرة موجهة لتمويل الاستثمارات والتي تؤدي بدورها خلق مناصب شغل..

المطلب الثاني: مفاهيم مبدئية حول نظام المقاصة الإلكترونية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على المبادئ الأولية في نظام المقاصة الإلكترونية وضبط آليات وسائل الدفع حسب مقاييس إقتصادية دولية.

الفرع الأول : المبادئ الأولية في نظام المقاصة الإلكترونية.

يوجد على مستوى كل بنك ما يلي:

1. نظام معلوماتي خاص بالعملاء يدعى DELTA V8* أو Dansys*
   وتجدر الإشارة أن البنك الوطني إنتقل من DELTA V4 مباشرة إلى DELTA V8
2. ويقوم هذا البنك بالتنسيق مع نظام المقاصة الإلكترونية لتسيير العمليات البنكية.

وتجدر الإشارة أن نظام المقاصة الإلكترونية يسبق نظام المعلوماتDANSYS DELTAV8 بـ (1+J) بمعنى أن النظام المعلوماتي يعمل بتاريخ العادي في حين نظام المقاصة الإلكتروني يكون متقدما بيوم عن التاريخ العادي ، مثال على ذلك إذا كانت جلسة المقاصة في 2015/05/14 فإن معلومات المسجلة في النظام المعلوماتي مسجلة بتاريخ 2015/05/13.

الشكل رقم: (3-3): صفحة نظام المعلومات الخاصة بالبنك BNA

3. نظام المقاصة الإلكترونية Télé-compensation التي تحتوي على أربعة وحدات تتمثل في :
   - Barberousse. Capture
   - Barberousse. Gip
   - B.présentation

* DELTA V8 نظام معلوماتي معتمد من طرف البنك الوطني الجزائري في تسيير العمليات البنكية الأخرى .
* Dansys نظام معلوماتي معتمد من طرف البنك BNA

- Barberousse.Générateur de clé سنتعرض لهم لاحقا بنوع من التفصيل.

الجدول رقم(2-3): وسائل الدفع المعالجة في نظام المقاصة الإلكترونية

نظام المقاصة الإلكترونية	تصنيف المقاصة	وسائل الدفع المعالجة
Barberousse.Capture	المقاصة الصادرة(مرحلة الإرسال)	الشيكات الصادرة
Barberousse. Gip	المقاصة الواردة(مرحلة الإياب)	الشيكات الواردة
B.présentation	المقاصة الصادرة والواردة	الكمبيالة السند لأمر الاقتطاعات التحويلات

المصدر:من إعداد الطالبان بالإعتماد علي مقابلة مع المكلف بقسم الوكالةBNA

يحتوي كل بنك على ملف يسمى بـ BAL بحيث يقسم هذا الأخير إلى ملفين OUT وIN، حيث يتعلق ملف IN بالمقاصة الصادرة (مرحلة الإرسال) في حين يتعلق ملف بالمقاصة الواردة (مرحلة الإياب).

الفرع الثاني: ضبط آليات وسائل الدفع حسب مقاييس إقتصادية دولية .

يقوم نظام المقاصة الإلكترونية على مبادئ أساسية أهمها تبادل المعطيات إلكترونيا ،ما يستدعي تنميط الوثائق بتوحيد النماذج والمقاييس الفنية لها، وإنشاء كشف الهوية البنكية، كما يستدعي تجريد السندات من طابعا المادي، ويقصد يتوحيد النماذج والمقاييس الفنية لمختلف السندات تحديد الخصائص الشكلية والمادية لها، المنطقة المطبوعة منها الغير مطبوعة ،طبيعة الورق المستخدم ،ابعادها ،مضمون كل زاوية من زواياها والبيانات الإلزامية التي يجب أن يتضمنها، وعليه يجب أن تسلم البنوك عملائها دفاتر شيكات موحدة المقاييس تتضمن البيانات الإلزامية المذكورة في نفس المادة 472 من القانون التجاري إلى جانب رقم الشيك وكشف الهوية البنكية[90].

أولا : رقم الشيك.

نصت التعليمة 05-95 المؤرخة في 25 جانفي 1995 الخاصة بوضع ضوابط موحدة للشيك على أن تتضمن هذه الشيكات تحتوي على 07 أرقام تسلسلية.

ثانيا: كشف الهوية البنكية

أو ما يعرف ببيانات الهوية البنكية *RIB باعتباره بيان ضروري يسمح للعملاء تبادل المعلومات حول مواطنهم البنكية والمعالجة الآلية والاتوماتيكية لعمليات الدفع، وتتضمن هذه الأخيرة المعلومات الخاصة العميل (الإسم، اللقب، العنوان، رقم الحساب البنكي....)

[90] حدوم ليلي،مرجع سبق ذكره،ص102.

* RIB RELEVE D'identitte bancaire

إن رقم التعريف البنكي مكون من 20 رقما، مقسمة إلى فئات ذات دلالة ومعان في فئات الأعداد التي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: (3-4) بيان التعريف البنكي.

الشكل رقم (0 – 1): بي ان التعريف البنكي

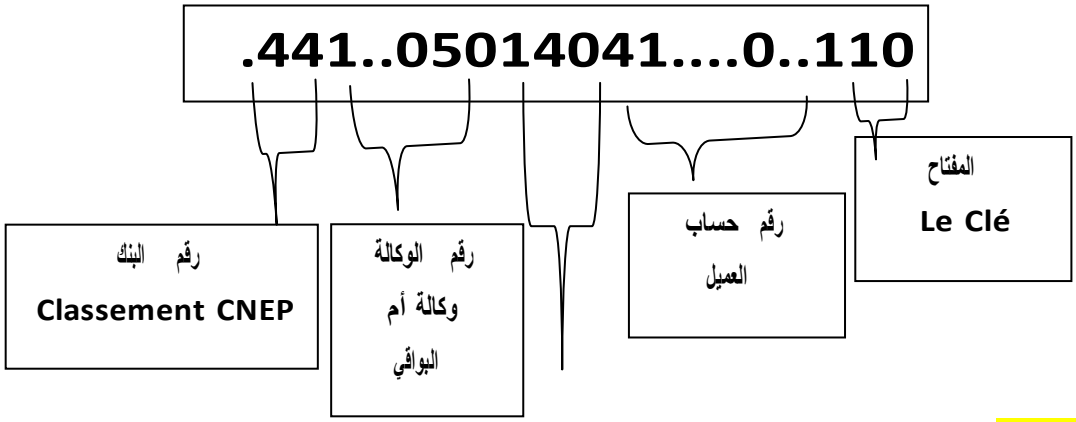

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد علي مقابلة مع المكلف بقسم الوكالةBNA

كما يجب أن لا يكتب على الشريط الابيض المغناطيسي الموجود على الشيك أو ما يعرف بشيرط *OCRB(شريط بصري يتعرف على الكتابات الرقمية).

كما تجدر الإشارة أن كشف الهوية البنكية لا يقتصر على الشيك فقط يمتد للوسائل الاخرى،سواء الكمبيالة التي يجب أن تحتوي رقم الهوية البنكية للمسحوب عليه والساحب أو السند لأمر الذي يجب أن يحتوي رقم الهوية البنكية للمستفيد والساحب، كما يشترط في التحويل والاقتطاع حيث يتضمن التحويل رقم الهوية البنكية للمستفيد ويتضمن الاقتطاع رقم الهوية البنكية للمقتطع[91].

المطلب الثالث العلاقة بين البنكين المقدم والمسحوب عليه ومركز المقاصة الإلكترونية

سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة البنك مقدم و مركز المقاصة الإلكترونية ثم علاقة البنك المسحوب عليه بهذا المركز ،وفي الأخير علاقة البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه.

الفرع الأول : علاقة البنك المقدم بمركز المقاصة الإلكترونية

يعرف البنك المقدم بأنه:"العضو الذي يقدم الشيك عبر نظام المقاصة الإلكترونية بغية تحصيله من البنك المسحوب عليه لحساب عمليه المستفيد من الشيك"[92].وبالتالي قبل قيام البنك المقدم بتصوير الشيك وجها وظهرا يجب عليه

* OCRB: optical caractére recognition band.

[91] حدوم ليلي، مرجع سبق ذكره، ص104.

[92] أسماء بنت لشهب، باسم محمد ملحم،"التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللعلاقات القانونية الناشئة عنها في القانوني الأردني " مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون ، المجلد 40 العدد2 ،الأردن 2013،ص462.

التحقق من الشيك مسحوب على أحد البنوك المشتركة في النظام المقاصة الإلكترونية ضرورية التحقق من صحة ومصداقية الشيك والتأكد من :

- الإمضاء؛
- كشف الهوية البنكية؛
- قيمة المبلغ؛
- التظهير؛
- الختم GRIF ؛
- تكرار الشيك؛
- التاريخ..الخ.

بالرغم من تغطية نظام المقاصة لأغلب الثغرات المحتملة إلا أن هناك أسباب قد تؤدي إلى إخفاقة من بينها الأسباب التقنية، وهذه الأسباب تعتبر من الأسباب المصاحبة للتطور التكنولوجي والبنكي، لذلك يجب على البنك المقدم التعاون مع البنك المركزي في مراعاة الإجراءات وتعليمات الاستخدام التي قد تساعد على عدم وقوع الخطأ أو على الأقل التقليل من وقوعه.

الفرع الثاني: علاقة البنك المسحوب عليه بمركز المقاصة الإلكترونية.

يعتبر البك المسحوب عليه من أم الأطراف في الشيك باعتباره هو من يلتزم بأداء قيمته للمستفيد أو لحامله أي هو من أصدر إليه الساحب الأمر بالدفع،ولذلك يجب أن يتضمن الشيك بيان اسم المسحوب عليه كعنصر لازم لصحته وأن يتضمن هذا البيان تعيينا كافيا لشخصية المسحوب عليه كي يسهل على المستفيد ، المطالبة بالوفاء.

أما بالنسبة لتعريف البنك المسحوب عليه فهو:"العضو الذي تقدم له صورة الشيك عبر نظام المقاصة الإلكترونية من قبل البنك المقدم بغية صرفه من حساب عميله الساحب للشيك"[93].

ويقوم البنك المسحوب عليه في إطار المقاصة الإلكترونية باستقبال صورة الشيك الإلكترونية المرسلة إليه من البنك المقدم وفحصها من الجوانب الفنية والقانونية، ثم يرد بالقبول أو الرفض خلال المدة المحددة.

الفرع الثالث: علاقة البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه.

تتجلى وظيفة البنك المقدم في تصوير الشيك (عبر جهاز السكانير) بعد فحصه من الجوانب الفنية والقانونية وإرساله عبر نظام المقاصة الإلكترونية إلى مركز المقاصة ومنه إلى بنك المسحوب عليه ،ليقوم البنك المقدم بعد تلقي إشعار

[93] اسماء بنت لشهب،باسم محمد ملحم،مرجع سبق ذكره،ص463.

إلكتروني من البنك المسحوب عليه بالموافقة على الوفاء للمستفيد بقيد قيمة الشيك في حساب المستفيد.

المبحث الثاني: ميكانيزمات تطبيق المقاصة الإلكترونية

المطلب الأول: نظام الدفع الشامل (SPM)

الفرع الأول : وصف نظام SPM

1- مزايا تنفيذ النظام SPM تنحصر فيما يلي[94] :

- **التركيز وتسليط الضوء على إصلاح النظام البنكي؛**
- **تألية العمليات المصرفية على وسائل الدفع؛**
- **تحيسن أداء البنوك في خدمة العملاء؛**
- **تحقيق الأمن والسلامة من خلال تتبع العمليات(تزويد...الخ)**

و الشكل الموالي يمثل الصفحة الرئيسية ل(SPM)

الشكل رقم (3-5): الصفحة الرئيسية لنظام الدفع الشامل spm

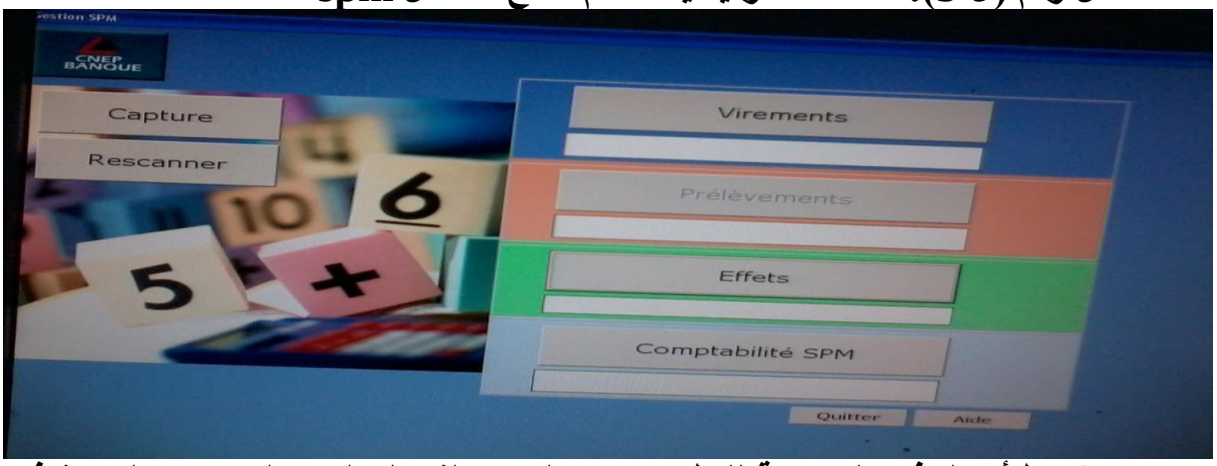

كما نلاحظ أن النافذة الرئيسية للنظام تعرض لنا مختلف العمليات التي يمكن لنا تنفيذها وهي :

التحويلات virement، الحجزcapture ،إعادة التفحص Rescanner، والتي سنتعرض لها بالتفصيل لاحقا، أما بالنسبة لكل آثار العملية Effets ومحاسبةcomptabilité SPM فلم يسبق استخدامها من قبل.

2- المبادئ التوجيهية: بالنسبة للمبادئ التوجيهية لعمل نظام SPM فإنها تتضمن :

- **مركز واحد فقط للمقاصة لكل بنك(وجود مقر واحد)[95].**
- **التأمين لوسائل الدفع(شيكات، بطاقات)**
- **تخضع وسائل الدفع لمعايير ما بين البنوك.**

3- تقنيات وآليات نظام SPM: تحتوي دائرة التبادل للقيم على:

[94] SPM :Systéme de Paiement de Masse

[95] انظر الملحق رقم 03.

- مرحلة الإرسال aller compensation
- **مركز المقاصة المصرفية المسبقةCPI**
- **مرحلة الإياب Retour compensation**
- **التسوية RTGS/ARTS[96]**

الفرع الثاني : نظام التسيير

1-تنفيذ نظام التسيير: في بداية يوم التبادل ومن الساعة 09:30 سا إلى غاية 11:30 سا يتم إرسال العمليات لمركز لمقاصة المصرفية المسبقةCPI لنفس اليوم وفي اليوم الموالي(J+1) ومن الساعة 13:30 إلى الساعة 15:30سا يتم إرسال العمليات لمركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPIلنفس اليوم) ليوم الغد ولبدء يوم المقاصة ينتظر البنكي المشرف على العملية إرسال التاريخ من طرف بنك الجزائر شرط أن يكون هذا التاريخ متقدما بيوم واحد عن تاريخ العادي، بمعنى أن افتتاح دور المقاصة الإلكترونية يكون في اليوم (j+1) على الساعة 13:30سا فمثلا إذا كان التاريخ العادي 2015/03/13 فغن تاريخ المقاصة المرسل يكون يوم 2015/03/13 كما أنه عند التسليم للزبون التكفل يكون في نفس اليوم ومهلة الدفع للشيك تمتد لثلاث أيام(j+3).

ملاحظة: الصكوك الموحدة والمؤمنة les chèques Normalisées هي صكوك موحدة في النظام الآلي (يحتوي على كشف الهوية البنكية للعميل) RIB، المطبوعة من طرف مطبعة بنك الجزائر المعدة لصك النقود.

2- ألتزام الموظف البنكي المشرف: يلتزم المشرف البنكي بما يلي:

- **مراقبة وآلية وشخصية للزبون (لتفادي حالات الاحتيال والتزوير).**
- **التكفل بالعمليات يكون في نفس اليوم.**
- **الرفض لا يتجاوز 03 أيام .**
- **المعرفة الجيدة للعملاء(الزبائن)**

3- عرض الحل للتجريد*BFI : تتم على مستويان:

أ- على مستوى المقر المركزي:

- **جمع العمليات من طرف الوكالاتAutocollecte.**
- **معالجة العمليات في مركز المعلوماتADT.**
- الأرشيف حفظ البيانات في المقر المركزي Archivage
- الإطلاع على المعلومات المعالجة والمحفوظة في الأرشيف Serveur Web.

ب- على مستوى الوكالات

- Barberousse. *B.Générateur de clés
- **Barberousse-Capture**

---

[96] أنظر الملحق رقم 04.

* BFI: banque de financement international

* التسمية barberousseتسمية تجارية لنظام المعالجة للمقاصة الإلكترونية.

- **Barberousse.Gip**

سنتعرض لمستوى الوكالات بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : تشغيل التطبيقB.Générateur de clés و-Barberousse Capture

الفرع الأول : التطبيقB.Générateur de clés

تتم على مستواه العمليات المشتركة بينb.gip وb .capture ، حيث يمكن للمستخدم تشغيل B.Générateur de clés من خلال النقر المزدوج على أيقونة (الشكل 3-8) مختصرة الموجودة على سطح المكتب.

الشكل رقم (3-5): أيقونة التشغيل B GENERATEUR DE Clés

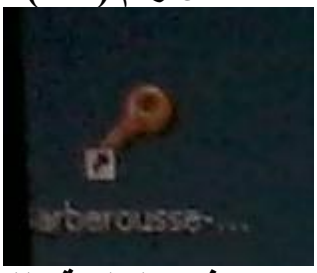

1- فتح الجلسة: لفتح الجلسة الخاصة بـ B.Generateur des clés لا بد لنا من إدخال أسم المستخدم وكلمة المرور حسب ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): يوضح كيفية إدخال كلمة السر واسم المستخدم في B GENERATEUR de clés

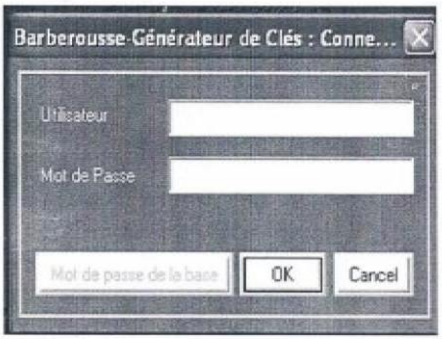

بعد إدخال إسم المستخدم وكلمة السر، ننقر على زر إدخال أو نضغط على مفتاح لوحة المفاتح enter في حال وجود خطأ في إدخال اسم المستخدم وكلمة السر تظهر رسالة تنبيه للمستخدم" إسم المستخدم أو كلمة المرور غير صحيحة" أما إذا لم يكن هناك ستظهر الصفحة الرئيسية المتعلقة بـ barberousse générateur de clés كما هو موضح بالشكل (3-10) الموالي:

الشكل رقم (03-7): الصفحة الرئيسية المتعلقة بـ: Barberousse-Générateur de clées

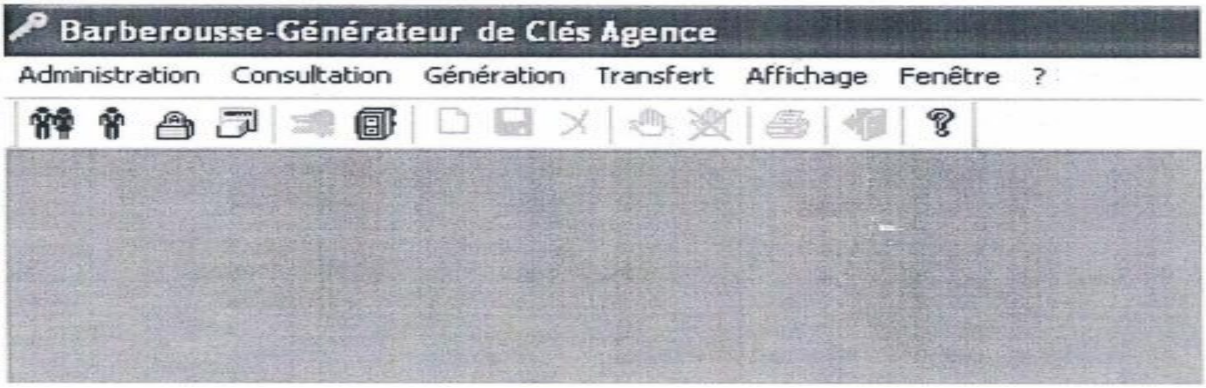

2- غلق التطبيق: بمجرد نجاح عملية فتح الجلسة يقوم المستخدم بغلق التطبيق B.Générateur de clés من أجل القيام بتشغيل كل من B Cpture و B.Gip كما يلي:

الشكل رقم (3-8): كيفية غلق التطبيق Barberousse-Générateur de clées

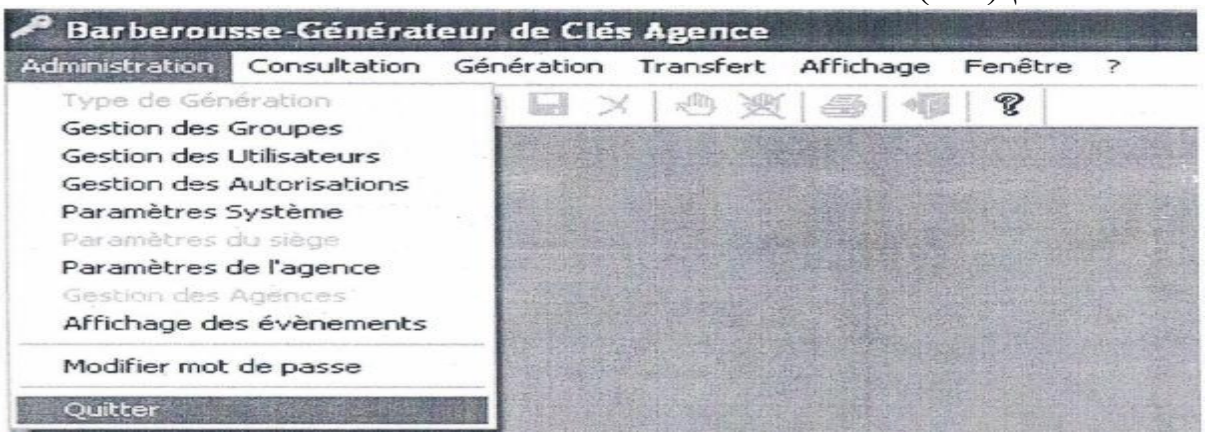

الفرع الثاني: التطبيقBarberousse-Générateur

تتم على مستواه معالجة الشيكات المستسلمة من طرف عملاء البنك وفي حالتنا تتم المعالجة الشيكات المستسلمة من طرف عملاء وكالة BNA مستغانم) من عملاء بنوك أخرى.

1- فتح الجلسة: لفتح الجلسة بـ Barberousse-Générateur لابد لنا من إدخال إسم المستخدم وكلمة المرور، هذا ما يظهره لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-9): كيفية إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور حسب التطبيق barberousse- capture

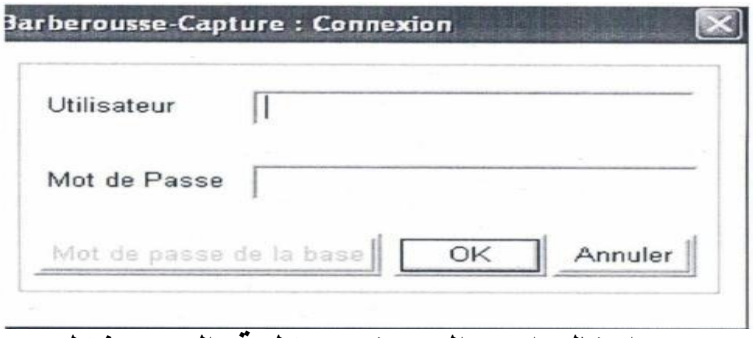

بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة السر بشكل صحيح، ستظهر الصفحة الرئيسية المتعلقة بـBarberousse-Générateur كما يظهره لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-10): الصفحة الرئيسية الخاصة بالتطبيق barberousse- capture

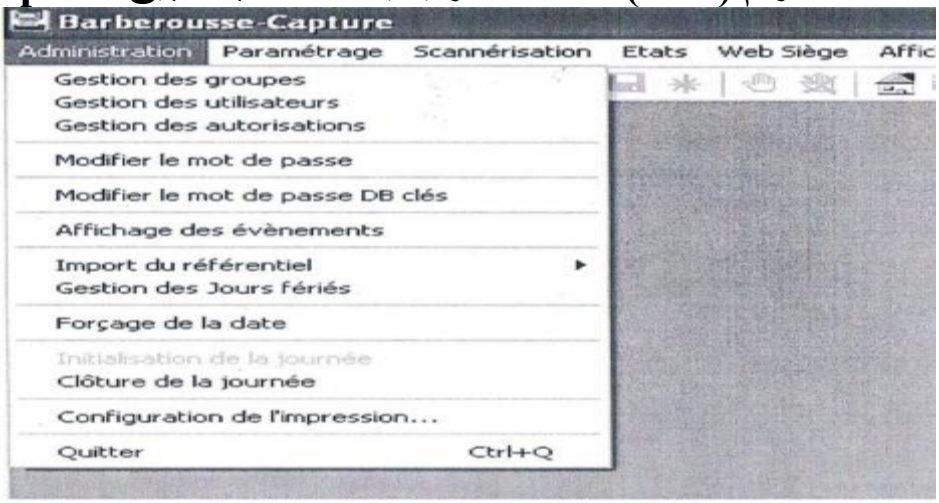

بعد ظهور الصفحة الرئيسية يقوم البنكي المشرف على عملية المقاصة بالضغط على Scannérisationوتمرير الشيكات التي إستلمها عملاء الوكالة البنكية في تعاملاتهم مع عملاء بنوك أخرى عبر جهاز السكانير*، وإرسالها إلى مركز المقاصة المسبقية الموجودة على مستوى البنك الجزائر كونه هو المشرف عن عملية المقاصة، وهذا بعد إرفاقها بالمعلومات الخاصة بكل شيك عدا تلك المدونة عليه وفي نفس الوقت يخزن هذه المعلومات في نظام البنكي Dansys بالنسبة لبنك CNEP و delta v8 بالنسبة لبنك bna.

الشكل رقم (3-11): كيفية إدخال صور الشيكات وفق تطبيق barberousse- capture

*أنظر الملحق رقم 05.

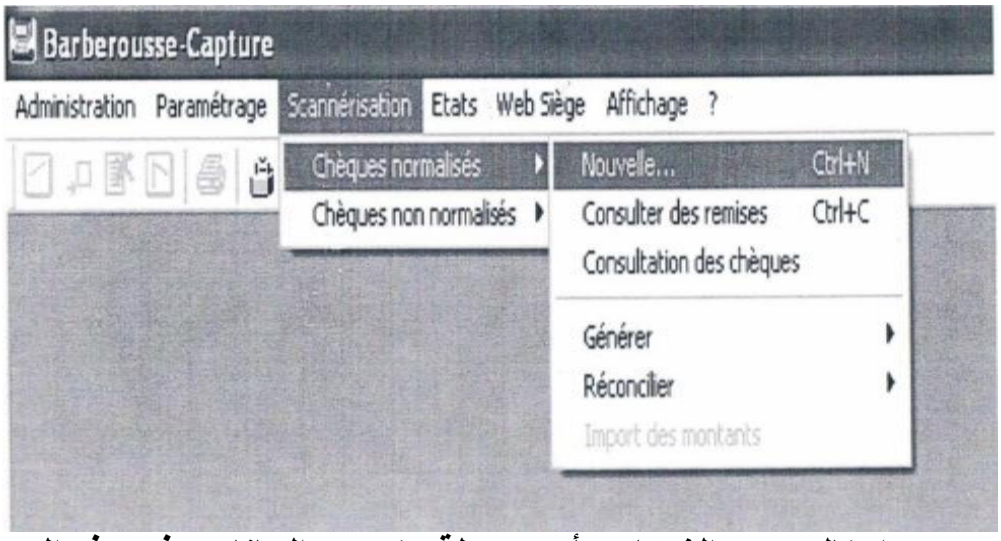

بعد إدخال صور الشيكات تأتي مرحلة تخصيب البيانات وفي هذه المرحلة يقوم البنكي بإدخال كافة معلومات العلمية (قيمة المبلغ، كشف الهوية البنكية، تاريخ إرسال الشيك) وهذا حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (12-3): كيفية تحميل المعلومات الخاصة بالشيكات وفق التطبيق barberousse- capture

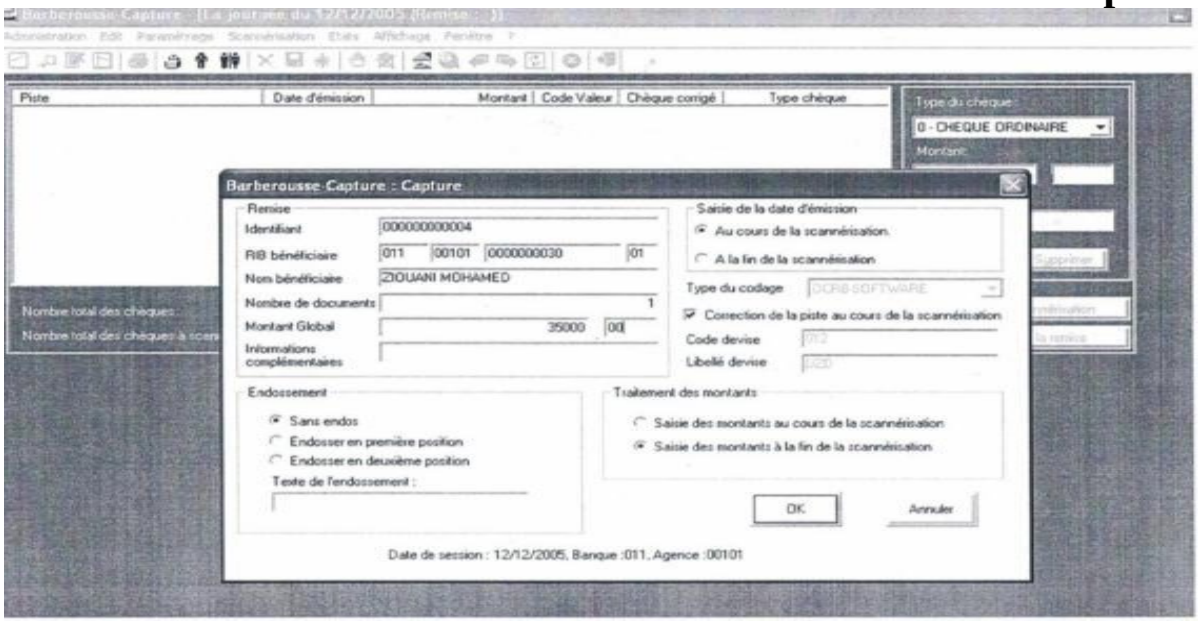

بعد إستكمال مرحلة إدخال المعلومات الخاصة بالشيك، يقوم البنكي المشرف بالضغط على المةافقة للتحقق من صحة التسليم، وأثناء ذلك ينتظر الرد فيستقبل التحويلات المالية الواردة من البنوك الأخرى إلى مركز المقاصة ثم إلى الوكالة، وينتظر فيما إذا كانت هناك شيكات مرفوضة* حتى يتم النظر فيها وتسوية الخلل الموجود فيها إن أمكن.

الشكل رقم (13-3): يوضح ألية الإرسال والتسليم للشيكات وفق التطبيق barberousse- capture

* أنظر الملحق رقم 06.

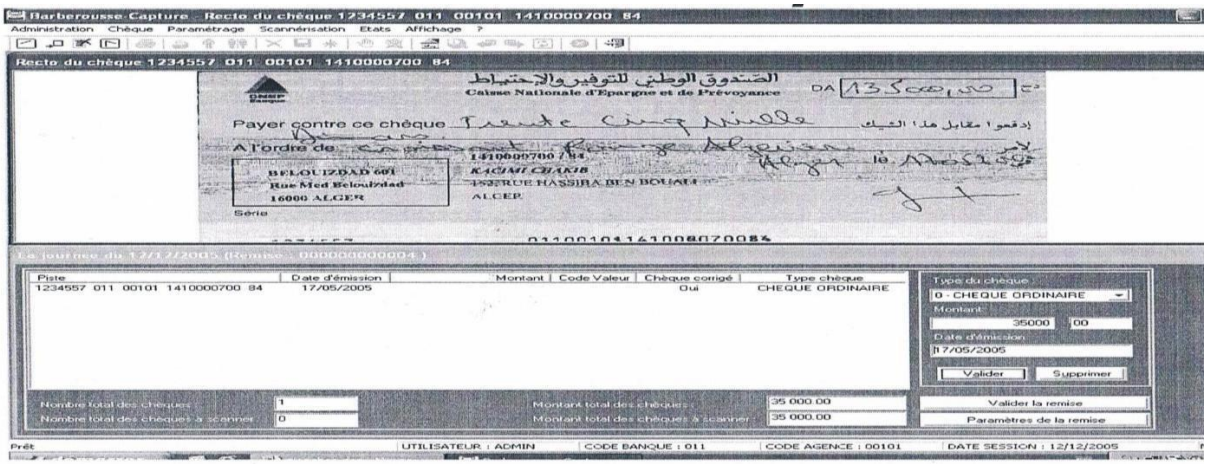

بعد ذلك تتم المصادقة على عمليات التسليم بمجرد الموافقة كما يظهره الشكل رقم (3-16).

الشكل رقم (3-14): شكل يوضح عملية المصادقة على عمليات التسليم للشيكات

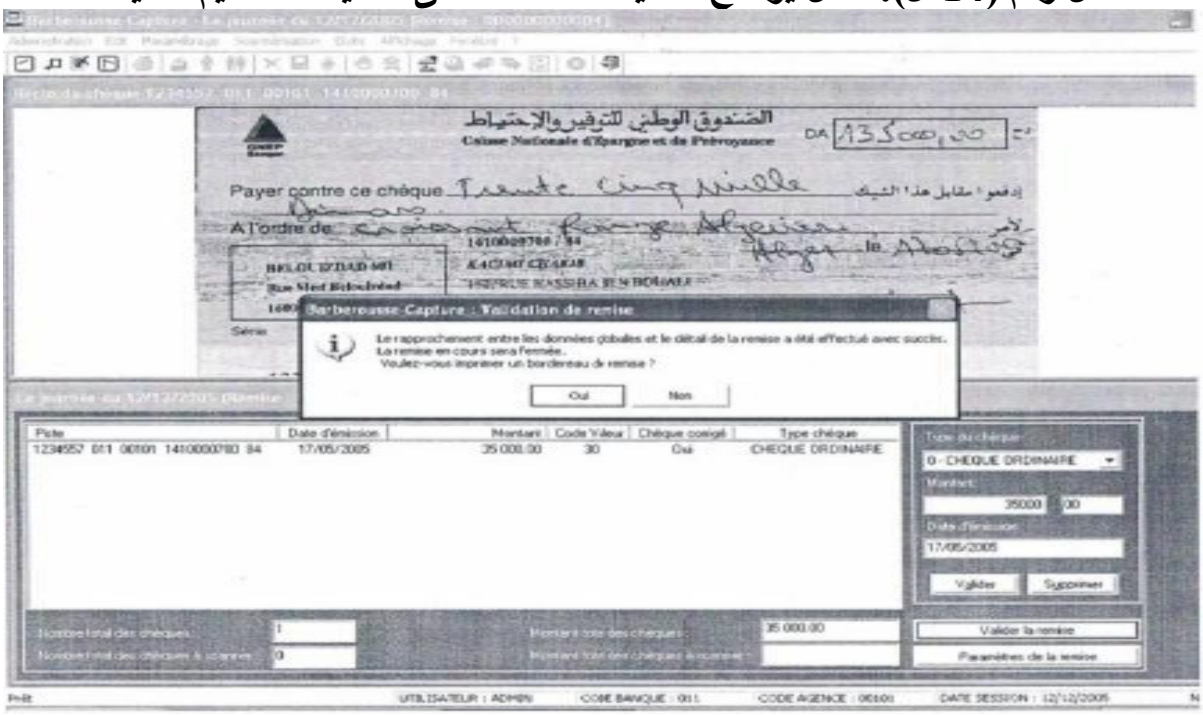

بعد ذلك يقوم البنكي المشرف بتكرار العملية نفسها على الشيكات المتبقية ، وعند الإنتهاء بإغلاق يوم القبض بإختتام الملفات cloture de la journée de capture، حسب الشكل (3-15) التالي:

الشكل رقم (3-15): إختتام الدورة لتوليد الملفات.

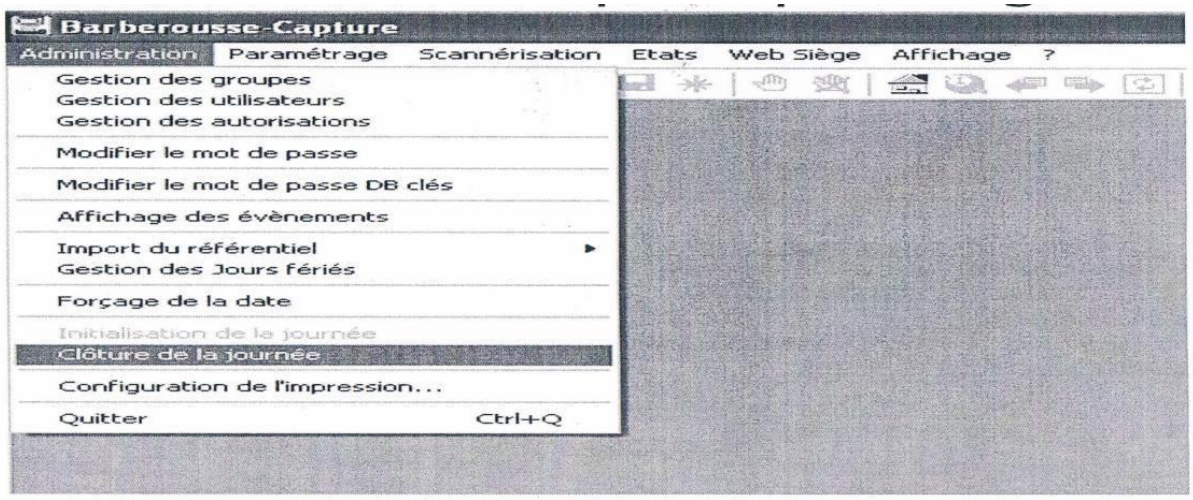

المطلب الثالث: تشغيل gip barberousse و virements

الفرع الاول تشغيلgip barberousse

تتم على مستواه معالجة الشيكات الواردة المحررة من طرف عملاء البنك (وفي حالتنا نقصد التي حررها عملاء البنك BNA أو عملاء بنك مستغانم لصالح عملاء البنوك الأخرى)، وفق الخطوات التالية:

1- فتح الجلسة: نقوم بإدخال إسم المستخدم وكلمة المرور، بعد ذلك ننفر على زر إدخال (OK) أو الضغط على مفتاح ENTER في لوحة المفاتيح والشكل 3-16 يوضح ذلك.

الشكل رق::3-16 كيفية إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور وفق تطبيق gip barberousse

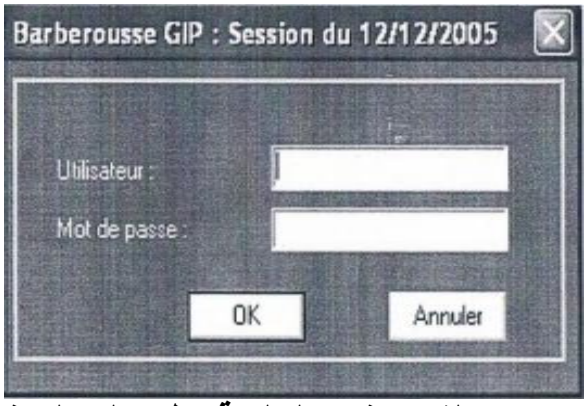

بعد القيام بفتح الجلسة تظهر لنا الصفحة الرئيسية المتعلقة بـ gip barberousse كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-17): الصفحة الرئيسية gip barberousse

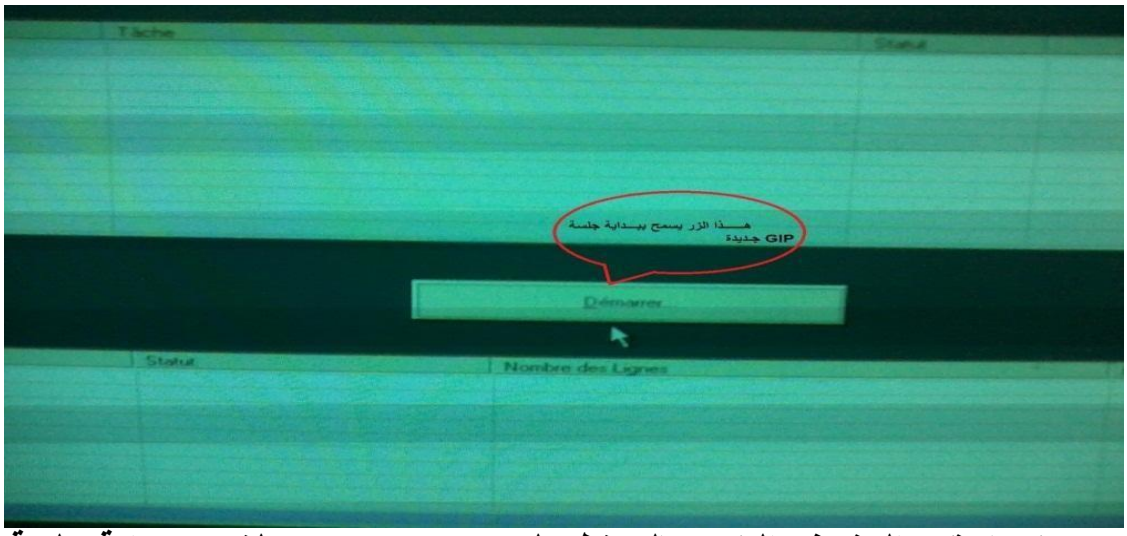

عندها يقوم المشرف البنكي بالضغط على (démarrer) لغرض بداية جلسة Gip جديدة، لتظهر لنا النافذة التالية

الشكل رقم (3-18): النافذة التي تسمح ببداية جلسة GIP جديدة

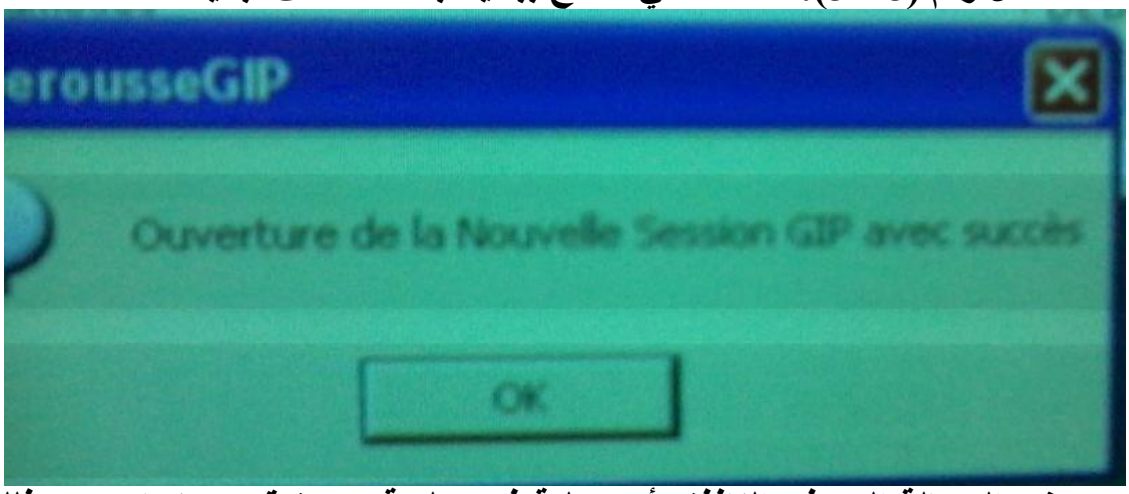

تفيد الرسالة التي في النافذة بأن عملية فتح جلسة جديدة قد تم بنجاح، بعد ذلك يقوم المستخدم بالضغط على زر الموافقة (ok) لإكمال العملية بنجاح.

بعد القيام بالضغط على زر الموافقة (ok) يظهر لنا ملف يحتوي على قائمة من الشيكات الواردة المحررة من طرف عملاء البنك كما يظهره الموالي:

الشكل رقم (3-19): إستقبال الشيكات وفق التطبيق gip – barberousse

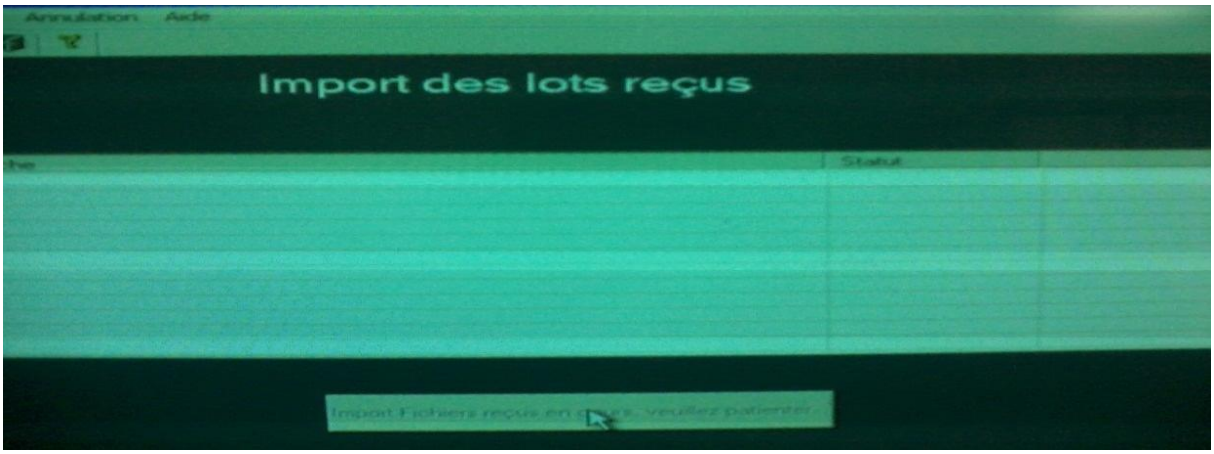

- **معالجة الشيكات الواردة أليا:**

من أجل معالجة الشيكات الواردة أليا، ننقر على ثم نختار المعالجة الألية، والشكل (3-20) يوضح خطرات المعالجة الألية للشيكات الواردة كما يلي:

الشكل رقم (3-20) يوضح كيفية المعالجة الألية للشيكات الواردة

بعد الضغط على traitement automatique des chéques حسب ما يبينه الشكل السابق تظهر لنا نافذة أخرى –

- **عدد الشيكات المرفقة بالصورة.**
- **عدد الشيكات الغير مرفقة بالصورة**
- **عدد الشيكات المدفوعة.**
- **عدد الشيكات المرفوضة...الخ.**

الشكل رقم (3-21): مختلف أنواع الشيكات التي تظهر بعد المعالجة الألية.

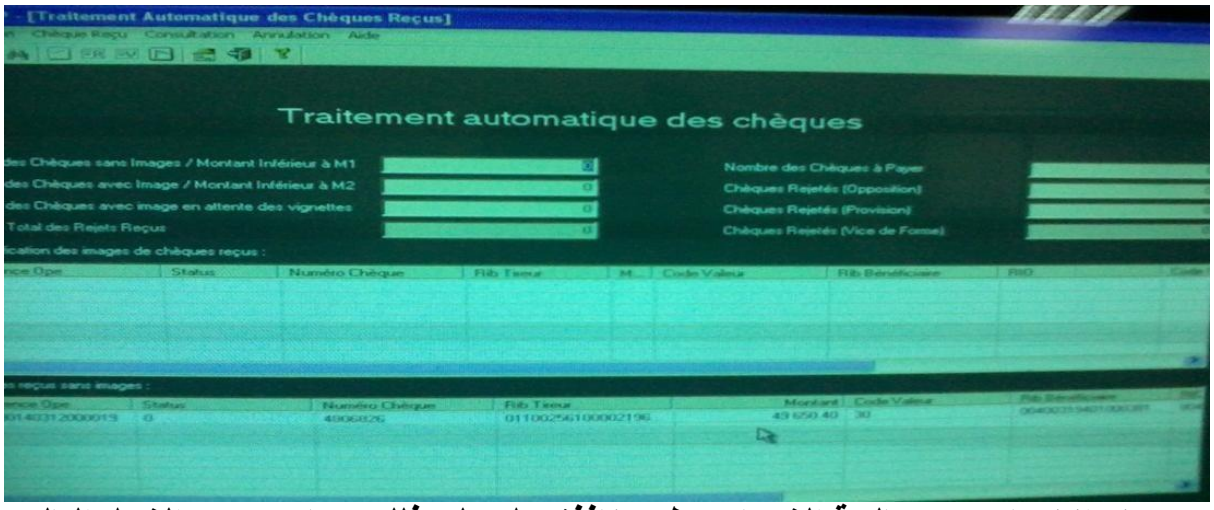

عند الإنتهاء من معالجة الشيكات تظهر نافذة تدل على ذلك، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (22-3) : نافذة تدل على إنتهاء مرحلة المعالجة الألية للشيكات

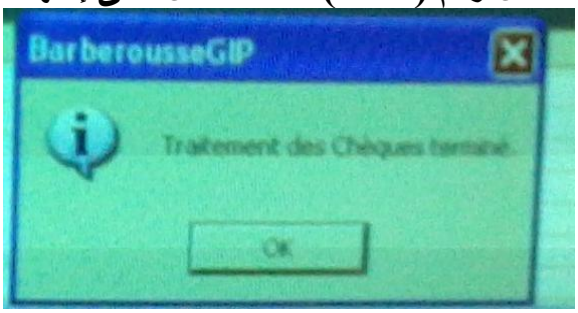

عندها يقوم المشرف بالضغط على زر الموافقة لتظهر لنا النافذة تبرز كافة المعلومات المحملة بعد الإنتهاء من المعالجة ، والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (23-3): النافذة التي تدل على مختلف المعلومات المحملة بعد إنتهاء عملية المعالجة الألية

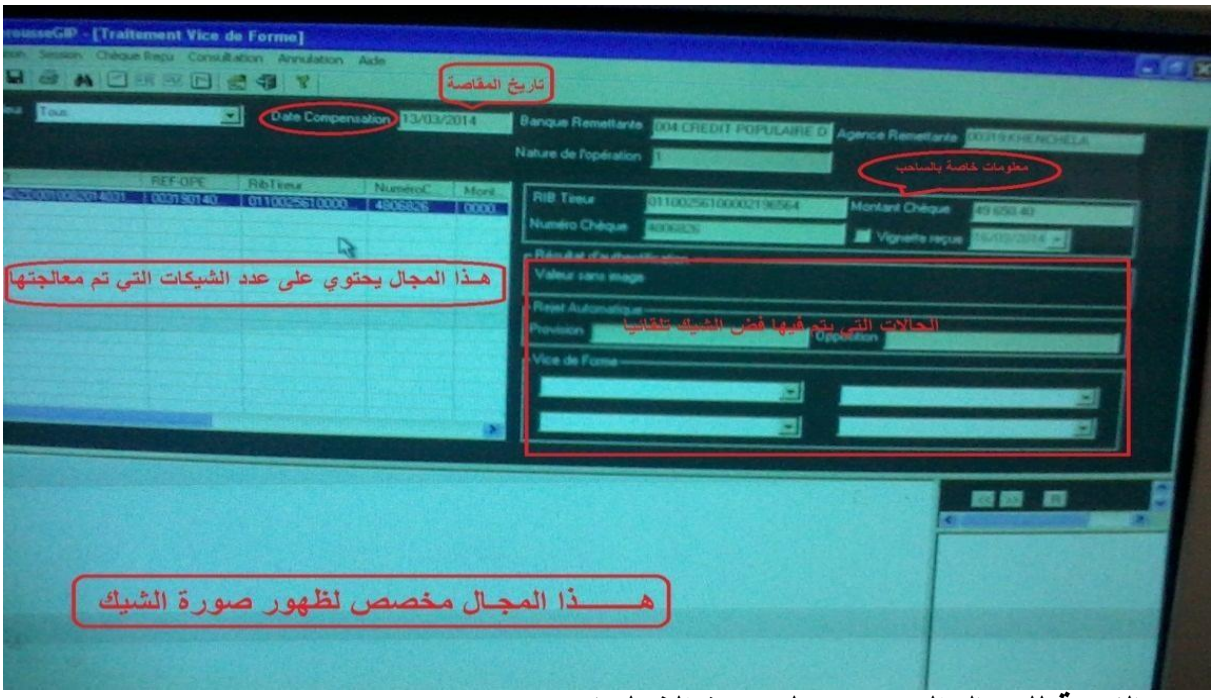

بالنسبة للمجال المخصص لصورة الشيك نجد:

- **الشيكات التي تحتوي على مبالغ أقل من 50000 دج تنسخ عبر جاز السكانير ولكن لا تظهر صورتها في الشاشة عند البنك المسير لحساب صاحب الشيك (العميل).**
- **الشيكات التي تحتوي على مبالغ أكبر من 50000دج تنسخ عبر جهاز السكانير وتظهر صورتها في الشاشة للتحقق منها.**

ولقد أكد مكلف بعملية المقاصة في قسم المحاسبة ببنك cnep على ضرورة التحقق من صحة ومصداقية الشيك من خلال التأكد مما يلي:

- **الأمضاء – كشف الهوية البنكية- قيمة المبلغ- التطهير – الختم grif- التاريخ ...الخ.**

بعد ذلك يقوم المكلف بالعملية (المقاصة من تحميل صور الشيكات إن وجدت وتخزينها واحد تلو الأخر.

- **معالجة الأخطاء الشكلية: تسمح هذه القائمة للمستخدم بالكشف يدويا عن الأخطاء الشكلية في الشيكات، ننقر على Chèque Reçu ثم نختار vice de forme كما يبين الشكل الأتي:**

الشكل رقم (24-3): يوضح كيفية معالجة الأخطاء الشكلية للشيكات الواردة

بعد ذلك يظهر لنا الشكل (3-25) الذي يسمح بعرض صورة الشيكات المحملة في يومية المقاصة، كم تسمح للمستخدم بإمكانية لكشف عن أي عيب محتمل.

الشكل رقم (3-25): يوضح الشيكات الواردة في يومية المقاصة

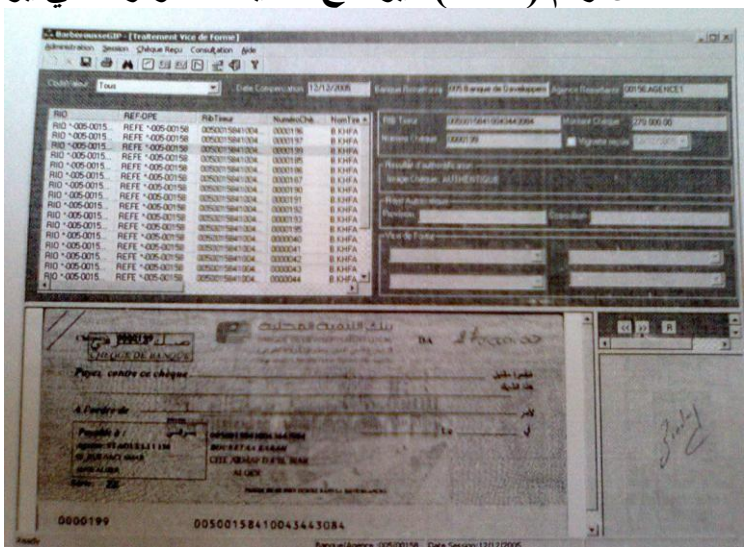

ومن ثم يتم عرض كل صورة شيكات على النحو التالي:

- **في حالة صحة ومصداقية صورة الشيك الواردة تظهر لنا النافذة التالية:**

الشكل رقم (3-26) يوضح حالة صحة ومصداقية الشيكات الواردة

- **في حالة عدم صحة ومصداقية صورة الشيك تظهر لنا النافذة التالية:**

الشكل رقم (3-27): يوضح حالة عدم صحة ومصداقية الشيكات الواردة

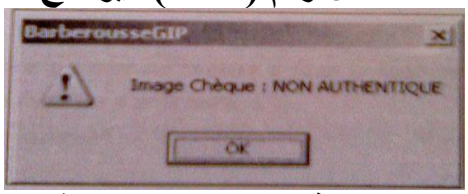

بالنسبة للحالات التي يتم فيها رفض الشيكات نذكر منها مايلي:

- **عدم وجود رصيد.- عدم كفاية الرصيد.- اختلاف توقيع الساحب.-**
- **الحساب مغلق.- الشيك غير موحد وغير مؤمن le cheque non normalisées non sécurise**
- **الشيك مكرر.- تقادم تاريخ الشيك. – تم دفع الشيك مسبقا.**
- **التطهير غير صحيح.- جلسة المقاصة غير مفتوحة لا يمكن إعادة التقديم في نفس الجلسة ...الخ.**

بعد ذلك يقوم المكلف بالعملية (المقاصة) من تحميل صور الشيكات- إن وجدت-، وحفظها واحدا تلو الأخر، بعد ذلك يقوم بطباعة تفاصيل الشيكات الذي تمت معالجتها.*

2- غلق التطبيق: لغلق التطبيق نتبع الخطوات التالية:

في المرحلة الأولى:

Gip- Barberousse ⟶ session ⟶ Fermeture session

الشكل رقم (3-28): يوضح الخطوة الأولى لغلق التطبيق Gip- Barberousse

الشكل رقم (3-29): يوضح المرحلة الثانية لغلق التطبيقGip- Barberousse

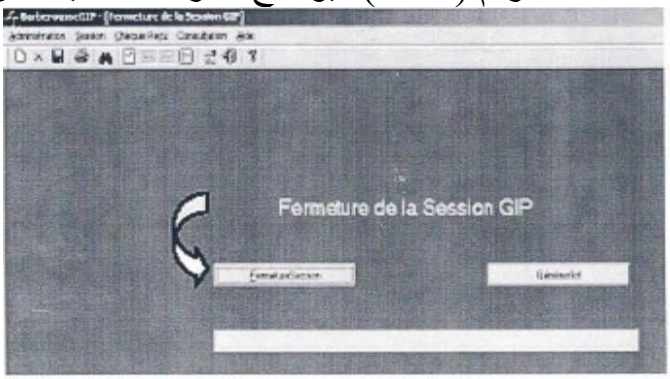

تظهر الخطوة الأخيرة Gip- Barberousse لغلق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-30) يوضح المرحلة الأخيرة لغلق التطبيقGip- Barberousse

الفرع الثاني: تشغيل تطبيق virements

* أنظر الملحق رقم 07.

للوصول إلى تطبيق يجب أن يكون لديك رقم تسجيل وكلمة المرور في dansys، بعد أن تقدم المعلومات اللازمة للوصول، يمكنك النقر على " الدخول" كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-31): كيفية الولوج إلى التطبيقVirements

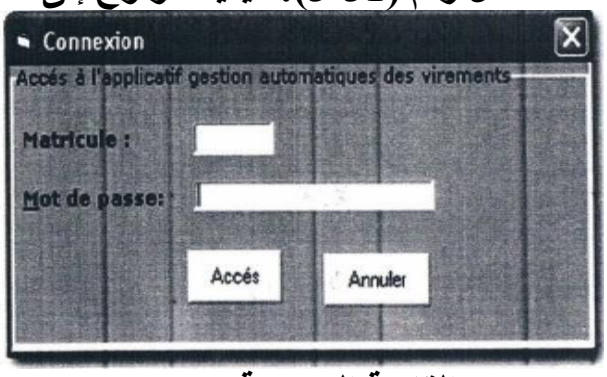

تتكون القائمة الرئيسية:

- **الإدارة.**
- **معالجة التحويلات.**
- **الإستشارات والنشر.**
- **مساعدة.**

الشكل رقم (3-32) فئات التطبيقVirements

القائمة

لرئيسية

يوجد ضمن القائمة الرئيسية السابقة فئة تختص بـ" معالجة التحويلات"، التي تحتوي بدورها على أربع فئات أخرى هي:

- **Virements émis standard interbancaireوهي متعلقة بالتحويلات القياسية الصادرة ما بين البنوك.**
- **Virements émis standard interbancaireوهي المتعلقة بالتحويلات القياسية الصادرة لنفس البنك وفي حالتنا بنكBNA**
- **. Virements émis gros montant interbancaire وهي المتعلقة بالتحويلات ذات القيمة الكبيرة الصادرة ما بين البنوك.**
- **Virements émis gros montant interbancaire وهي المتعلقة بالتحويلات ذات القيمة الكبيرة الصادرة لنفس البنك.**

الشكل رقم (3-33): فئات القائمة الخاصة بمعالجة التحويلات

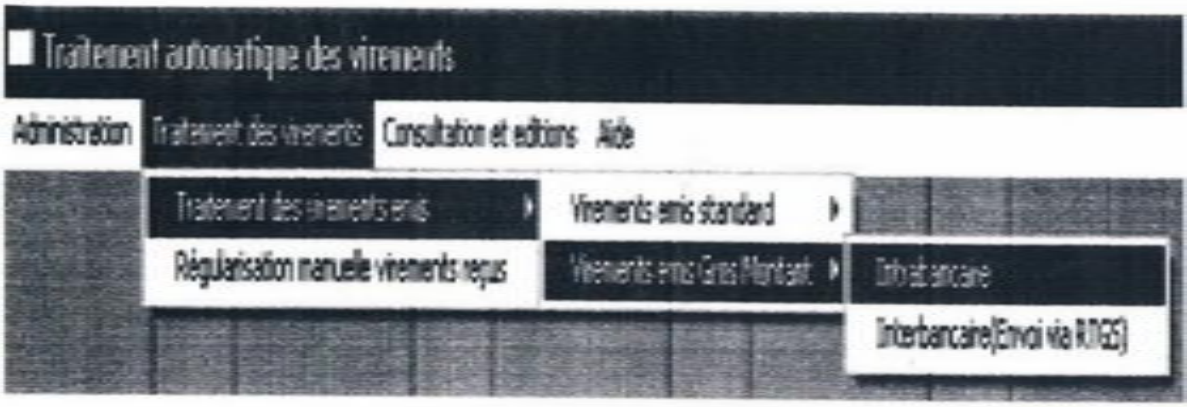

هذا وقد صرح المكلف بعملية المقاصة من أنه لابد لنا من معرفة متى نختار interbancaire ومتى تختار interbancaire ومتى نقوم بالتحويلات ذات القيمة الكبيرة أو القياسيةM

الجدول رقم (3-3): خاص بحالات اختيار كل فئة من فئات معالجة التحويلات

Interbancaire	ما بين البنك مثل: CPA.BADR.BEA.BNA.CNEP....الخ
Interbancaire	لنفس البنك مثلاBNA مستغانم و BNA قالمة ...الخ
التحويلات ذات القيمة الكبيرة	الشيكات التي تحتوي على مبالغ أكبر من أو تساوي 1000000دج
التحويلات القياسية	الشيكات التي تحتوي على مبالغ اقل من 1000000دج

وهذه الفئات الأربع سوف تستخدم نفس البيانات الخاصة بمرحلة معالجة التحويلات، المشكلة في النافذة الموضحة في الصفحة التالية:

الشكل رقم" (3-34) البيانات الخاصة بمرحلة معالجة التحويلات

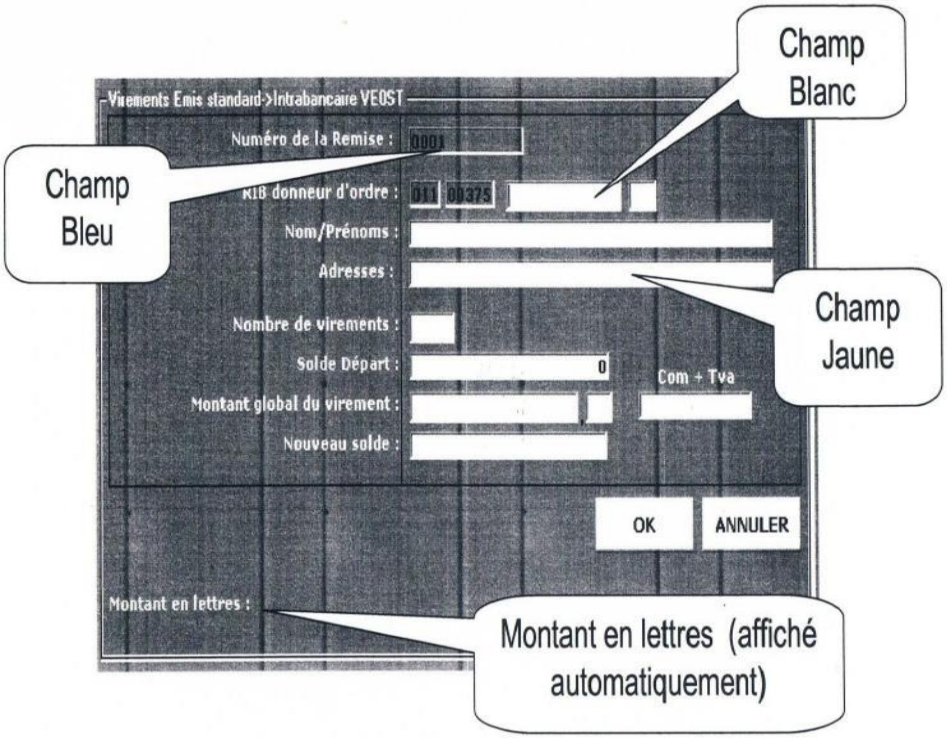

يبين الشكل السابق ما يلي:

- **المجال الذي بالون الأزرق هو مجال ثابت.**
- **المجال الذي بالون الأبيض تتم تعبئته من طرف المستخدم (متعلق بكشف الهوية البنكية للعميل).**
- **المجال الذي باللون الأصفر هو المجال الذي يعرض بشكل تلقائي- بمجرد كتابة كشف الهوية البنكية للعميل بشكل صحيح-**
- **على اليمين من المبلغ الإجمالي للتحويلات، لدينا مقدار العمولة () مضافا إليها الرسم على القيمة المضافة كذلك تعرض تلقائيا.**
- **سيكون لدينا دائما حرية الإختيار في نهاية الإدخال للتحقق من صحة أو إلغاء هذه القائمة سوف ترسل نافذة الإدخال مفصلة من قبل البنك، والصفحة الموالية تحتوي على تفاصيل التحويلات:**
-

الشكل رقم (35-3) تفاصيل التحويلات

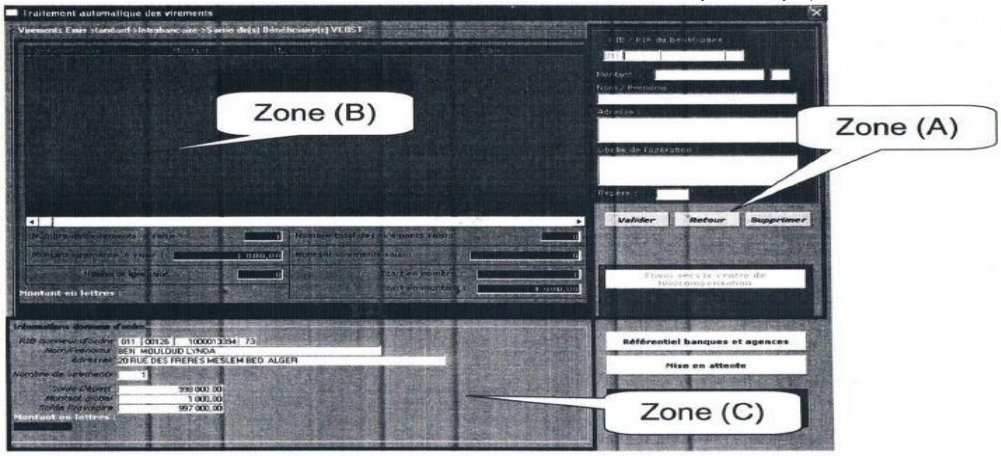

يتبين من صفحة تفاصيل التحويلات أنها تتكون من ثلاث نطاقات التالية:
النطاقA : متعلق بالمستفيد، حيث ندخل فيها تفاصيل التحويلات.
النطاق B: تعرض التحويلات المثبتة في النطاق السابق.
النطاق C : تعرض معلومات حول الأمر بالدفع – عميل بنكBNA
بعبارة أخرى: بعد التحقق من صحة التحويل في النطاق A ، يظهر ذلك في النطاق B كما أنه يمكن للمستخدم في أي لحظة الضغط على الرجوع RETOUR في النطاق A في حالة الإضافة أو تعديل المعلومة المخلة، كما يمكن الضغط على مسحSUPPRIMER في النطاق A من أجل مسح تحويل موجود مسبقا في النطاق B (بمعنى جرت معالجته من قبل)، بعد إدخال كافة التحويلات بصفة صحيحة، نرسل المدخلات بشكل فوري ومباشر إلى مركز المقاصة الإلكترونية كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-36): شكل يوضح إرسال المدخلات إلى مركز المقاصة الإلكترونية

بعد الإرسال مباشرة تظهر على الشاشة رسالة إنتظار لتأكيد إستلام الأموال التي أرسلت إلى مركز المقاصة الإلكترونية، كما يوضحها الشكل التالي:
الشكل رقم (3-37): رسالة الإنتظار لتأكيد استلام الأموال التي أرسلت إلى مركز المقاصة الإلكترونية

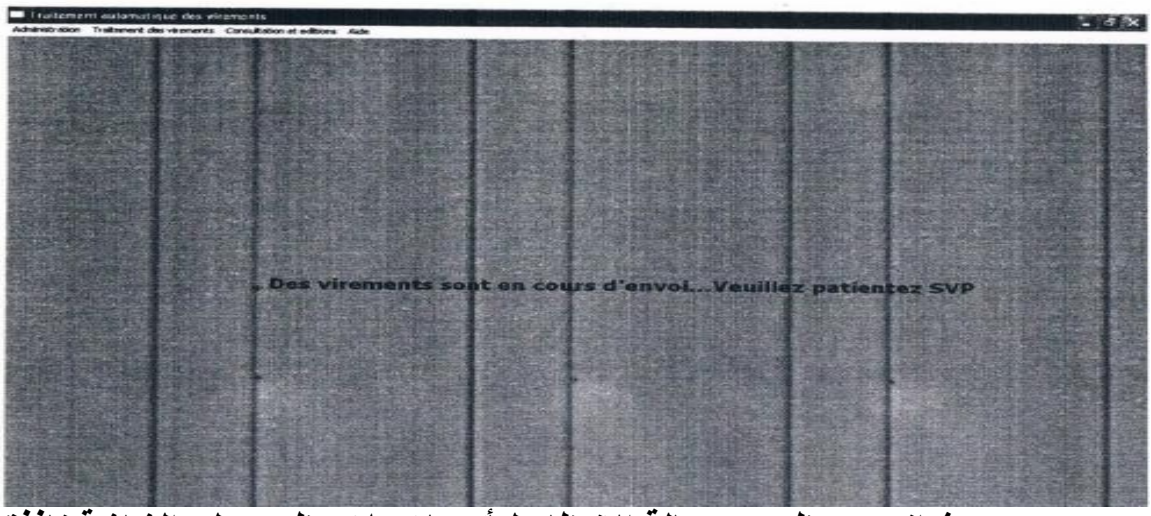

بعد مرور ثواني من ظهور رسالة الإنتظار لتأكيد لإستلام تظهر على الشاشة نافذة تؤكد عملية الإرسال من مركز المقاصة الإلكتروني، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-38)، النافذة التي تؤكد إرسال من مركز المقاصة الإلكترونية

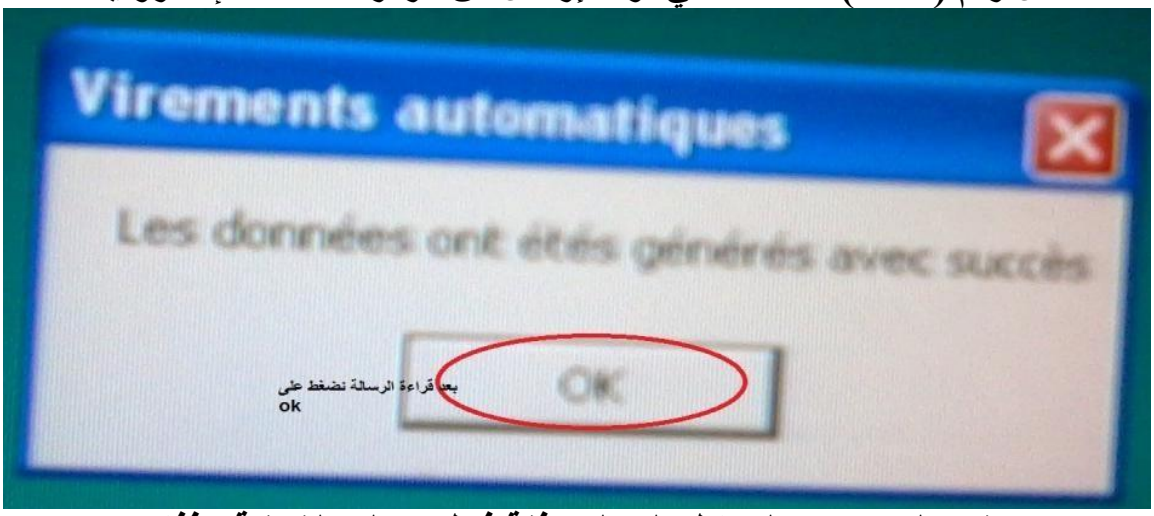

عندها يقوم المستخدم بالضغط على الموافقة فتظهر على الشاشة نافذة توضح بيانات الإرسال، وهي موضحة كما يلي:

الشكل رقم (3-39): النافذة التي توضح بيانات الإرسال

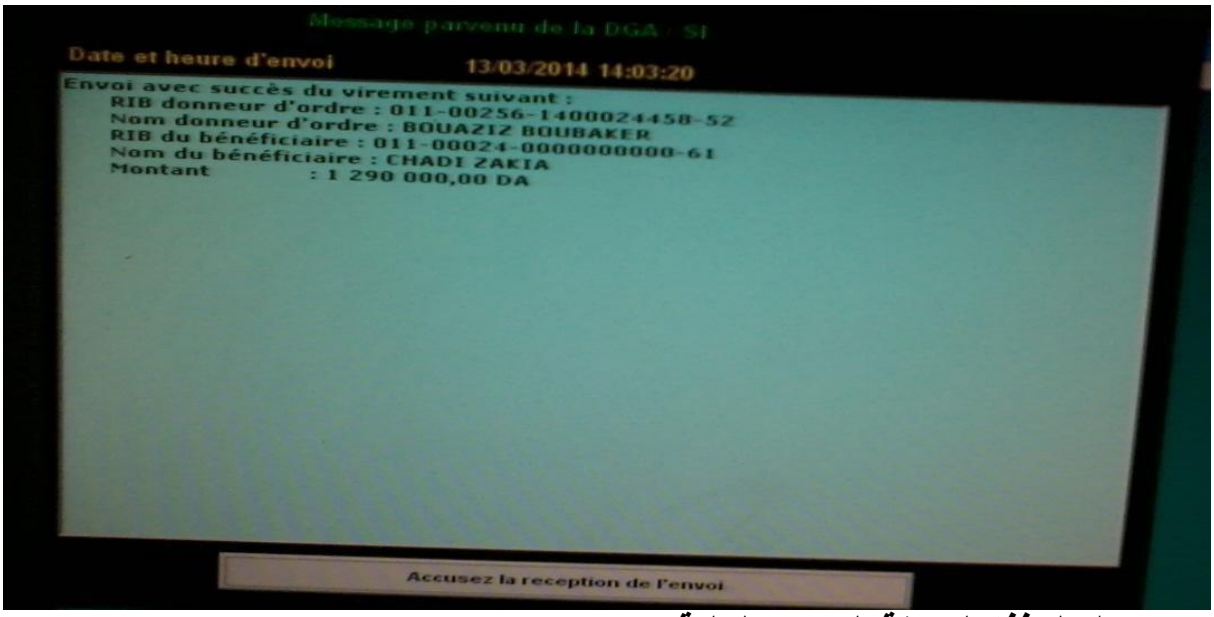

تحمل النافذة السابقة البيانات التالية:

- **تاريخ وساعة الإرسال.**
- **اسم ولقب الأمر..**
- **اسم ولقب المستفيد.**
- **كشف الهوية البنكية للأمر.**
- **كشف الهوية البنكية للمستفيد.**
- **المبلغ.**

للخروج من التطبيق يمكن لنا إتباع الخطوات التالية:

Traitement automatique des Virements____Administration Quiter

الشكل رقم: (40-3): الخروج من تطبيقVirements

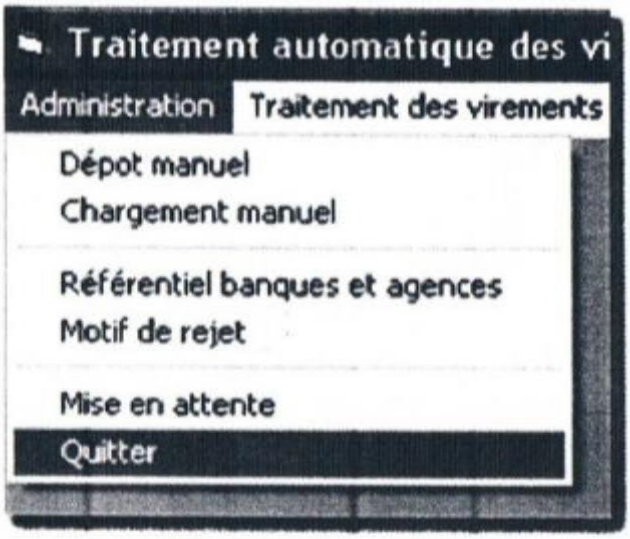

ملاحظة: نفس المراحل السابقة تتم بها مختلف وسائل الدفع (الأوراق التجارية) وبعد الإنتهاء منها يتم الإغلاق يوم المقاصة الجاري، وهكذا تتم إجراءات عملية المقاصة بمختلف مراحلها، كذلك تجدر الإشارة أن الأشكال التي تحمل صورا من الكومبيوتر هي مأخودة من مكان التربص(BNA) للتمكن من الإطلاع على كيفية إجراء عمليات المقاصة الإلكترونية وتعريف القارئ بالصورة والتحليل لفاعلية النظام في تنظيم العلاقات مابين البنوك المشتركة فيه وأهم مزاياها.

المطلب الرابع: الأسس المتبعة بين البنوك لتسهيل تطبيق المقاصة الإلكترونية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإطلاع على البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية، والرموز المستخدمة في عمليات التسوية في النظام، كذلك أوقات المعالجة والتسوية في نظلم المقاصة الإلكترونية.

الفرع الأول: البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية.

إن البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري في مجملها من 29 بنك بما في ذلك البنك الجزائري، والجدول الموالي يبين أسمائها وكذا الرمز الذي يحمله كل بنك في قاعدة المقاصة، بالإضافة إلى عدد الوكالات المتوفرة على مستوى كل بنك.

الجدول رقم(4-3): البنوك المشتركة في نظام المقاصة في الجزائر

Code	Nom De Banque	abréviation	le nombre d'agences
111	Banque Nationale d'Algérie	BNA	214
112	Banque Extérieure d'Algérie	BEA	95

110	La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	BADR	297
110	Crédit Populaire d'Algérie	CPA	144
112	Banque de développement local	BDL	156
111	al Baraka Bank	BARAKA	29
119	algerie poste	AP	1
119	Tresor Public	TRESOR	51
111	Caisse Nationale de Mutuatité Agricole	CNMA	62
111	La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance	CNEP	220
112	Citi Bank	Citi Bank	4
110	Arab Banking Corporation	ABC	25
119	La Société de Refinancement Hypothécaire	SRH	25
119	Société de Leasing	SL	25
121	Natixis Al Amana Bank	NATIXIS	28
121	Société Générale Algerie	SGA	89
122	Sofinanace	SOF	89
121	Arab Bank plc Algérie	AB PLC	09
129	BNP Paribas El_ Djazair	BNP	83
126	Trust Bank	TRUST	16
101	Housing Bank for trade And Finance	HOUSING	06
102	Algerian Gulf Bank	GULF	44

100	Centre d'enfouissement technique	CET	44
100	MAGHREB LEASING ALGÉRIE	MLA	44
102	Fransa Bank El_Djazair SPA	FRANSA	04
101	Calyon Algerie SPA	CACIBA	01
109	Hong Kong & Shanghai Banking Corporation	HSBC	03
109	Al_Salam Bank Algeria SPA	AL SALAM	06
111	Banque d'Algérie	BA	48

الفرع الثاني: الرموز المستخدمة في عمليات التسوية في النظام المقاصة.

كما سبق وأن أشارنا بأن البنوك تتداول فيما بينها رموز تعبر عن عمليات تسوية المعاملات، تسمح هذه الرموز بتنظيم العلاقة فيما بينهم وبالتالي تسهيل عملية التسوية في نظام المقاصة الإلكترونية وتوفير كل من الجهد والوقت، بحيث تبين الرموز المستخدمة والمتداولة بين البنوك أثناء تطبيقها للمقاصة الإلكترونية، وتجدر الإشارة أن هذه الرموز معرفة لدى كافة البنوك والمؤسسات المصرفية المشتركة في قاعدة المقاصة الإلكترونية حيث يبين الشكل الموالي (شكل رقم 3-47) أنه على مستوى المقاصة يوجد صنفين:

- **مقاصة صادرة تحمل الرمز(1).**
- **مقاصة واردة تحمل الرمز (2).**

ينقسم كلا من المقاصة الصادرة والواردة إلى:

- **المقدمة تحمل الرمز(21).**
- **المرفوضة (22).**

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يبين الشكل رموز وسائل الدفع المستخدمة في النظام والمتمثلة في كل من:

- **الشيكات (30.31.32).**
- **التحويلات (10.11.12.13).**
- **الإقتطاعات (20).**
- **الكمبيالية(60).**
- **السند لأمر(61).**
-

الشكل رقم (41-3): الرموز المستخدمة في عمليات التسوية في النظام المقاصة

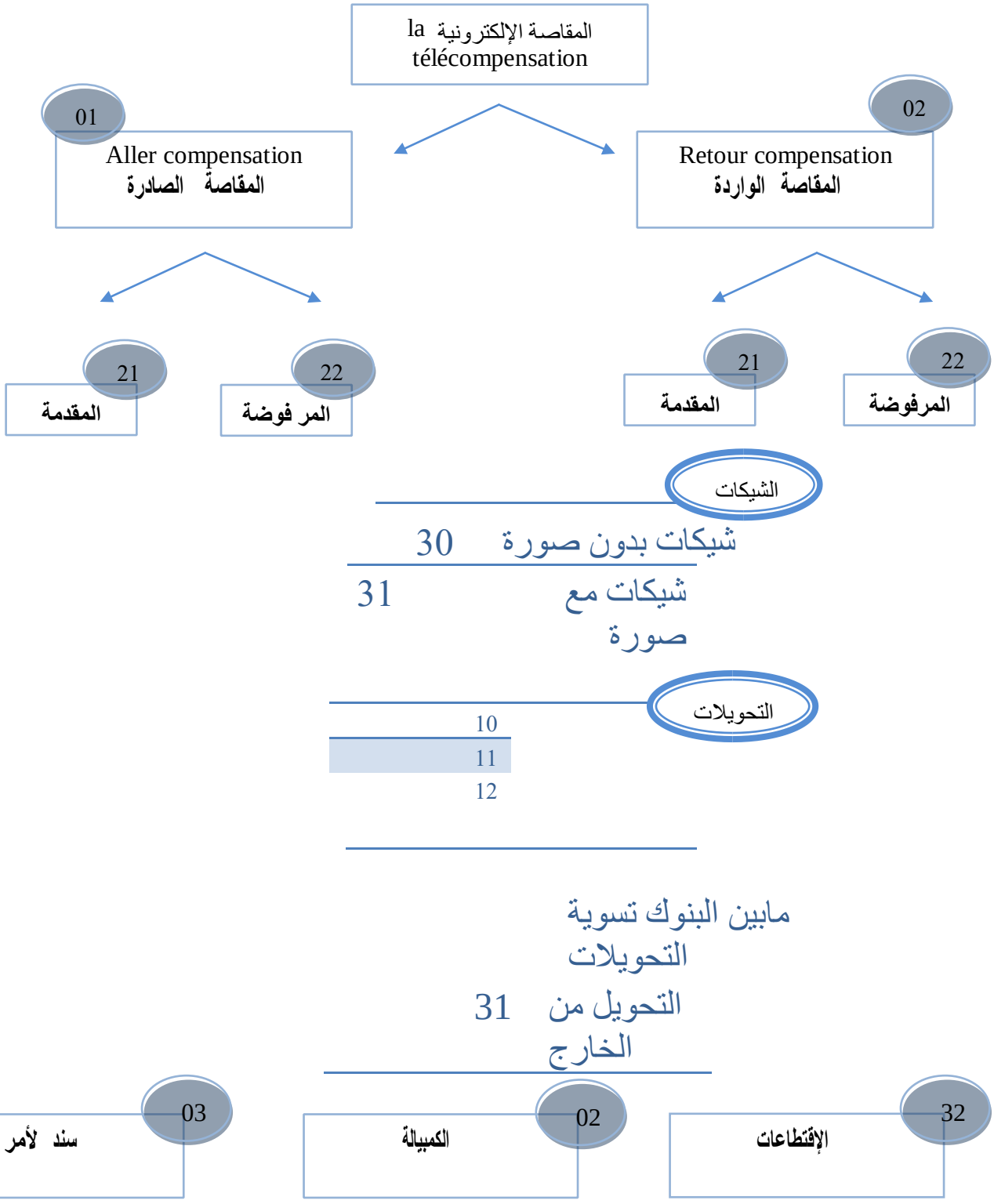

الفرع الثالث:أوقات المعالجة والتسوية في نظتم المقاصة الإلكترونية.

نقصد بأوقات المعالجة، الفترة الزمنية اللازمة لتسوية وسائل الدفع في نظام ATCI ، حيث تختلف هذه الفترة بإختلاف المدفوعات (الشيكات، التحويلات الكمبيالية والسند لأمر).

- **بالنسبة للشيكات: يتم تبادل الشيكات وتسويتها بين البنوك بعد يومين من يوم تقديم الشيك J +2 من طرف العميل كأقصى حد، بينما يتم رفض الشيك وإرجاعه إلى صاحبه مع توضيح السبب في أجل ثلاثة أيام من يوم تقديم المقاصة J+3 ، تسحب قيمة مبلغ الشيك في حالة قبوله بعد مضي يومين من يوم تقديمه للبنك، في حين تضاف مستحقات المستفيد من الشيك إلى حسابه بعد مضي خمسة أيام على الأكثر من تاريخ التقديم في لمقاصة J+5 يمكننا تلخيض ذلك الجدول رقم (3-7) الموالي:**

الجدول رقم: (3-5): فترة معالجة الشيكات في نظام المقاصة الإلكترونية

الفترة المحاسبية		وقت الرفض	أوقات التبادل	وسيلة الدفع
المستفيد	الساحب			
كأقصى حد J+5 J: تاريخ تقديم المقاصة	الدفع:J+2 الرفض:J+3 J: يوم التقديم في المقاصة	كأقصى حد J +3 J : يوم تقديم في المقاصة	كأقصى حد J +2 J : يوم منح الزبون.	الشيك

المصدر: الوثائق الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري مستغانم

- **بالنسبة للتحويلات: يتم تسوية التحويلات بين البنوك بعد يوم واحد من يوم تقديم الشيك 1+ من طرف العميل كأقصى حد، بينما يتم رفضها أجل يومين من يوم تقديم للمقايضة 2+ ، تسحب قيمة المبلغ التحويلة في حالة قبولها في نفس يوم التقديم، في حين تضاف مستحقات المستفيد منها إلى حسابه بعد مضي يومين على الأكثر من تاريخ التقديم في المقايضة2+ يمكننا تلخيص ذلك في الجدول رقم (3-8) الموالي:**

الجدول رقم: (3-6): فترة معالجة التحويلات في نظام المقاصة الإلكترونية

الفترة المحاسبية		وقت الرفض	أوقات التبادل	وسيلة الدفع
المستفيد	الأمر			
كأقصى حد J+2 J: تاريخ تقديم المقاصة	J J: التقديم في المقاصة	كأقصى حد J +2 J : يوم تقديم في المقاصة	كأقصى حد J +1 J : يوم منح الزبون.	التحويلات

المصدر: الوثائق الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري مستغانم.

- **بالنسبة الكمبيالية:**

لابد من الإشارة أن الكمبيالية يتم إرسالها إلى البنك قبل تجريدها في نظام تسوية المدفوعات بـ 10 أيام في شكل سند ورقي أولا، حتى يقوم المكلف بعملية المقاصة

بمعاينتها يدويا في تلك الفترة وإكتشاف أي خطأ محتمل فيها. بعد ذلك يتم تسوية الكمبيالية بين البنوك طوال فترة صلاحياتها، بينما يتم رفضها وإرجاعها إلى صاحبها أو البنك المرسل مع توضيح السبب في أجل 3 أيام من يوم تقديم للمقاصة J+3 تسحب قيمة مبلغ الكمبيالية في حالة قبوله بعد مضي ثلاثة أيام من يوم تقديمها للبنك، في حين تضاف مستحقات المستفيد من الشيك إلى حسابه بعد مضي يومين على الأكثر من تاريخ التقديم في المقاصة J+2 يمكننا تلخيص ذلك في الجدول رقم (9-3) الموال

الجدول رقم: (7-3): فترة معالجة الكمبيالية في نظام المقاصة الإلكترونية

الفترة المحاسبية		وقت الرفض	أوقات التبادل	وسيلة الدفع
المستفيد	الساحب			
كأقصى حد J+2: تاريخ تقديم المقاصة	كأقصىحد:J+3 J: يوم التقديم في المقاصة	كأقصى حد J +1 J : يوم تقديم في المقاصة	أجل الكمبيالية	الكمبياليةالشيك

المصدر: الوثائق الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري مستغانم..

خلاصة الفصل:

إتضح لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن كل من الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط والبنك الوطني الجزائري، يلعبان دورا فعالا ضمن المنظومة البنكية الجزائرية نظرا للخدمات العديدة التي يقدمها كل منهما والتي عرفت تطورا ملحوظا مع مرور الزمن، ومن خلال إطلاعنا على إجراءات تنفيذ المقاصة الإلكترونية تبين لنا أنه وبمساهمة التقدم التكنولوجي أدخلت ثقافة جديدة في التعامل بين البنوك، حيث قدمت ميزات هامة لها، إذ أنها تمكنهم من تسوية المعاملات مع البنوك الأخرى في فترات زمنية قصيرة كما أنها توفر لهم الحماية من العديد من المخاطر أهمها الأخطاء العلمية التي يمكن أن تعرفها المقاصة اليدوية، ناهيك عن القدرة استخدام السيولة المتاحة وتخفيض التكاليف ولكن تبقى المبالغ التي تمر عبر هذا النظام قليلة مقارنة بالسيولة الموجودة بالإقتصاد نظرا لإعتماد الأعوان الإقتصاديين في الجزائر على النقود القانونية أكثر من وسائل الدفع الأخرى، هذا ما يفضي إلى ضرورة عمل السلطات المعنية خاصة منها النقدية على تحديث وسائل الدفع في الجزائر خاصة منها الإلكترونية.

الخاتمة

لقد احدثت التكنولوجيا الكثير من الصعيد البنكي ,حيث ساهمت في تقدم البنوك ووضعها علي سكة التطوير اللذي يحتاجه العالم في عصرنا هذا .وباعتباره الجهاز

البنكي قطاعا حساسا داخل أي إقتصاد لتواجده في مركز النشاطات الإقتصادية فهو يمثل القناة اللازمة لإنتقال الأموال بين الأعوان الإقتصاديين، وذلك من خلال إتاحة مجموعة من وسائل الدفع التي تعرف تطورا من شكلها النقدي إلى الشكل الإلكتروني،ولم يقف هذا التطور عند طبيعة وسائل الدفع بل تخطاه إلى طريقة تسويتها،خاصة فيما بين البنوك.

وبإعتبار المقاصة الإلكترونية النسخة الإلكترونية عن المقاصة التقليدية،التي تعد مؤشرا من مؤشرات دعم وتعزيز لجودة الخدمات البنكية،وعمليات نقل الأموال وجذب الإستثمارات،مما جعل البنوك الجزائرية تسارع لتبنيها من أجل النهوض بالمنظومة البنكية ومحاولة المحافظة على مكانتها التنافسية بزيادة حصتها في السوق،ويعود هذا للدور الذي تلعبه المقاصة الإلكترونية في تحسينها لتنظيم العلاقة بين البنوك في الساحة البنكية لما تحصيه من مزايا جعلتها تحتل الصدارة في الصناعة المصرفية،فهي تساعد على تحسين أداء البنوك بتيسير المعاملات وسرعة تحصيل الأرصدة فيما بين البنوك.هذا ما كان يشكل دافعا للبنوك الجزائرية للجوء إلى هذا النوع من الأنظمة المدعو بـ ATCI حيث إتجهت إلى تطبيقه مدعومة بنظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS لمجارة باقي الدول _خاصة الدول المغاربية_،حيث يساهم كلاهما في توفير أرشيف إلكتروني يحوي كافة الصور و معلومات الشيكات والحوالات المقدمة للنظام. ناهيك عن النصوص القانونية التي صدرت لحماية إستخدامه.

كما تم الإعتماد من خلال بحثنا على أسلوب دراسة حالة للإطلاع على إجراءات تطبيق هذا النظام البنك الوطني الجزائري BNA لولاية أم البواقي،وتم التعرف على دور المقاصة الإلكترونية وفعاليتها في تنظيم العلاقة بين البنوك عن طريق تسجيل إجراءات التنفيذ من بداية جلسة المقاصة الإلكترونية إلى غاية إغلاقها والرموز المستخدمة في تسوية المعاملات البنكية وغيرها من الأسس.هذا ما مكننا من إختبار الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة،وتسجيل مجموعة من النتائج لنتوصل في الأخير لوضع بعض من التوصيات الهدف منها رفع كفاءة هذا النظام بالبنوك الجزائرية.

نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

1. **لقد تقلصت فترات تحصيل المدفوعات الشيكات، التحويلات، الإقتطاعات، الأوراق التجارية، بشكل جوهري، ناهيك عن إنخفاض تكلفتها وتحسن تسيير خزينة البنوك بشكل جيد.**
2. **حققت المقاصة الإلكترونية أقصى فعالية في معالجة العمليات وبأكثر سرعة وأمان. وبالتالي تعتبر النتيجتين السابقتين بمثابة تأكيد للفرضية الأولى.**
3. **لم يؤدي تطبيق المقاصة الإلكترونية إلى غلق غرف المقاصة نهائيا،وإنما بقيت قائمة لمعالجة السندات التي لا تستجيب للمعايير و المواصفات الموضوعة من قبل لجنة التوحيد،حيث بقيت غرف المقاصة التي يسيرها النظام 79-33 مفتوحة .**
4. **لم تتمكن الجزائر لحد الآن من مسايرة الدول الأخرى في مجال النقود الإلكترونية، وذلك نظرا لغياب الوعي المصرفي.**

من خلال النتيجتين (4-3) نؤكد على صحة الفرضية الثانية.

5. **كان للتغييرات التكنولوجية الأثر المباشر على تطور أنشطة البنوك وأنظمتها المالية، فإنتشار إستعمال أجهزة الكمبيوتر ساعد على إبتكار وسائل وأساليب خدمات بنكية جديدة،لها الأفضلية من حيث الأداء والتكلفة و الأمان. بالإضافة إلى تعزيز الثقة في النظام البنكي ككل،ولم يبقى النظام المصرفي الجزائري بمنأى عن هذه التغييرات، بإنتقالها من نظام الورقي إلى نظام أكثر مرونة وسرعة.**
6. **إن مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى العمل البنكي،يمكن إعتبارها أحد الجوانب الإيجابية التي تطبع النظام المصرفي الجزائري والتي من شأنها أن تحفز على جلب الإستثمار الأجنبي.**
7. **وعي البنوك وإقبالها على نظام التحويل الآلي للمدفوعات والخدمات المصرفية الآلية والإلكترونية،حيث تعتبر سرعة المعالجة والتسوية الركيزة الأساسية لتوسيع المبادلات في الجزائر.**
8. **ساهم تطبيق المقاصة الإلكترونية في رد الإعتبار للشيك من قبل مستعمليه من حيث الضمان والثقة،فوفقا لهذا النظام فقد تم إستحداث شيكات جديدة تعتبر إضافة إلى المميزات القانونية المحددة في المادة 492 من القانون التجاري والأمر 35-75 المؤرخ في 25 جانفي 1995.**

تعتبر النتائج السابقة بمثابة تأكيدا على صحة الفرضية الثالثة، فالجزائر لها مسا كثيرة في هذا المجال منذ سنة 2336 وهي تطمح لتأالية النظام البنكي من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم وهذا ما تم التطرق له من خلال الطبيعة القانونية للمقاصة الإلكترونية.

9. **لقد وضع بنك الجزائر هيكلا أساسيا يسمح بتحقيق أقصى فعالية في معالجة العمليات بين البنوك والعمليات بالسوق المالية وذلك بتأسيس نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.**
10. **إن تبني الجزائر نظام التسوية الإجمالية الفورية والمقاصة الإلكترونية سيسمح للبنوك مواكبة التطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية خصوصا وأنها تسعى للإندماج في الإقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي.**
11. **يساهم نظام المقاصة الإلكترونية و الدفع المستعجل في توفير أرشيف لصور ومعلومات الشيكات والحولات المقدمة داخل النظام.**

من خلال هاته النتائج نؤكد على صحة الفرضية الرابعة.

12. **يساعد هذا النظام على تقليل حالات الغش وذلك من خلال نظام حماية مدعم قادر على كشف جميع التجاوزات ومجهز ضد كل الأخطار العملية.**
13. **نتيجة تطبيق هذا النظام من قبل البنوك الجزائرية فإنه ساعدها على تبوء مكانة عالية لدى الأعوان الاقتصاديين لوحظت من خلال الزيادة في رأس مال الزبائن.**
14. **عملية المقاصة الإلكترونية هي دورة تجمع بين ثلاث بنوك _البنك المرسل والبنك المرسل إليه و البنك المركزي_،يلتزم كل بنك بأداء دوره على أكمل وجه إتجاه البنك الأخر،حتى تسير العملية بشكل متناسق ومنظم بعيدا عن الأخطاء وبأقل جهد وتكلفة.**

تعتبر النتائج السابقة بمثابة تأكيد على صحة الفرضية الخامسة.

الإقتراحات :

بناء على النتائج السابقة توصلنا إلى أن زيادة فعالية المقاصة الالكترونية في الجزائر يعتمد على تحديث نظام الدفع،لذلك لابد من:

- ✍ **توفير كوادر متخصصة في البنوك وتدريبها على إكتشاف التزوير.**
- ✍ **التوسع في البعثات التدريبية للعاملين في القطاع البنكي، بغية إستيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا والبرمجيات الحديثة المستعملة في المنظومة البنكية وطرق التعامل معا، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها.**
- ✍ **على البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية العمل على التنسيق بشكل دوري ومستمر مع مركز المقاصة المسبقية، بغية تجنب أخطاء متكررة أو العمل على تفاديها كأقل تقدير.**
- ✍ **العمل على إتخاذ نظام معلوماتي موحد على كافة المنطومة البنكية الجزائرية.**
- ✍ **العمل على الإستمرار في تطوير وتحديث البنى التحتية للبنوك بغية مواكبة تقنية المعلومات و إستيعابها.**

آفاق البحث:

بإعتبار هذا المجال خصب للبحث وواعد بإستقطاب إهتمام الباحثين من جوانب مختلفة،حاولنا من خلال موضوعنا فتح آفاق من أجل بحوث جديدة يمكن التطرق إليها مستقبلا وهي:

- ✍ **دور المقاصة الإلكترونية في تحسين الأداء البنكي،**
- ✍ **واقع تحديث البنية التحتية للمنظومة البنكية في الجزائر،**
- ✍ **أثر تطبيق نظام المقاصة الجزائرية على المنظومة البنكية الجزائرية.**

المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب:

1. أحمد بوراس السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والمخاطر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2014.

2. جعفر عبد الإله نعمة، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المنهاج عمان، 2010.

3. حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوارق للنشر والتوزيع، عمان ، 2013.

4. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية- الطرق المحاسبة الحديثة، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.

5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

6. الطاهر لطرش،" تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

7. فائق شقير وأخرون، محاسبة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000.

8. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، "المحاسبة المصرفية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 1996.

9. ناجي جمال، المحاسبة والعمليات المصرفية، الطبعة الثانية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002.

10. وسيم محمد الحداد وشقيري نوري موسى، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012،.تسهيل أعمال البنوك.

11. وسيم محمد الحداد وشقيري نوري موسى، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2013.

ثانيا: الرسائل الجامعية والمذكرات

1. حدوم ليلى، أنظمة الدفع بين البنوك، أطروحة دكتوراه تخصص قانون خاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2013،

2. حسين عبد الجليل أل غزوي، الإتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة، أطروحة دكتوراه فلسفة المحاسبة، الأكادمية العربية بالدنمارك، 2011.

3. حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2001-2002.
4. السعيد بريكة ، واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفارقاها تطورها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في البنوك والتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010-2011.
5. شايب محمد، ""أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائري،دارسة حالة الندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطي، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك واقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2007/2006.
6. شيروف فضيلة،"أثر التسويق الإلكتروني في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
7. صفاء يوسف القواسمي، المسؤولية القانونية الناشئة في عمليات المقاصة الإلتونية للشيكات في القانون الأردني"، مذكرة لنسل شهادة الماجستر في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، 2009.
8. العاني إيمان ،"البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكتروني"، مذكرة لنيل شهادة ماجستر علوم اقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007/2006.
9. لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الواحد والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2008-2009.
10. معطي سيد أحمد ، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على أنشطة البنوك: دراسة تحليلية استبيانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأفراد وحكومات الشركات، جامعة تلمسان الجزائر، 2011-2012.
11. نبيل ذنون، منال مرهون، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 25، بغداد العراق 2010.
12. نعيم جهاد عيادة اللحام، " المقاصة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيقها في مصارف قطاع غزة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الفقه المقارن ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
13. واقد يوسف ،" النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في القانون جامعة تزيزيوزو، الجزائر، 2011

ثالثا:الملتقيات والأيام الدراسية

1. أيت زيان كمال وايت زيان حورية، " الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011،

2. بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة، ""واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة ،يومي27/26 أفريل 2011.
3. شيشة نوال، زنيني فريدة، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011 .
4. غياظ الشريف، عبد المالك مهري، "إشكالية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات"، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 03 و02 ديسمبر 2013.
5. محرز نور الدين، صيد ريم، نظلم الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011.
6. منصور الزين، وسائل الدفع والسداد الإلكتروني: عوامل الإنتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 أفريل 2011.

رابعا: المجلات:
1. أحمد عبد الله العوضي، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 06، الكويت، 2010.
2. أسماء بنت لشهب، باسم محمد ملحم، التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللعلاقات القانونية الناشئة عنها في القانون الأردني، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد02، الأردن، 2013.

خامسا : الأنظمة والتعليمات
1. النظام 04/05 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 2005، المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية العدد 05، الصادرة 15 جانفي 2006.
2. النظام 97-03 مؤرخ في 16 جب عام 1418 الموافق 17 نوفمبر 1997، يتعلق بغرفة المقاصة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة بتاريخ 26 ذو القعدة عام 1418 الموافق ل 25 مارس 1998.
3. النظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1426 الموافقلـ 15 ديسمبر 2005 ، المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26 ،بتاريخ 23 أفريل 2006.

سادسا: التقارير و النصوص القانونية:

1. تقارير و وثائق داخلية خاصة ببنك BNA مستغانم.

الكتب باللغة الأجنبية

أولا:الرسائل والمذكرات

1. **Lucien r.camara ;impact de la mise en place d'un système de règlement brut en temps réel (RTGS) sur l'organisation le système d'information et la gestion de la liquidité d'un banque commerciale :expérience Française et enseignements pour la zone UMOA (union monétaire ouest africain),Centre Africain d'étude Supérieur en Gestion (CESAG)Banque de France, mémoire de fin d'études en master banque et finance, promotion 2002**

ثانيا : التقارير

1. **Rapport annuel de la banque d'algerie 2005.**
2. **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2006.**
3. **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.**
4. **Rapport annuel de la banque d'algerie 2009.**

ثالثا:المواقع الالكترونية

1. http://chababmascara29.ahlamontada.com
2. http://dc153.4shared.com/doc/'hEcj2w/preview.html ;
3. http://eltaareq.blogspot.com/2010/04/blog-post_22.html
4. http://rahalmoustafa.blogspot.com
5. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ح ت،ك /
6. http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php
7. http://www.egytips.com/ما-هو-الاقتطاع-البنكى؟.htm l.
8. http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php
9. مدونة الحقوق:http://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html
10. موقع البنك الوطني الجزائري www.ban.dz

الملاحق

الملحق رقم 01:

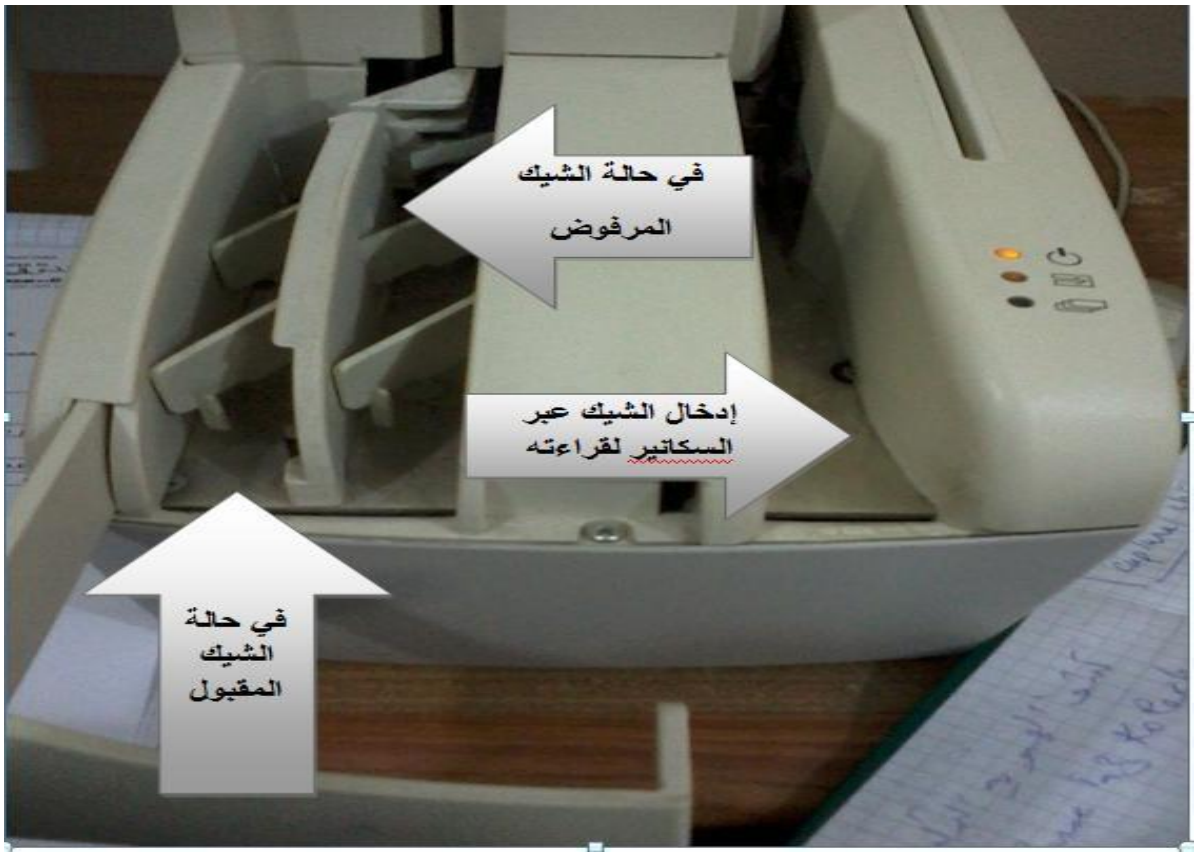
في حالة الشيك
المرفوض
إدخال الشيك عبر
السكانير لقراءته
في حالة
الشيك
المقبول

الوضعية
الصحيحة
لإدخال
الشيك عبر
السكانر

الملحق رقم 02.

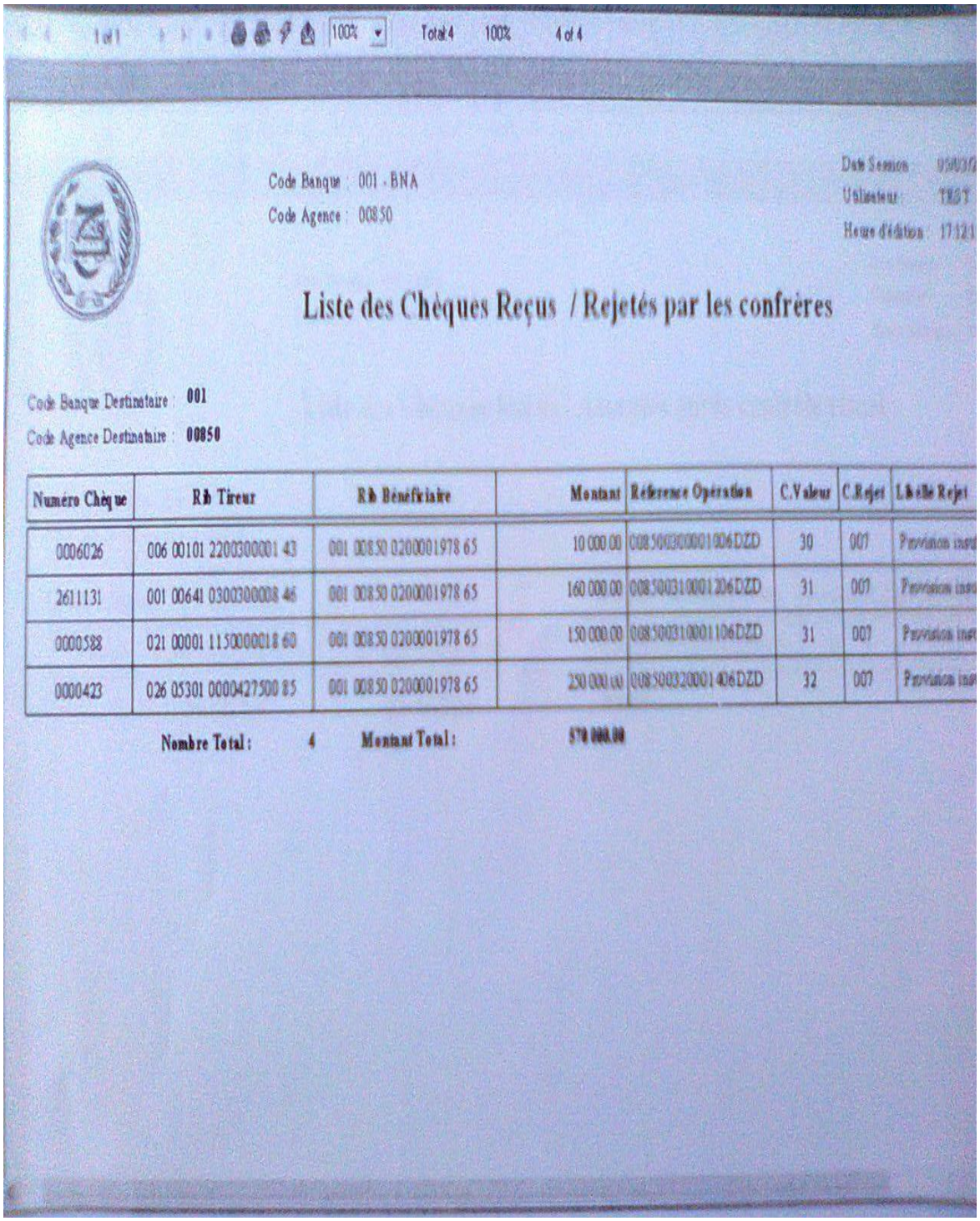

1 of 1 100% Total 4 100% 4 of 4

Code Banque : 001 - BNA
Code Agence : 00850

Date Session :
Utilisateur : TEST
Heure d'édition : 17:12:1

Liste des Chèques Reçus / Rejetés par les confrères

Code Banque Destinataire : **001**
Code Agence Destinataire : **00850**

Numéro Chèque	Rib Tireur	Rib Bénéficiaire	Montant	Référence Opération	C.Valeur	C.Rejet	Libelle Rejet
0006026	006 00101 2200300001 43	001 00850 0200001978 65	10 000.00	008500300001906DZD	30	007	Provision insu
2611131	001 00641 0300300008 46	001 00850 0200001978 65	160 000.00	008500310001206DZD	31	007	Provision insu
0000588	021 00001 1150000018 60	001 00850 0200001978 65	150 000.00	008500310001106DZD	31	007	Provision insu
0000423	026 05301 0000427500 85	001 00850 0200001978 65	250 000.00	008500320001406DZD	32	007	Provision insu

Nombre Total : 4 Montant Total : 570 000.00

الملحق رقم 03.

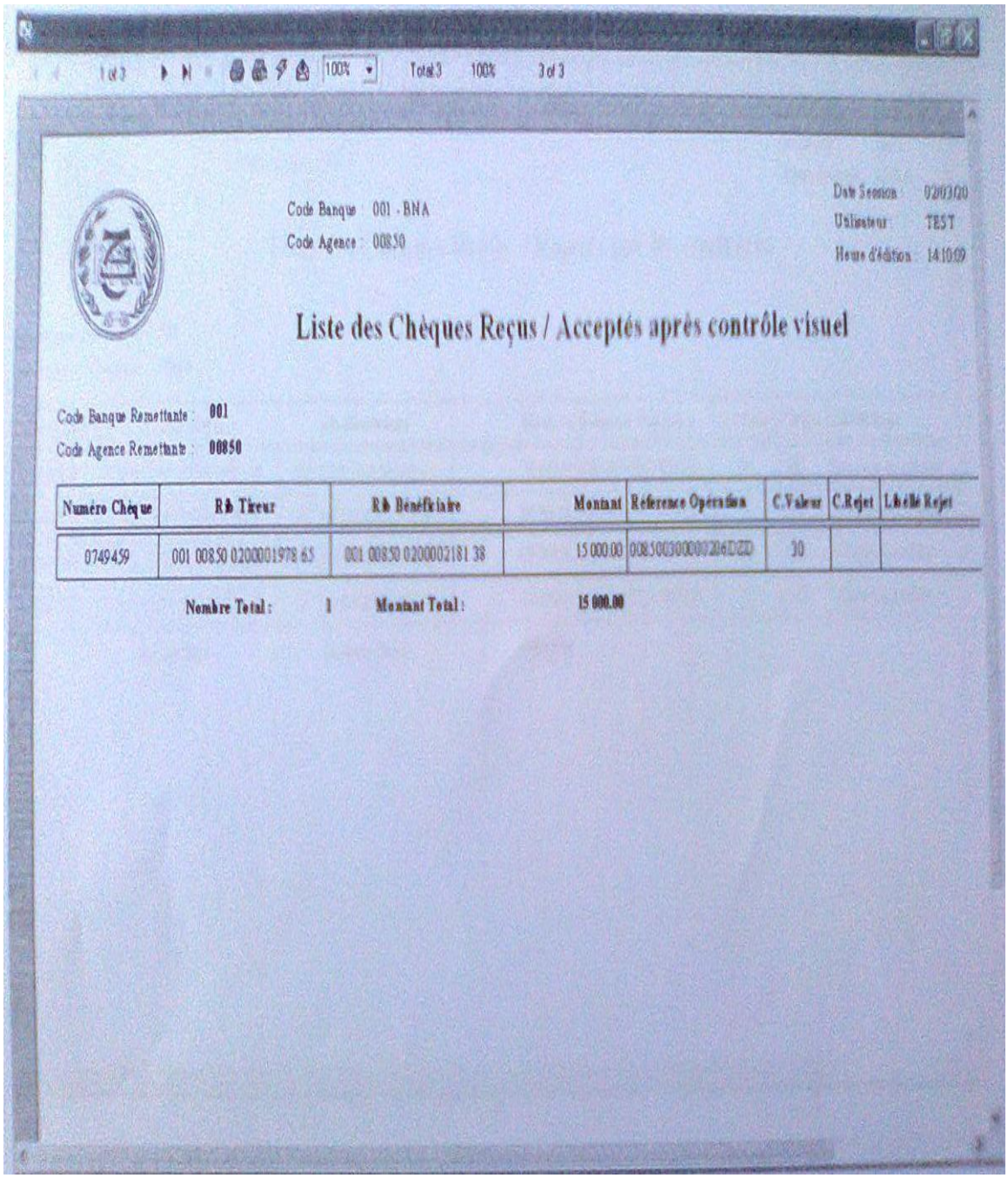

1 of 3 100% Total 3 100% 3 of 3

Code Banque : 001 - BNA
Code Agence : 00850

Date Session : 02/03/20
Utilisateur : TEST
Heure d'édition : 14:10:09

Liste des Chèques Reçus / Acceptés après contrôle visuel

Code Banque Remettante : **001**
Code Agence Remettante : **00850**

Numéro Chèque	Rib Tireur	Rib Bénéficiaire	Montant	Référence Opération	C.Valeur	C.Rejet	Libellé Rejet
0749459	001 00850 0200001978 65	001 00850 0200002181 38	15 000.00	008500300001206DZD	30		

Nombre Total : 1 **Montant Total :** 15 000.00

ملخص

يشكل التقدم التكنولوجي تحدياً وفرصاً لكل البنوك،حيث فتحت آفاقا نحو إستراتيجيات إقتصادية جديدة زادت من الوتيرة التنافسية للبنوك،وسعيا من البنوك لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين خدماتها البنكية عملت على تطوير البنية التحتية البنكية الخاصة بها في تسوية المعاملات،حيث تم التركيز على المقاصة الإلكترونية باعتبارها قفزة نوعية في المجال العمل البنكي وتعد من المشاريع التي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع البنكي وبالتالي قياس الحركية في أي إقتصاد،لتسهيلها عمليات نقل ومتابعة حركة الأموال والشيكات المتداولة بين البنوك.حيث يعتمد هذا النظام على نظام جديد يتمثل في نظام التسوية الإجمالية الفورية. ونتيجة لتفعيله فلابد على البنوك العمل على التنسيق وتنظيم العمل مع مركز المقاصة المسبقية وذلك بصورة مستمرة، والعمل على دراسة الأخطاء المتكررة وتصحيحها أو تجنبها كأقل تقدير .

يهدف هذا البحث إلى تبيين دور وفعالية المقاصة الإلكترونية في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك،وقد تم دعمها بدراسة حالة تضم بعض البنوك العاملة في الجزائر،للتعرف على دور المقاصة الإلكترونية وفعاليتها في تنظيم العلاقة بين البنوك عن طريق تسجيل إجراءات التنفيذ من بداية جلسة المقاصة الالكترونية إلى غاية إغلاقها والرموز المستخدمة في تسوية المعاملات البنكية وغيرها من الأسس.

الكلمات المفتـاحية: البنوك،المقاصة الإلكترونية ،مركز المقاصة،نظام التسوية الإجمالية الفورية.

Résumé :

Le développement technologique constitue un défi et des opportunités pour toutes les banques, il a ouvert les perspectives sur des stratégies économiques nouvelles qui ont accéléré la compétitivité des banques. Dans le but de se mettre en diapason avec les développements technologiques et améliore ses services bancaires, les banques ont opté pour le développement de leur infrastructure bancaire propre à elle dans le règlement des transactions. Elles se sont basées sur la télé compensation puisqu'elle est considérée comme un saut qualitatif dans le domaine du travail bancaire. Elle est l'un des projets qui permettent d'évaluer le degré d'avancement dans le secteur bancaire et ainsi l'évaluation du dynamisme au niveau de toute économie puisqu'elle facilite les opérations de transfert et le suivi des mouvements des capitaux et les chèques échangés entre les banques. Ce système s'appuie sur un nouveau système qui consiste en un système de règlements bruts en temps réel. Et comme conséquence à son activation, les banques doivent œuvrer à coordonner et organiser le travail avec le centre de compensation d'une manière continue et faire en sorte d'étudier les erreurs répétitives et les corriger ou à la rigueur les éviter.

Cette recherche vise à mettre en évidence le rôle et l'efficacité de la télé compensation dans l'amélioration de l'organisation de la relation entre les banques. Elle a été appuyée par l'étude d'un cas qui englobe quelques banques activant en Algérie pour identifier le rôle de la télé compensation et son efficacité dans l'organisation de la relation entre les banques en inscrivant les procédures d'exécution du début de la séance de la compensation jusqu'à sa fermeture et les sigles utilisés dans le règlement des transactions bancaires et autres fondamentaux.

Mots clés : Les Banques, La Télé Compensation, Centre de compensation, Système de règlements bruts en temps réel .